



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد السادس بن يحيى - جيجل -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

M 2764

موضوع بعنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات

-دراسة تحليلية ومقارنة بين الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2012)-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية دولية

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبة:

عميروش محمد خلغوم

زينة لعميرة

لجنة المناقشة

محمد السلام حلال رئيسها

عميروش محمد خلغوم مخرفا ومقررا

إلياس حناش عضوا

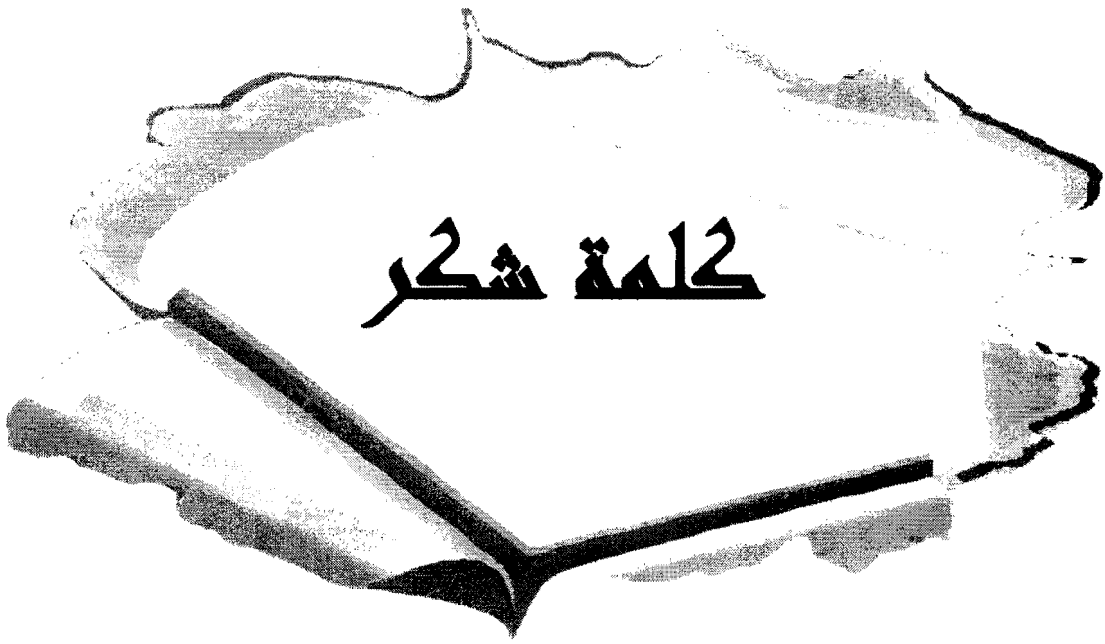
السنة الجامعية 2014/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا أُوتِيْتَهُ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيْلًا

الآية 85 من سورة البقرة

كلمة شكر



الحمد والثناء والسلام على رسوله خاتم الرسل والأنبياء
والصالحين، وبجل الذي أنعمني بنعمة العلم ووفقني لبلوغ هذه الدرجة وأقول
الحمد لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال
وجلال عظمتك سلطانك اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك
الحمد بعد الرضا.

أبرافا بالفضل وتقديرا للجميل، لا يسعني وأنا أنتهي من إعداد هذا البحث إلا
أن أتوجه بجزيل شكري وامتناني إلى الأستاذ عمير وحيد محند ظغوم، لقبوله
الإشراف على هذا العمل، وتوجيهاته القيمة والجهود العلمية المتواصلة التي
بذلها معي خلال فترة إعداد البحث والذي جهل من الأوراق المبعثرة مذكورة
منظمة يروق للناظر قراءتها.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة جيبيل، وأخص بالذكر كل
أساتذتي المحترمين الذين تلقيت عندهم مبادئ البحث العلمي، عبر كامل
مشواري الدراسي الجامعي والذين قدموا لي المساندة المعنوية خلال
الدراسة والبحث.

كما أتقدم باسمي معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة
الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، وحضورها للمشاركة في إعداد
المذكرة، وإلى كل من أعانني في هذا البحث وإنجاز هذا العمل
فلكم جميعا مني كل الشكر.

إهداء

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: " طلب العلم فريضة على كل مسلم وإن طالب العلم يستغفر له كل شيء حتى
تقى العيثان في البحر".
رواه ابن البر

بعد الحمد لله والصلوة والسلام على أئمة خلق الله نبيينا وحبیبنا المصطفى محمد الفخ حلاله عليه وأزكى
لام. أمدي ثمرة جسدي وعملي إلى:



أجل مدينة ومربا الله لي في حياتي وحنانه ملاكي ووصيتي كل ما تملك ولم تبذل عليا بحبما وحنانها
التي لو وصفتها لقصرت في وصفها أختي ما أملك في الوجود أمي الغالية "محبوبة" أطال الله في عمرها
أمال الله بل أترجاه أن يعضظما من كل عين حمد وقلبه نكر.

من علمني الصبر والتنازل وعدم التفاخر من لم يكن أبه فقط بل صديق وأخ ومعلمي الأول في الحياة
من حانده ولا تزال نصائحه وتوجيهاته لي نعم بطرير في أذنابا أبي العزيز "رايح" الفخ رحمة عليه
أسكنه الله أفصح جناته.

من ترحمهم معصم ونمي تحني بينهم وتقاسمهم معصم حلو الحياة ومربا وجمعتني معصم ظلمات رحمة
أحد وجدران بيده وأحد أخواتي "مامية، فريدة، زهية، نجوى، خصرة زاهد، بدية"، وإخواني "السوي،
بهد العزيز" وكل أفراد عائلتي، وكل الأمل والأقارب والأحباب والأخص الأحوال "محمد المزبان".
من حابنا قلبي وامتنوتنا فيه نرمتنا جذورهما وترعرعتنا به "حارة، سميرة".

وكيفه لقلبي يوما أن ينسى قلوبا أثاره حربي وحنانه مفتاح فرحي ونجاحي "إيمان، حنان، حوتري،
مياء، معاذ، جميلة، ندى، عيما، وردة" وكل صديقة تعرفت عليا وأحببتنا وأحببتني في الله وكل
صديقاتي في الجامعة والأخص دفعة الماستر 2013-2014 تخصص "نقود وعالية دولية" وكل
لمدرسين من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

كل من سقط اسمه عن قلبي هذا وتذكره قلبي وإليك أنه بمن تقرا مذكرتي الآن أمديك ثمرة
بصدي.



فهرس الجداول
والأشكال

1- فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
08	مؤشر إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913	01
26	درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية.	02
34	تسليمات ميزان المدفوعات	03
42	نموذج لميزان المدفوعات بطريقة الميزان الأساسي.	04
51	مساهمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في صادرات بعض دول العالم	05
51	صادرات ووردات المستثمرين الأجانب في عدد من الدول المتقدمة والنامية	06
53	تطور نسب مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1995-2004)	07
60	مقارنة الإعفاءات الضريبية بين الجزائر وتونس	08
62	مقارنة الإعفاءات الجمركية بين الجزائر وتونس	09
62	مقارنة الحوافز المالية لكل من الجزائر وتونس	10
66	مقارنة التكاليف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في كل من الجزائر وتونس	11
69	الوضع العالمي لتونس والجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2005-2011).	12
70	وضع تونس والجزائر في المؤشرات الفرعية العشر للمؤشر المركب لسهولة أداء الأعمال 2011	13
71	وضع تونس والجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة (2007-2010)	14
72	تليل المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	15

72	وضع تونس والجزائر في المؤشر المركب لمناخ الاستثمار خلال الفترة (2010-2007)	16
72	وضع تونس والجزائر في المؤشرات الفرعية للمؤشر المركب لمناخ الاستثمار خلال الفترة (2010-2007)	17
77	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2012-1990)	18
79	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر وتونس خلال الفترة (2012-1990)	19
81	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011-1990)	20
82	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (2010-1990)	21
83	حجم الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2014-1990)	22
85	رصيد الحساب الجاري خلال الفترة (2014-1990)	23
86	رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2011-1990)	24
87	رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر وتونس خلال الفترة (2013-1990)	25
90	تطور صافي ميزان الخدمات والمداخيل بالنسبة لتونس والجزائر خلال الفترة (2011-2000)	26
90	قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب في الجزائر إلى الخارج خلال الفترة (2010-2002)	27
91	تطور صافي التحويلات في الجزائر وتونس خلال الفترة (2010-1990)	28
93	تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس خلال الفترة (2012-1990)	29

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار للفترة (2004-2012) و وتوقعات الفترة (2013-2015)	01
68	وضع الجزائر وتونس في مؤشر جذب الإستثمار بالمقارنة مع مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الإستثمار لعام 2011	02
73	الترتيب وقيمة المؤشر العام لجاذبية الإستثمار بالنسبة لتونس	03
74	الترتيب وقيمة المؤشر العام لجاذبية الإستثمار بالنسبة للجزائر	04
78	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2012)	05
80	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2012)	06
89	تطور رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط في الجزائر للفترة (1990-2011)	07
92	تطور صافي التحويلات في الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2010)	08
94	تطور صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2011)	09



فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
الملخص	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر	03
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر	03
الفرع الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر	03
الفرع الثاني: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر	05
الفرع الثالث: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر	06
المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن الإستثمار الأجنبي المباشر	07
الفرع الأول: الفترة الأولى (بداية الإستثمار الأجنبي المباشر: (1800-1913))	07
الفرع الثاني: الفترة الثانية (تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر: (1914-1945))	08
الفرع الثالث: الفترة الثالثة (مرحلة انتعاش الإستثمار الأجنبي المباشر (1946- 1989))	09
الفرع الرابع: الفترة الرابعة (من 1990 إلى يومنا هذا)	10
المطلب الثالث: الأشكال والنوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	11
الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	11
الفرع الثاني: نوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	14
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر	16
المطلب الأول: التفسير التقليدي للإستثمار الأجنبي المباشر	16
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية	16
الفرع الثاني: نظرية التحركات الدولية رأس المال	17
الفرع الثالث: نظرية أخطار التبادل	17
المطلب الثاني: التفسير الحديث للإستثمار الأجنبي المباشر	17
الفرع الأول: نظرية نظام الإقتصاد العالمي	18
الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج	18
الفرع الثالث: نظرية احتكار القلة الدولي	18

20	المبحث الثالث: أساسيات حول المناخ الإستثماري
20	المطلب الأول: مفهوم المناخ الإستثماري
21	المطلب الثاني: مكونات المناخ الإستثماري
21	الفرع الأول: الجانب السياسي والإجتماعي والثقافي
22	الفرع الثاني: الجانب التشريعي والتنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر
23	الفرع الثالث: الجانب الإقتصادي
23	الفرع الرابع: جانب الحوافر
24	المطلب الثالث: مؤشرات قياس المناخ الإستثماري
24	الفرع الأول: المؤشرات العامة لمناخ الإستثمار
25	الفرع الثاني: مؤشرات قياس المخاطر القطرية
27	خاتمة

الفصل الثاني: الدراسة النظرية

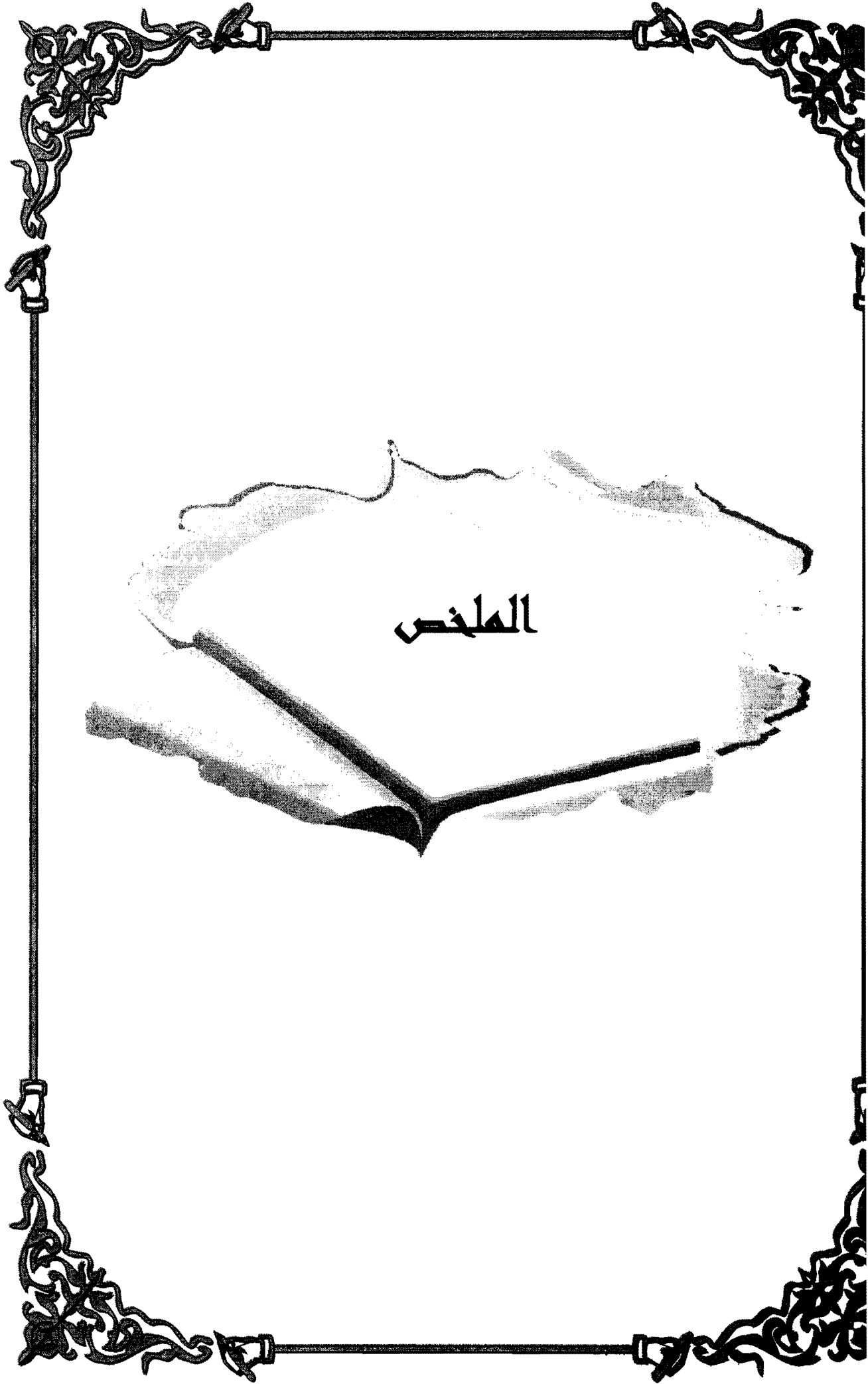
29	مقدمة
30	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
30	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات
30	الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات
31	الفرع الثاني: تركيب ميزان المدفوعات
36	الفرع الثالث: الدور الإقتصادي لميزان المدفوعات
37	المطلب الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات
37	الفرع الأول: مفهوم توازن ميزان المدفوعات
38	الفرع الثاني: مفهوم إختلال ميزان المدفوعات
39	الفرع الثالث: أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات
40	المطلب الثالث: أسباب ومقاييس إختلال ميزان المدفوعات
41	الفرع الأول: أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات
42	الفرع الثاني: مقاييس الإختلال في ميزان المدفوعات
44	المبحث الثاني: تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر
44	المطلب الأول: مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر
44	الفرع الأول: مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة
45	الفرع الثاني: مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي

45	المطلب الثاني: عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر
45	الفرع الأول: عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة
46	الفرع الثاني: عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي
47	المطلب الثالث: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر
47	الفرع الأول: الأثر على تفاقم المديونية الخارجية
47	الفرع الثاني: الأثر على مستوى العمالة
48	الفرع الثالث: الأثر على الوضع التكنولوجي
50	المبحث الثالث: دراسة نظرية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات
50	المطلب الأول: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الحساب الجاري
50	الفرع الأول: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري
52	الفرع الثاني: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في حساب الخدمات
53	المطلب الثاني: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في حساب رأس المال
54	المطلب الثالث: الآثار السلبية المحتملة في ميزان المدفوعات
55	خاتمة

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس

57	تمهيد
58	المبحث الأول: تقييم سياسات تحسين المناخ الإستثماري في الجزائر وتونس
58	المطلب الأول: سياسات تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر وتونس
58	الفرع الأول: الجانب الاقتصادي
60	الفرع الثاني: الإطار التشريعي للإستثمار الأجنبي المباشر
63	الفرع الثالث: الإطار التنظيمي
67	المطلب الثاني: تصنيف الجزائر وتونس في بعض المؤشرات لقياس جاذبية مناخ الإستثمار
67	الفرع الأول: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد
69	الفرع الثاني: مؤشر سهولة أداء الأعمال
70	الفرع الثالث: المؤشر المركب للمخاطر القطرية
71	الفرع الرابع: المؤشر المركب لمناخ الإستثمار ومؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار
74	المطلب الثالث: مميزات الإستثمار في الجزائر وتونس
74	الفرع الأول: معوقات الإستثمار في الجزائر

76	الفرع الثاني: معوقات الإستثمار في تونس
77	المبحث الثاني: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر وتونس
77	المطلب الأول: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس
77	الفرع الأول: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2012)
78	الفرع الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2012)
81	الفرع الثالث: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
81	الفرع الرابع: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال
82	المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات في تونس والجزائر
82	الفرع الأول: رصيد الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري
86	الفرع الثاني: تطور رصيد حساب رأس المال
87	الفرع الثالث: تطور رصيد ميزان المدفوعات
88	المبحث الثالث: تحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في البلدين
88	المطلب الأول: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الحساب الجاري
88	الفرع الأول: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري للجزائر وتونس
89	الفرع الثاني: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في حساب الخدمات
91	الفرع الثالث: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في حساب التحويلات
93	المطلب الثاني: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في حساب العمليات الرأسمالية
95	خلاصة
97	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع



المخلص

ازدادت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولي منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، خاصة بعد التحول الإقتصادي للعديد من الدول النامية من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، فانتقلت من دول معادية له إلى دول تسعى إلى توفير المناخ الإستثماري الملائم له، وتقديم مختلف الإعفاءات والحوافز.

وتعتبر كل من الجزائر وتونس من الدول التي سعت جاهدة لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بهدف الاستفادة من المزايا التي يوفرها.

وسعت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في ظل الظروف والأوضاع الإقتصادية التي تتميز بها الدول النامية، لذا كان تناولنا لهذا الموضوع في ثلاث فصول، الفصل الأول يمثل القسم النظري لهذه الدراسة وخصصناه لدراسة الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر الذي هو موضوع بحثنا، من خلال التعريف به ومعرفة مختلف مراحل تطوره، ومختلف النظريات التي حاولت تفسيره، كما تناولنا المناخ الإستثماري ومختلف العناصر المشكلة له ومؤشرات تقييمه. أما في الفصل الثاني فتناولنا أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في إطار دراسة نظرية، إذ خصصنا البداية لدراسة الجوانب الأساسية لميزان المدفوعات، ثم تناولنا آثار الظاهرة على كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف، لتتعرف بعدها على كيفية التأثير هاته الظاهرة في مختلف بنود ميزان المدفوعات. أما الفصل الثالث فاقترنت دراستنا على مقارنة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات بلدين شقيقين تجمعهما العديد من الأمور.

وخلصنا في دراستنا إلى أن التأثير الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات للدول النامية يكون محدودا، وذلك حسب وضعية ومميزات الدول التي لا تتوفر على شروط نجاحها، وتعتبر كل من الجزائر وتونس واحدة منها، لكن تبقى تونس أفضل حال إذا ما قورنت بالجزائر من حيث توفر المناخ الإستثماري الجذاب للإستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، ميزان المدفوعات، مناخ الإستثمار، مؤشرات المناخ الإستثماري.



مقدمة عامة

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية منذ بداية عقد التسعينات تحولات غير مسبوقه، تمثلت أساسا في زيادة حدة العولمة عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، وانهيار المعسكر الشرقي، وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما أدى إلى تخفيض التكاليف، وتوفير المعلومات وسهولة إتمام الصفقات وبالتالي تعاضم حجم التجارة الدولية والنمو الهائل لنشاط الشركات متعددة الجنسية، وازدياد استثمارات المحفظة، وارتفاع كبير في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، خاصة بعد تبني سياسات التحرير الإقتصادي في الدول النامية، هذه الأخيرة انتقلت في توجهاتها من اعتبار الإستثمار الأجنبي المباشر أداة نهب وسيطرة واستغلال لثرواتها طيلة فترة الستينات والسبعينات والثمانينات، إلى السعي لاستقطابه وتشجيعه مع بداية التسعينات، لأهمية آثاره على اقتصاداتها، فهو أحد المصادر الأساسية لتوفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية الإقتصادية، لسد فجوة الموارد، وتوسيع القاعدة الإستثمارية في البلاد، ونقل أساليب متقدمة في الإدارة والتدريب والإنتاج والتسويق، كما أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تعد أداة فعالة في نقل التقنية وتوطينها، وتدعيم رصيد التوازن الخارجي، وذلك بزيادة الصادرات، وإحلال السلع الوطنية محل السلع المستوردة، وتدعيم رصيد حساب رأس المال من خلال التدفقات الواردة، وإعادة استثمار الأرباح وللإستفادة من المزايا السابقة للإستثمار الأجنبي المباشر، فقد سعت مختلف الدول بما فيها النامية إلى توفير مناخ استثماري ملائم، والذي يتكون من مختلف الجوانب الإقتصادية، القانونية والسياسية والاجتماعية المستقرة والضمانات والحوافز...، ولا تتوقف مختلف العوامل السابقة الذكر على الأوضاع الحالية فقط، بل تمتد إلى التطورات والتوقعات المستقبلية.

وعلى غرار الدول النامية الأخرى، فقد توجهت مختلف الدول العربية وبدرجات متفاوتة إلى الإندماج في الإقتصاد العالمي، باعتماد خيار اقتصاد السوق، ومنها نجد الجزائر وتونس، التي تبنت الوصفات الإصلاحية لهيئات بريتون وودز، فانفتحت على الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وسعت إلى توفير مناخ استثماري ملائم، بتبني الإصلاحات الإقتصادية، وإنشاء إطار تنظيمي لتسيير ملف الإستثمار الأجنبي المباشر، وتبني التشريعات والسعي إلى تحسينها باستمرار، وتقديم الحوافز والضمانات والإعفاءات. وقد هدفت مختلف الإجراءات السابقة في البلدين إلى تدعيم جاذبيتها من الإستثمار الأجنبي المباشر، قصد الإستفادة من المزايا التي يتيحها، منها تدعيم التوازن الخارجي.



1- إشكالية البحث:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في الجزائر وتونس خلال

الفترة (1990-2012)؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة، سيتم تبني الفرضيات التالية:

- يتباين تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر من دولة لأخرى، ويرتبط ذلك أساسا بمستوى تحسن المناخ الاستثماري فيها؛

- تتفوق تونس عن الجزائر في تحسين مناخها الاستثماري وفي جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر؛

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبا على الحساب الجاري في الجزائر وتونس؛

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا على حساب رأس المال في الجزائر وتونس، لضعف موقعهما كمصدر له؛

3- أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من محاولة معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في موازين مدفوعات كل من الجزائر وتونس، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه إلى إعطاء صورة واضحة عن تطورات مناخ الاستثمار في كلا الدولتين، وتحليل جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشرات التوازن الخارجي فيها.

4- منهج الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، يتم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته، ومختلف النظريات التي حاولت تفسيره، وأهمية توفر بيئة استثمارية من أجل استقطابه. بالإضافة إلى اعتماد المنهج التحليلي لتقييم تطورات مناخ الاستثمار في تونس والجزائر، وتحليل تطورات مختلف جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر والتوازن الخارجي فيهما، وتقييم تأثير التدفقات الواردة من الاستثمار في ميزان المدفوعات.

5- الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، التي حاولت تحليل ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال البحث عن المحددات الأساسية المساهمة في استقطاب هذه الاستثمارات، وقياس آثارها على الإقتصاديات المضيفة، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، والنتائج التي تم التوصل



إليها، وفيما يلي أشير إلى أهم الأبحاث الأكاديمية والعلمية التي تمكنت من الإطلاع عليها، وكانت بمثابة بقطة البداية في بحثي وهي:

- دراسة ناجي بن حسين: بعنوان "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر" توصل من خلال دراسته إلى نتيجة رئيسية هي: ضعف وعدم قدرة المؤسسات على مواكبة التحولات الكبيرة التي يشهدها الإقتصاد الوطني، فإقامة قواعد جديدة لم يكن كافيا بشكل يسمح للإقتصاد الجزائري من الانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك لسببين هامين هما: السبب السياسي (الظروف السياسية والأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات التي حالت دون بناء مؤسسات جديدة ومستقرة إلا أن الظروف الأمنية لا يمكن أن تفسر لوحدها أسباب تردي مناخ الإستثمار في الجزائر، بل هناك عوامل أخرى لها تأثير أكبر في تحديد شروط الإستثمار)، والسبب ذو بعد مؤسساتي (إدخال قواعد جديدة هي مرحلة تتطلب وقتا أطول من اجل أن تتضح الرؤية). ومن هذا المنطلق ستحاول دراستنا في معرفة ما إذا كان هناك تحسن في مناخ الإستثمار في الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات.

- دراسة ساعد بوراوي بعنوان " الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي -دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب-" وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته هي: كون الإخفاق في استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة يعزى إلى وجود جملة من العراقيل والمعوقات التي تشترك فيها الدول المغاربية، ولعل أهمها مشكلة الفساد والبيروقراطية، وانطلقت دراستنا من هاته العراقيل والمحددات وياحثة في عراقيل أخرى، تكون من بين أسباب عزوف المستثمر الأجنبي عن الإستثمار في الدول المغاربية.

- دراسة عبد الكريم بعدايش بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005" توصل من خلال دراسته إلى جملة من النتائج نذكر منها: ضعف حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر مقارنة بكل من تركيا وكوريا الجنوبية، والتأثير السلبي للإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (1996-2005)، وسنحاول في بحثنا إستكمال دراسته من خلال معرفة حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر ومقارنتها مع الشقيقة تونس ومعرفة إذا كانت تلك التدفقات ضعيفة الحجم أيضا أو العكس. كما ستركز دراستنا على معرفة الأثر الذي يخلفه الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في السنوات الموالية، بغية معرفة التغيرات التي يحدثها، وحتى تكون دراستنا أدق وأعمق تحليل ستكون دراستنا دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس.



6- تقسيم الدراسة:

قُسم البحث إلى ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة. وقد حُصص الفصل الأول لدراسة الجوانب النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول المفاهيم الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر، من التعاريف، التطور التاريخي له، وتناول المبحث الثاني أهم النظريات التي حاولت تفسيره، أما في المبحث الثالث فتناول مناخ الإستثمار ومكوناته وأهم المؤشرات الإقليمية والدولية المستخدمة في قياسه.

وتطرق الفصل الثاني إلى تحليل الإطار النظري لتأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في ثلاثة مباحث، حُصص المبحث الأول لدراسة مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات، التوازن والاختلال فيه، وتناول المبحث الثاني تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر، بدراسة آثاره النظرية المحتملة على المستثمر الأجنبي والبلد المضيف، أما في المبحث الثالث فتطرق إلى تحليل قنوات تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في مختلف بنود ميزان المدفوعات.

وقد سعى الفصل الثالث إلى دراسة تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات تونس والجزائر، بعرض مختلف تطورات مناخ الإستثمار وتقييمها، وتطور جاذبيتها للإستثمار الأجنبي المباشر وتحليل موازين مدفوعاتها، وتقييم الأثر في النهاية.



الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار

الأجنبي المباشر

تمهيد

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية قديمة، تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن العشرين لتبرز أكثر بعد العالمية الثانية، مما جعلها محل اهتمام العديد من الإقتصاديين ويكمن السر في بروز الإستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل إستثماراتها، غير أنه ليس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقاته، بحيث يكون لمناخ الإستثمار تأثير كبير على توجيه تدفقاته في المدى الطويل.

ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانبه النظرية، تم تخصيص المبحث الأول لتحديد مفهوم شامل للإستثمار الأجنبي المباشر، وتطوره التاريخي، وتحديد دوافع استقطاب الدول المضيفة له، إلى جانب ما يدفع الأطراف المصدرة له خاصة الشركات متعددة الجنسية لتجسيده، كما يتطرق المبحث الثاني إلى مختلف النظريات المفسرة له، وفي المبحث الثالث والأخير، سيتم تحليل أساسيات المناخ الإستثماري، وذلك بتعريفه وتحديد محدداته، ومختلف المؤشرات الصادرة عن بعض الهيئات الدولية والإقليمية حول مناخ الإستثمار.

المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر تبعا لتعدد الإقتصاديين والمدارس الإقتصادية المختلفة المتعاقبة. وسيُحاول هذا المبحث بلورة بعض التعاريف الخاصة به، بغية تقديم تعريف عام له، مع تحديد المراحل التاريخية لتطوره ودوافعه.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

نال الإستثمار الأجنبي المباشر وما زال ينال القدر الكافي من اهتمامات الإقتصاديين والمسؤوليين، سواءً في الدول المتقدمة أو النامية، وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين.

وأصبحت الأسواق الوطنية المختلفة سوقا دولية للتجارة والمال، أطرافها المتعاملة هي المشروعات وموضوعها يتناول السلع والخدمات، وتتميز بالتخصص والمهارة التكنولوجية المختلفة، وهذا ما يعرف بالنشاط الدولي للأعمال، والذي أبرز صورته الإستثمارات الدولية،¹ وقد تكون هذه الأخيرة إما إستثمارات حقيقية في أصول ملموسة، أو توظيفات في أوراق مالية وعمليات.²

الفرع الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقديم تعريف للإقتصاديين العرب وغير العرب، منها:

يرى عبد السلام أبو قحف أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو الذي " ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الإستثمارات في المشروع، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".³

وفي تعريف آخر هو " مجموعة الموارد النقدية أو العينية التي تأتي بها المؤسسة عن طريق مستثمر خاص أجنبي، يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة ويكون الهدف من ذلك تحقيق أرباح مستقرة".⁴

ويُقصد حسب فريد النجار "بالإستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الإقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الإقتصادية المختلفة".⁵

¹ زينب عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة، 2004، ص ص 160، 169.

² حسن علي خربوش وآخرون، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الأردن، 1996، ص 203.

³ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 13.

⁴ كمال عليوش قريوع، قانون الإستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 2.

⁵ فريد النجار، الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

ومن خلال ما سبق نجد أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتجسد على أرض الواقع من خلال إنشاء المشاريع برأس مال مملوك بالكامل، أو جزئيا من قبل المستثمر الأجنبي، مع تمتعه بسلطة الإشراف والإدارة للمشروع، وتحويل موارد مادية، مالية وتكنولوجية تستفيد منها الدول المضيفة.

والى جانب ما ذكر سابقا، تعددت تعاريف الإقتصاديين غير العرب، منها:

يرى **Bernard Raymond** على أنه "وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الإبتدائية عند إنشاء المؤسسة".¹

وهناك من يرى بأنه: "تلك المشروعات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته للمشروع، أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له الحق في الإدارة".²

ويرى **جيل برتان** أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو " كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان".³

ومن خلال ما سبق نجد أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة من وسائل نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال، وأن هذا الإستثمار يتخذ أشكال معينة في عمومها تمنح الفرصة للمستثمر الأجنبي من أن يدير ويسير في حدود رأسماله المستثمر المشروع الإستثماري المعين.

كما أولت الهيئات الدولية والإقليمية عناية للإستثمار الأجنبي المباشر، فسعت لتعريفه، نجد منها:

يرى **صندوق النقد الدولي** بأن الإستثمار الأجنبي المباشر هو " اعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الإستثمارات الدولية⁴، يهدف إلى حيازة مصالح دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان إقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة".⁵

إن أهم ما جاء به هذا التعريف والذي يميزه عن التعاريف الأخرى السابقة الذكر هي نقطة أساسية والتي تتمثل في القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية، وهي ما يطلق عليها بـ " الإشراف والرقابة" ويعني ذلك بأن المستثمر الأجنبي لا يقوم بالإستثمار في بلد غير الأصل من أجل إقامة المشاريع والحصول على الأرباح فقط وإنما يتعداه إلى إدارة ورقابة تلك المشاريع الإستثمارية.

كما ترى المؤسسة العربية لضمان الإستثمار أنه " يمكن تصنيف القوانين التي تناولت تعريف مصطلح الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعتين؛ تتعلق الأولى بحركة رؤوس الأموال والموارد الأخرى عبر

¹ Raymond-Bernard, *économique financière internationale*, PUF, PARIS, 1971, P: 49.

² جون هدرسون ومارك هندر، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987، ص 700.

³ عبد المجيد أونيس وعبد الرحمان بن عنتر، مداخلة بعنوان: "الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره التنموي في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي: الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي، جامعة بومرداس، 22-23 أكتوبر 2007، ص 8.

⁴ عبد المجيد قدي، المنخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

⁵ Manuel de F.M.I.4EMEDITION, 1977, p: 66.

الحدود، وهي تعرف المصطلح من منظوره الضيق الذي يعتبر مسألة سيطرة المستثمر على المؤسسة الإستثمارية عنصرا حاسما في التعريف، في حين تتعلق الثانية بالتشريعات المرتبطة بحماية المستثمر الأجنبي، وبذلك فهي تعطي مصطلح الإستثمار الأجنبي المباشر تعريفا أوسع وأشمل يتضمن بالإضافة إلى تدفق رأس المال ومسألة الإشراف والرقابة، مختلف أنواع الأصول وحقوق الملكية والحقوق التعاقدية¹.

وفي الأخير يمكن تقديم تعريف عام للإستثمار الأجنبي المباشر بأنه "ذلك الإستثمار الدولي الذي يقوم به المستثمر الأجنبي، ويقوم بإدارته والإشراف عليه سواء بشكل مستقل (ملكية كاملة للمستثمر الأجنبي) أو بشكل مشترك (ملكية جزئية للمستثمر الأجنبي)، وهذا المستثمر يتخذ عدة صفات (عمومي أو خاص، طبيعي أو معنوي) في بلد غير بلده الأصلي، ويسعى لتحقيق أهداف مختلفة.

الفرع الثاني: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر

من خلال التعاريف السابقة يمكن ذكر مجموعة من الخصائص التي تميز الإستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- الملكية: حيث يحوز المستثمر الأجنبي على ملكية لجزء من رأس المال المستثمر أو كله؛
- أشكال رأس المال المستثمر: إذ يتخذ رأس المال المستثمر أشكال معينة (إستثمار مشترك أو إستثمار مملوك كليا أي 100%)؛
- التعاقد بين طرفين: فالطرف الأول يمثل المستثمر الذي يعتبر وفق قوانين الجنسية غير مقيم، والثاني هو البلد المضيف الذي يتدفق نحوه الإستثمار، ويبني التعاقد على أن يقوم المستثمر بنقل رؤوس الأموال أو الخبرات والمعارف في مختلف الميادين لهذا البلد المضيف، وذلك في حال تملك بالكامل للمستثمر الأجنبي للمشروع (الإستثمار)، أما في حال الإستثمار المشترك فإن التعاقد يكون بين طرفين هما المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني وهذا الأخير الذي يحتمل انتمائه للقطاع الخاص أو العام؛
- التجسيد الميداني: الإستثمار الأجنبي المباشر يتجسد ميدانيا عند قيام مؤسسة محلية في دولة مضيفة باجتذاب المستثمر الأجنبي مهما كانت صفته (طبيعية أو معنوية) تابع للقطاع العام أو الخاص... الخ، من خلال إستثمار يتخذ إما الشكل النقدي أو الشكل العيني و يسمح له بإدارة الإستثمار؛
- الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة من وسائل نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ويتخذ أشكال عدة في مجملها تمنح الفرص للمستثمر الأجنبي بإدارة وتسيير الإستثمار في حدود حجم رأس المال المستثمر.

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واثمان الصادرات "اتفاقية الإستثمارات الدولية"- التعريف والمدى-، منشورات المؤسسة، الكويت، 2002،

الفرع الثالث: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

أوضحت الكثير من الدول النامية ومنها العربية تعطي اهتماما كبيرا لاجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره دعامة من دعامات نمو إقتصادها وعملا لرفع طاقاتها الإنتاجية، وتحسين أداءها بشكل عام، وفي هذا الصدد يمكن توضيح أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في:¹

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسية، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا؛

- المساهمة في خلق فرص العمل، وفي رفع إنتاجيته للحد من مشكلة البطالة؛

- رفع معدل الإستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملية، وبالتالي ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الإستثمارات؛

- تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

إضافة إلى أنه:²

✓ يعتبر مصدرا أكثر أمانا وفائدة للدولة المستضيفة مقارنة مع الإستثمار الأجنبي غير المباشر؛

✓ يعمل على تحسين جاذبية الدول من خلال إجراء بعض التعديلات - والتي بلغت بين عامي (1996-

2004) حوالي 1672 تعديل، والمتعلقة أساسا بفتح قطاعاتها الإقتصادية، وتقديم العديد من التسهيلات والإمميزات والحوافز (تحسين مناخ الإستثمار).

¹ أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية - دراسة مقارنة: تركيا، كوريا الجنوبية، مصر -، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 20-21.

² يوسف مسعدوي، تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليلة، أبحاث إقتصادية، العدد 03، جوان 2008، ص 166.

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن الإستثمار الأجنبي المباشر

مر الإستثمار الأجنبي المباشر بمراحل مختلفة مما أثر في حجمه وطبيعته، وتقسّم هذه المراحل إلى عدة فترات تبعا للظروف التي ميزت الساحة الإقتصادية والسياسية الدولية، والتي انعكست بصفة مباشرة أو غير مباشرة على تدفقاته.

الفرع الأول: الفترة الأولى (بداية الإستثمار الأجنبي المباشر: (1800-1913))

نشأ الإستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا، عن طريق شركاتها الإستثمارية¹، وقبل الحرب العالمية الأولى تركزت الحركات الدولية لرؤوس الأموال في عدد صغير من الدول تتمثل أساسا في بريطانيا، فرنسا ألمانيا وبلغت حصتها من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 1900 بـ 11.7 مليار دولار، 5.6 مليار دولار، 3.4 مليار دولار على الترتيب.²

وكانت عملية تصدير رؤوس الأموال بزعامة بريطانيا، حيث زادت من 7.7 مليار فرنك ذهبي إلى 14 مليار فرنك ذهبي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كما دعمت بلدان أخرى سياساتها التوسعية في التجارة والإستثمار الأجنبي المباشر بعد عام 1870 مثل بلجيكا، هولندا، سويسرا، وأخيرا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مصانع في كندا وأمريكا اللاتينية.³

وتميزت هذه المرحلة بتوفر ظروف إقتصادية وسياسية مناسبة ساعدت على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا راجع لانخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات، توافر الفرص الإستثمارية في المستعمرات إلى جانب ثبات أسعار الصرف في ظل سيادة قاعدة الذهب وحرية حركة رأس المال والتجارة.⁴

وتبقى الإشارة إلى أن بريطانيا حافظت على تجارتها الدولية بالموازاة مع الإستثمارات الموظفة خارج حدودها وبعد النصف الثاني من القرن الثامن عشر انضمت باقي الدول الأوروبية لركب بريطانيا، وكانت أول الدول فرنسا حيث تطورت موجوداتها في الخارج من 2.5 مليار فرنك ذهبي سنة 1850 لتصل إلى 14 مليار عام 1870، ثم تضاعفت ثلاث مرات في الفترة مابين 1870 و1913 وتركز نشاطها في القروض بداعي تكوين الأحلاف كما جرى مع روسيا والإمبراطورية العثمانية، وبعد 1870 التحقت ألمانيا ببريطانيا وفرنسا من خلال سياسات تجارية توسعية لاسيما في أمريكا اللاتينية وتركيا.⁵

¹ محمد علي عوض الحراري، الدور الإقتصادي للمناطق الحرة في جذب الإستثمارات، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص 28.

² Bonin Bernad , *l'entreprise multinationale et l'état*, étude vivante, 1984, paris, p: 40 .

³ جيل برتان، الإستثمار الدولي، الطبعة الأولى، ترجمة علي مقلد زيغود، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويدات، لبنان، 1982، ص 7.

⁴ منور أوسريير، عليان ندير، حوافز الإستثمار الخاص المباشر، ديوان المطبوعات الجامعية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 02، ماي 2005، ص 103.

⁵ فارس فضيل، أهمية الإستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية - دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والسعودية-، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية " فرع التحليل الإقتصادي"، جامعة الجزائر، 2004، ص 109.

وفي عام 1913 شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في التوسع في الخارج من خلال إنشاء المصانع في كل من كندا والمكسيك وكوبا، بل وحتى في أوربا نفسها، ولكن ذلك كان بشكل ثانوي ليس إلا، وهو ما يظهره الجدول التالي.

الجدول (01): توزيع إجمالي الإستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913 (مليار دولار بنسب مئوية)

البلدان المستثمرة	المبلغ	النسب المئوية	البلدان الرئيسية المستثمرة فيها
بريطانيا	18	42.7	الإمبراطورية البريطانية (47%)، الولايات المتحدة الأمريكية (20%)، أمريكا اللاتينية (20%)، أوربا (6%)
فرنسا	5.8	29.3	أوربا (61%) روسيا (25%)، أمريكا اللاتينية (16%)، أمريكا الشمالية (15%)
الولايات المتحدة الأمريكية	3.5	7.7	كندا، أمريكا اللاتينية
دول مختلفة (بلجيكا، هولندا، سويسرا)	16.8	17.3	الكونغو، أوربا الغربية، روسيا
المجموع	44.1	100%	

المصدر: جيل برتان، مرجع سبق ذكره، ص 18.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن بريطانيا وفرنسا تحتلان صدارة الدول المستثمرة ويعود ذلك لتوفرها على إمكانيات مالية خلال تلك الفترة، وكذلك لتطورهما الإقتصادي مقارنة بالدول الأخرى، ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 7.7% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية الصادرة، ومن جهة أخرى نلاحظ انعدام الإستثمارات الأجنبية للقارة الآسيوية والإفريقية لأنها كانت كلها دول مستعمرة.

الفرع الثاني: الفترة الثانية (تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر: (1914-1945))

وهي الفترة التي شهد فيها الإستثمار الأجنبي المباشر تراجعا والذي يعود بالأساس إلى الأزمة التي حدثت عام 1929 من خلال خروج بعض الدول عن قاعدة الذهب وتخفيض البعض الآخر لقيمة عملاتها وتثبيت البعض الآخر لعملته، مما أثر سلبا على حركة رؤوس الأموال وقيام بعض الدول بفرض العديد بفرض رقابة على الصرف الأجنبي مع ظروف الحرب وعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي.¹

وفي هذه المرحلة أصبحت ألمانيا أكبر مدينة في العالم حيث تراجعت رؤوس أموالها التي كانت تمتلكها في الخارج، مع تراجع كبير للإستثمار الدولي، والذي يتأكد من خلال تدهور القيمة التراكمية للإستثمار

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، مصر، 2003، ص 282.

الدولي، بحيث قدرت هذه القيمة سنة 1938 بحوالي مليار دولار، بالموازاة لذلك فإن مستوى التجارة العالمية عرف ارتفاعاً نسبياً، مقدراً بـ15% عن المستوى الذي كانت عنه سنة 1913.

وفي الفترة الممتدة من 1939 حتى 1945 شهد العالم الحرب العالمية الثانية، التي كانت لها آثار كبيرة على حجم الإستثمار الأجنبي المباشر ولقد تجلّى ذلك في الإنقلاب في مراكز القوة المالية والإقتصادية والإستثمارية، إذ برزت البوادر الحقيقية لتقهقر المملكة المتحدة البريطانية وبداية فقدانها لمركز الصدارة، تاركة بذلك المجال واسعاً أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وهي البداية الحقيقية لتنامي دور هذه الأخيرة وهيمنتها بعد خروجها من العزلة، وكانت أساساً الدولة الوحيدة المستفيدة من الحرب العالمية الثانية.¹

الفرع الثالث: الفترة الثالثة (مرحلة انتعاش الإستثمار الأجنبي المباشر: (1946 - 1989))

شهدت مع بداية هذه المرحلة الساحة الإقتصادية الدولية آنذاك عدد من الترتيبات التي كان لها إلى جانب الأحداث التي ميزت هذه المرحلة انعكاسات واضحة على تطورات الإستثمار المباشر الأجنبي. إذ كانت لمختلف الترتيبات التي بدأ سريانها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخاصة إقامة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي شجعت التدويل التدريجي للإقتصاد العالمي، فقد وفرت هذه المؤسسات جو من الإستقرار الإقتصادي النسبي، والإطار لعملية تحرير تدريجية لكنها مستمرة، اقتصر في البداية على التجارة والمدفوعات الدولية، ثم امتدت فيما بعد إلى حركات رأس المال، ولقد سميت هذه الفترة بالعصر الذهبي للإقتصاد الدولي.²

ومن جهة أخرى اتبعت العديد من الدول النامية نماذج تنمية مستندة إلى إقتصاد مغلق، وفرضت قيود على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، وعرف هذا الأخير تذبذبات حيث زاد في الفترة (1970-1980) بنسبة 30.6% سنوياً في المتوسط من التدفق الإجمالي للإستثمار العالمي، ثم انخفض بأكثر من 18 بين عامي 1981 و1985.³ وذلك تخوفاً من الآثار السلبية المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر كخلق التبعية الإقتصادية، والتدخل السياسي، وإضعاف شركات القطاع العام.⁴

وأمام مختلف التطورات السابقة الذكر والتي ميّزت العالم، وبحكم الظروف التي كانت سائدة خلالها سمحت في حقيقة الأمر ب بروز حقيقتين جوهريتين خلال هذه المرحلة حول الإستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل الحقيقة الأولى في أن هذه الفترة عرفت انتعاشاً و توسعاً للإستثمار المباشر الأجنبي خاصة

¹ رمزي زكي، الإحتياطات الدولية والأزمة الإقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الإقتصاد المصري، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي للنشر، مصر، 1994، ص 60.

² فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 113.

³ عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي " تحليل كمي"، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2002، ص 273.

⁴ حسان خضرم، الإستثمار الأجنبي المباشر " تعاريف وقضايا"، - جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 33، 2004، ص 3.

ذلك المجسّد بين الدول المتقدمة، في حين ترتبط الحقيقة الثانية بكون تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية سجلت تراجعاً عما كانت عليه سابقاً.

الفرع الرابع: الفترة الرابعة (من 1990 إلى يومنا هذا)

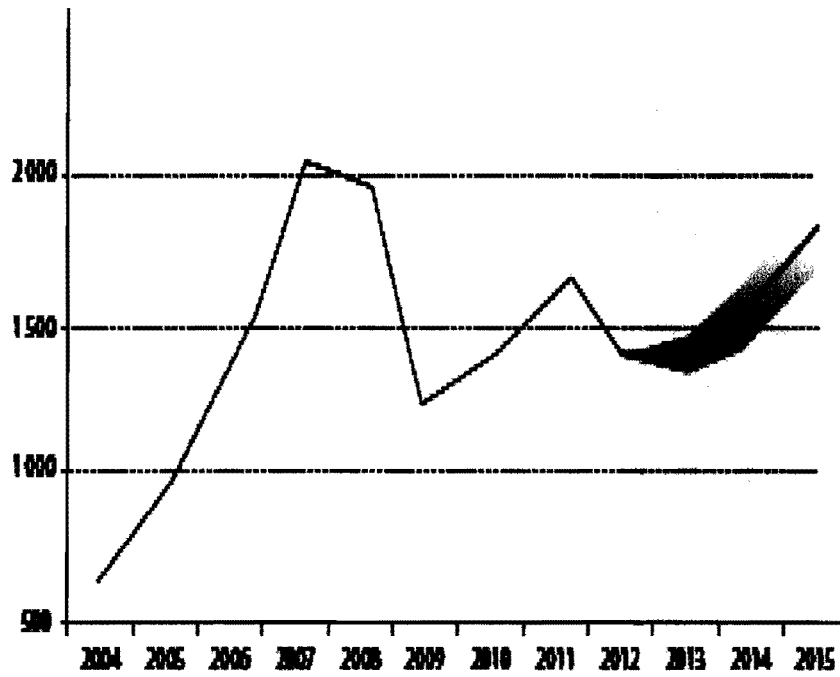
خلال هذه الفترة تزايدت تدفقات الإستثمار الأجنبي بشكل هائل، الأمر الذي فسّره الكثير من الخبراء على أن الإستثمار المباشر الأجنبي يمثل مظهراً ومؤشراً للعولمة،¹ وقد استمر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الإرتفاع، إذ يتضح من الشكل رقم (1) بأنه ارتفع من نحو 600 مليار دولار في عام 2004 إلى أكثر من 2000 مليار دولار في نهاية 2007، في حين شهد تراجعاً طفيفاً في عام 2008، وتراجعاً حاداً في عام 2009. وتبقى الدول المتقدمة المستقطب الأكبر للتدفقات الواردة إلى غاية 2010، وبدء من عام 2011 فإن الدول النامية صارت المستقطب الأول للإستثمارات الأجنبية المباشرة، بفارق قدر بـ 28.7 مليار دولار مقارنة بالدول المتقدمة. وبلغ نصيبها في عام 2012 نحو 52% من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي والباقي للدول المتقدمة.² ويتضح دائماً من الشكل رقم (1) أن التدفقات الواردة عاودت الإرتفاع بدءاً من عام 2010، وسجلت في عام 2011 مستوى يفوق مستوى عام 2009 ثم تراجعت من جديد في عام 2012 تحت تأثير التداعيات الإقتصادية لأزمة الرهن العقاري وأزمة الديون السيادية في أوروبا، وبشكل عام فإنها تبقى سواءً خلال فترة الأزمة وحتى توقعات إلى غاية 2015 أقل من المستوى الكبير الذي سجلته في عام 2007 (أي قبيل الأزمة)، من العوامل التي أدت إلى زيادته تفكك الإتحاد السوفياتي، والتحول الإقتصادي الذي اعتمده دول أوروبا الشرقية.³

¹ فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 123.

² مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير الإستثمار العالمي لعام 2013 "سلاسل القيمة العالمية: الإستثمار والتجارة من أجل التنمية"، 2013، ص 10.

³ حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، الكويت، ديسمبر 2005، ص 32.

الشكل (01): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار للفترة (2004-2012) وتوقعات الفترة (2013-2015)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2013.

المطلب الثالث: أشكال ودوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

سيتمرق هذا المطلب إلى أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر، ومزايا وعيوب كل شكل، مع تحديد دوافع كل طرف من أطرافه.

الفرع الأول: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يتخذ الإستثمار الأجنبي المباشر الأشكال التالية:

أولاً: الإستثمار المشترك: يعتبر الإستثمار المشترك بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر وبصفة دائمة، من دولتين مختلفتين، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضاً لإدارة المشروع.¹ وانطلاقاً من المفهوم السابق يمكن القول بأن هذا النوع من الإستثمارات ينطوي على الجوانب التالية:²

- الإتفاق طويل الأجل بين طرفين إستثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف؛
- أن الطرف الوطني ذو شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛

¹ حسين سلمان، الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية " فرع الإقتصادي الكمي"، جامعة الجزائر، 2004، ص 20.

² عبد السلام أبو حلف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003، ص ص 481-483.

- كما أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة إستثمار مشترك؛
- ليس بالضرورة أن يقدم أحد الأطراف (الطرف الأجنبي أو الوطني) حصة في رأس المال بمعنى أن المشاركة في المشروع قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعروفة أو التكنولوجيا بصفة عامة؛ أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية، أو تقييم السوق؛
- وفي جميع الحالات السابقة لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الإستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع. ولهذا الشكل من الإستثمار مزايا وعيوب على الدول المضيفة نذكر منها:¹

1- المزايا: يمكن القول بأن الإستثمار المشترك بصفة عامة يساهم (إذا أحسن تنظيمه، توجيهه وإدارته) في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى، بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد... الخ كما يسمح إشراك الشركات الأجنبية ذات الخبرة العالية بتخفيف وتوزيع المخاطر بين الأطراف المشاركة.²

وبالنسبة للدول النامية بصفة خاصة يعتبر الإستثمار المشترك من أكثر أنواع أو أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر قبولاً فيها، ويرجع هذا إلى أسباب اجتماعية وسياسية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الإقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة إستقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة. بالإضافة إلى أن هذا النوع من الإستثمار يساعد في التنمية الوطنية، وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال المحليين.

ويتوقف تحقيق المزايا السابقة الذكر على إمكانيات الإقتصاد المضيف، كقدرته على توفير القدرات الفنية والإدارية التي تشارك المستثمر الأجنبي في رسم السياسات الإستثمارية للمشروع.³

2- العيوب: نذكر منها:

- إن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الإستثمار المشترك خاصة في الدول المتخلفة؛
- مساهمة الإستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي). وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها مما سلف أقل بكثير بالمقارنة بمشروعات الإستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي؛
- نظراً لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جداً أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة مثلاً بزيادة فرص

¹ عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص 17-18.

² ميثم صاحب عجام، علي محمود سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2006، ص 69.

³ عبد العزيز عبد الله عبد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفاذ، لبنان، 2005، ص 40.

التوظيف، والتحديث التكنولوجي، وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات، وانخفاض تدفق العملات الأجنبية.

ثانياً: الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تمثل مشروعات الإستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي في قيام الشركات متعددة الجنسية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية هو الأكثر تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية، بالمقابل نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيراً (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الإستثمار. ويعتبر الخوف من التبعية الإقتصادية وما يترتب عليها من آثار سلبية، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسية لأسواق الدول النامية، من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.¹

ومع افتراض قبول هذه الأسباب يجدر بالذكر أن الممارسات والأدلة العملية تشير إلى أن بعض الدول النامية تمنح فرصاً للشركات متعددة الجنسية بتملك فروعها تملكا كاملاً في هذه الدول كوسيلة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الإقتصادي.²

ولهذا الشكل من الإستثمار مزايا وعيوب على الدول المضيفة نذكر منها:³

1- المزايا: تتلخص في زيادة حجم تدفقات النقد (رأس المال الأجنبي) إلى الدول المضيفة، كما أن احتمال أن يؤدي كبر حجم المشروع إلى المساهمة الجيدة في إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع احتمال وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسن ميزان مدفوعات الدولة المضيفة. بالإضافة إلى هذا، فإن المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تميل عادة إلى الكبر أو الضخامة في الحجم- إذا قورنت بالمشروعات المشتركة- وبافتراض وجود جهاز جيد يقوم بالإختيار التكنولوجي الذي يتناسب مع متطلبات وخصائص التنمية بالدولة المضيفة فإن هذا النوع من المشروعات يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدول المعنية بالمقارنة بالأشكال الأخرى للإستثمار الأجنبي خاصة أشكال الإستثمار غير المباشر.

2- العيوب: تتمثل أساساً في تخوف الدول المضيفة (خاصة النامية) من أخطار الإحتكار والتبعية الإقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

¹ عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 487.

² المرجع السابق، ص 487.

³ عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

الفرع الثاني: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن التمييز في دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر بين دوافع الطرف المصدر للإستثمار، والدول المضيفة.

أولاً: دوافع الطرف المستثمر (المصدر) للإستثمار الأجنبي المباشر: يمكن تلخيص مجموعة من الدوافع التي تجعل الشركات أو الأفراد تستثمر في الدول الأخرى غير الدول الأم فيما يلي:¹

- القرب من المواد الأولية وبالتالي التخفيض من التكلفة، لأجل استخدامها في مشاريعها ومنه إقامة الإستثمارات في البلدان الغنية بهذه المواد الأولية؛

- الإستفادة من وفرة الحجم على مستوى الإنتاج، وهذا لأن بعض المنتجات لا تتحمل النقل لمسافات طويلة، كمشتقات الحليب، أو الغاز السائل الذي يتطلب أوعية ثقيلة جداً؛

- الوصول إلى أسواق جديدة لتسويق منتجاتها؛

- الرغبة في الحصول على ميزة انخفاض الأجور في الدول المضيفة خاصة النامية؛

- انخفاض تكلفة المنتجات المحلية إذا ما قورنت بالمنتجات الأجنبية المستوردة وهذا لانعدام الرسوم

الجمركية وتكلفة النقل، مما أثر على مكانة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية، وألزمهم إنشاء إستثماراتهم مباشرة في الدول المضيفة؛

- التكنولوجيا التي تتمتع بها الشركات الأجنبية تمكنها من منافسة الشركات المحلية بالإعتماد على الأسعار وجودة المنتج والخدمة؛

- زيادة فرص تحقيق الأرباح في البلدان المضيفة؛

- إمكانية فرض المستثمر الأجنبي السيادة على الإقتصاد وسياسة الدول المضيفة لهذا الإستثمار خاصة إذا ما ارتكز في القطاعات الإستراتيجية للبلد المضيف.

ثانياً: دوافع الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر: تسعى الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر من تحقيق مجموعة من الدوافع أهمها:

- مساهمة المستثمر الأجنبي في معالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الأخيرة، أو

تقليصها وذلك من خلال إقامة مشاريع إستثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة؛

- جذب الإستثمار المباشر الأجنبي من طرف الدول المضيفة لا يقتصر على دافع التخفيف من حدة

البطالة من خلال إقامة مشروعات كثيفة العمالة بل لجعل هذه الأخيرة متنوعة تمس صناعات جديدة وقطاعات مختلفة مثل السياحة، المصارف، التأمين... الخ؛

¹ بالإعتماد على: محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-29.

حمود الزبيدي، الإستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة، الملتقى الدولي الأول " العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية"، جامعة سكيكدة، 14-13 ماي 2001، ص 83.

- الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا والإستفادة من مختلف المعارف بغية الإستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق تقدّم إقتصادي مستمر؛
- اكتساب المهارات والمعارف التكنولوجية قد يؤدي حتما إلى تحسين الوضع التنافسي دوليا، وبالتالي تنويع إقتصادها؛
- جذب الإستثمار المباشر الأجنبي إلى جانب تلك الدوافع قد يكون بدافع - بحسب تفضيلها - إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات هذا من جهة، ومن جهة أخرى بناء إقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية؛
- يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة ومحمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية، ومنعش للإستثمار المحلي ومكملة للموارد المحلية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر، ونظرا للتأثير المزوج لهذه الظاهرة الإقتصادية على الدولة الأم والدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسير يتمشى والفرضيات التي تقوم عليها، وفي هذا الإطار نقسم هذه التفسيرات إلى التفسير التقليدي، والتفسير الحديث.

المطلب الأول: التفسير التقليدي للإستثمار الأجنبي المباشر

تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للإستثمار الأجنبي المباشر، أهمها:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

ينطلق العديد من المفكرين الإقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للإستثمار الأجنبي المباشر من بعض الفرضيات منها المنافسة التامة، السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدول، ووجود الحرية الكاملة لانتقال رأس المال وعناصر الإنتاج.¹

ويفترض الكلاسيك بأن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها إلى الشركات متعددة الجنسية.² والإستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز فيها هي الشركات متعددة الجنسية وليست الدول المضيفة، ويستند الكلاسيك في ذلك إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كما يلي:³

- قيام الشركات متعددة الجنسية بتحويل قدر كبير من الأرباح إلى دولتهم الأم وعدم إعادة إستثمارها في الدولة المضيفة؛

- تحويل الشركات متعددة الجنسية للتكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛

- وجود الشركة متعددة الجنسية قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها مقارنة مع نظيرتها من الشركات الوطنية (المحلية)؛

- التأثير على سيادة الدولة المضيفة واستقلاليتها من خلال:

✓ اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على الدولة الأجنبية؛

✓ خلق التبعية الإقتصادية؛

✓ خلق التبعية السياسية.

¹ حسين سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 411.

³ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 14-1.

- تركيز معظم الإستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسية في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات.¹

الفرع الثاني: نظرية التحركات الدولية رأس المال

تبنى هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة، وتفسر الإستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات رأس المال نتيجة اختلافات أسعار الفائدة بين الدول، فالإستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة.² ومن عيوب هذه النظرية عجزها عن تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر كونها تفترض المنافسة التامة للأسواق، وهي بذلك أبعدت أو أخرجت أي إستثمار أجنبي، ففي ظل المنافسة التامة للأسواق فإن الشركات المحلية تستطيع أن تشتري التكنولوجيات والمهارات الأخرى المتاحة للشركات الأجنبية أو غير المحلية، ولذلك فإن الشركات الدولية لا تمتلك أي ميزات على الشركات المحلية ولن يكون لديها حافزاً للإنتاج في الخارج.³

الفرع الثالث: نظرية أخطار التبادل

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الإستثمار الأجنبي المباشر، حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية، ومن بينهم (R.Z-ALIBER) الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للإستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، ونأخذ على سبيل المثال الإستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة الضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل وكل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق بإستثماراتها في الخارج.⁴

المطلب الثاني: التفسير الحديث للإستثمار الأجنبي المباشر

يختلف التفسير الحديث للإستثمار الأجنبي المباشر عن التفسير التقليدي، وسيتم في هذا الإطار التطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع والمتمثلة في:

¹ عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 419.

² أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 160.

⁴ Bernard Bonnin, L'entreprise multinationale et L'état, (édition études vivantes, France, 1984), P86.

الفرع الأول: نظرية نظام الإقتصاد العالمي

يعتبر (Charles-A.Michalet) من رواد هذه النظرية، والتي تربط تصدير رؤوس الأموال بالتركيز الإقتصادي، فحسب رأيه تعتبر المؤسسات متعددة الجنسية مؤسسات وطنية ذات إمكانيات كبيرة انبثقت من القطاع المركز. وتقوم هذه المؤسسات بتوسيع نشاطها في الخارج لسببين رئيسيين:¹

- على مستوى مخطط الإنتاج، تحاول الشركات متعددة الجنسية جلب المنفعة من خلال الفوارق الموجودة في تكاليف الإنتاج من بلد لآخر، وخاصة تلك التكاليف المتعلقة بالأجور.
- على مستوى المخطط التسويقي، تحاول الشركات متعددة الجنسية اجتياز مختلف التعريفات المفروضة من طرف الدول الأخرى، كذلك تسعى من أجل تقليص تكاليف النقل، واستغلال أحسن مكان من أجل مجابهة المنافسين المحليين أو الأجانب.

ونجد أن الفوارق في الأجور لها جانب مهم للمؤسسات التي تستثمر في الخارج، و لكن يبقى هدفها الأساسي هو البحث عن أكبر حصة ممكنة من المشاريع الإستثمارية.

الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض إلى أن هناك دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة هي البحث والإبتكار، ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا، ومرحلة تشبع السوق المحلية، ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى، وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية، ويؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية لذلك في حالات كثيرة، والتي تبرز أكثر في الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص.² ولكن ذلك لا يعني بأن جميع السلع أو المنتجات يمكن تطبيق هذه النظرية عليها، وذلك لوجود أنواع من المنتجات يصعب تطبيق هذه النظرية عليها بفروضها السابقة، ومن أمثلة ذلك نجد السلع التي يطلق عليها بسلع التفاضل أو السلع التي يصعب على الدول الأخرى تقليدها أو إنتاجها.³

الفرع الثالث: نظرية احتكار القلة الدولي

حسب الإقتصادي الكندي (Stephen Hymer) فإن الشركات متعددة الجنسية تتواجد في الصناعات المركزة، والأسواق التي تتميز باحتكار القلة، أن هذه المؤسسات تمتلك ميزة تكنولوجية، تنظيمية أو

¹ حسين سلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 180.

³ عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 393.

غيرها، ففي الصناعات حيث تكون التكنولوجيا أكثر تعقيدا وحيث تكون الحواجز الناجمة عن إقتصاديات الحجم معتبرة، نجد تواجد أغلبية الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

والمؤسسات متعددة الجنسية تقوم بتنظيم العالم أخذة تنظيمها الداخلي الخاص كنموذج لذلك، وانطلاقا من هذا التوجه عمل (Hymer)، على محاولة تبين أن العالم منظم على شاكلة النموذج المذكور، وللمقاربة استند إلى نظرية أمريكية للتنظيم والتي تتعلق بسيرورة وتطور الهياكل التنظيمية للمؤسسات.¹

وحسب هذه النظرية، يوجد في المؤسسات الكبرى، الوطنية منها ومتعددة الجنسية ثلاث مستويات للسلطة هي:²

- المستوى الثالث وهو أدنى هذه المستويات، يتكون من جملة المهام التنفيذية، ويتعلق الأمر بالتنظيم اليومي في إطار الإعداد لمخطط الإنتاج؛

- المستوى الثاني الخاص بالإدارة الوسطية، وهو مكلف بالربط بين نشاطات المستوى الثالث؛

- المستوى الأول وفيه يصاغ المخطط العام للمؤسسة وتحدد التوجهات الكبرى.

وإذا كان الإستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الذي تم التفصيل فيه سابقا، قد تم توضيح جوانبه النظرية إلى حد كبير، فإنه يتطلب مناخا إستثماريا ملائما، هذا الأخير يعتبر المحدد الأساسي لتدفقاته، والعامل المفسر الرئيسي لتباين جاذبية الدول له، وسيتم توضيحه في المبحث الموالي.

¹ حسين سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² المرجع السابق، ص 19.

المبحث الثالث: أساسيات حول المناخ الإستثماري

إن الإستثمارات لا تنتقل من بلدها الأصلي إلى البلد المضيف، إلا إذا توفرت لها البيئة الإستثمارية الملائمة، وعليه فالمناخ الإستثماري هو الذي يؤثر وبشكل كبير في حركة الإستثمارات الأجنبية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول.

المطلب الأول: مفهوم المناخ الإستثماري

يعرف مناخ الإستثمار بأنه " مجمل الأوضاع القانونية والإقتصادية والسياسية، والإجتماعية التي تُكوّن البيئة الإستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الإستثمار".¹

وحسب فرحات حرشاني فإن مناخ الإستثمار هو " مجموعة العناصر الجغرافية، السياسية الإجتماعية، والإقتصادية، والقانونية، التي تعكس "صورة" البلاد في الداخل والخارج والتي يتأسس عليها " قرار الإستثمار".²

وتعرف المؤسسة العربية لضمان الإستثمار المناخ الإستثماري بأنه " مجمل الأوضاع والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الإستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراصة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الإستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الإقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له".³

ويعرف البنك الدولي مناخ الإستثمار بأنه " مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الإستثمارية بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل والتوسع. وللسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الإستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، المخاطر والعوائق أمام المنافسة".⁴

وحسب الاونكتاد فإن مناخ الإستثمار يتضمن بعددين أساسيين في الدول المضيفة هما:⁵

¹ عبد الكريم أحمد عاطف، مناخ الإستثمار وأهميته في جذب الإستثمارات، مركز الدراسات والبحوث اليمني، الجمهورية اليمنية، ص 33.

² فرحات حرشاني، مناخ وسياسة الإستثمار "مثال الدول العربية"، نقل عن الموقع الإلكتروني:

horchani.ferhat@gmail.com

³ المرجع السابق، ص 3-4.

⁴ رايح زايري، هواري بلحسن ، مداخلة بعنوان "تحليل المحيط الإقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أبريل 2006، ص 19 .

⁵ بلقاسم زايري، محمد زيدان، مداخلة بعنوان "الحكم الراشد ونوعية المؤسسات، هل هي المحددات الحقيقية للإستثمار الأجنبي؟"، الملتقى العلمي الدولي: الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي، جامعة بومرداس، 22-23 أكتوبر 2007، ص 02.

البعد الأول: يتضمن مختلف العوامل الأساسية المؤثرة في القرار الإستثماري، والتي تشمل مستوى الإستقرار الإقتصادي السياسي والإجتماعي، والقوانين المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية والمعايير المطبقة للتعامل مع المستثمرين الأجانب، وسياسات العمل وطبيعة السوق وآلياته والإتفاقيات الدولية حول الإستثمار الأجنبي المباشر، وبرامج الخصخصة والسياسات التجارية والأنظمة الضريبية.

البعد الثاني: يتعلق بسمعة الدولة، ونوعية الحياة (مستوى المرافق الاجتماعية المختلفة) ومستوى دعم الإستثمار وتعزيزه من خلال تقديم الحوافز المالية كالإعفاءات الضريبية والجمركية والحوافز التمويلية كمنح قروض بفوائد منخفضة، والإعانات المقدمة للإستثمار.

ولا يمكن أن تؤدي هذه الحوافز أي دور مهم في جلب اهتمامات المستثمرين الأجانب في ظل غياب العوامل الأساسية المشكلة لمناخ الإستثمار.

كما يقصد بمناخ الإستثمار بمفهوم أكثر شمولية بأنه " مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول وما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الإقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنية تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية".¹

مما سبق فإن المناخ الإستثماري لأي دولة هو مجموعة العوامل السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية الثقافية، التشريعية، التنظيمية والتحفيزية، التي يجب أن تسعى الدولة إلى تحسينها وتطويرها لضمان عائد وأمان أكبر للمستثمرين.

المطلب الثاني: مكونات المناخ الإستثماري

يتكون مناخ الإستثمار كما تمت الإشارة لذلك في التعاريف من مختلف الجوانب السياسية والإقتصادية والإدارية والقانونية والتي تشكل في مجملها الدعامات الحقيقية لجذب وتشجيع الإستثمارات.

الفرع الأول: الجانب السياسي والإجتماعي والثقافي

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، كما أن للإستقرار السياسي في أي بلد تأثير كبير على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول تجسيد المشروع من عدمه، ليس فقط على أساس حجم السوق أو العائد، وإنما كذلك على أساس

¹ حربي محمد موسى عريقات، مناخ الإستثمار في الوطن العربي- الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية-، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية، قسم العلوم المالية المصرفية، جامعة بنها الخاصة، 2007، ص 8.

درجة الإستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.¹

أما العوامل الإجتماعية فتعكس لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره. وكما أن إقليم أي بلد هو مكان تنشأ فيه علاقات اجتماعية وثقافية، فالقدرة على تسهيل إدماج المستثمر في الوسط الإجتماعي والثقافي للبلد المضيف يعد أحد اهتمامات الحكومات. وعادة ما يركز المستثمرون الأجانب على البعد الإجتماعي للبلدان المضيضة، وذلك بمعرفة مثلاً: نمط المعيشة، التعليم، الصحة، معدل الفقر، معدل البطالة، معدل نمو السكان، العادات والتقاليد، النقابات العمالية (عدد مرات الإضطرابات معدل الغيابات، مواظبة العمال..)، واللغات المستعملة... إلخ.²

الفرع الثاني: الجانب التشريعي والتنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي متطور ومستقر يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الإستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جذاباً للإستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها:

- وجود قانون موحد للإستثمار يتسم بالوضوح والإستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الإرتباط، وأن يكون متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الدولية المرتبطة بحماية المستثمر؛
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه؛
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيضة بكفاءة عالية.

وتؤثر أيضاً البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيضة تأثيراً هاماً على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أو زيادة درجة اليقين بالنسبة للمستثمرين المحتملين فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الإستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم نقشي البيروقراطية، والتأكيد على سهولة قواعد الموافقة على الإستثمار من خلال إنشاء الشباك الوحيد داخل الدولة أدى ذلك إلى جذب الإستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الإستثمار الأجنبي.³

¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 175.

² سهام بجاية، الإستثمارات العربية البنينة ومساهماتها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير - خصص نقود ومالية -، جامعة الجزائر، 2005، ص 17.

³ أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الفرع الثالث: الجانب الإقتصادي

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل تدفق الإستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة إقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الإقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الإقتصادية من حيث التحرر والانفتاح الإقتصادي والتجاري، والخصوصية ودرجة المنافسة في السوق.¹

الفرع الرابع: جانب الحوافز

أشارت تجارب الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات والحوافز الضريبية، وكذلك ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي وتنمية الكوادر البشرية والإطارات، وفيما يلي عرض لأبرز الحوافز الضريبية والمالية:²

- **وضوح النظام الضريبي:** يعد وضوح النظام الضريبي وكذلك استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الإقتصادية في خطط التنمية الإقتصادية من العوامل الحيوية لجذب المزيد من الإستثمارات؛
- **خفض التعريفات الجمركية:** وذلك بنسب كبيرة على السلع الرأسمالية والمواد الخام والوسيط، بحيث تتدرج تلك الحوافز من الإعفاء التام للأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية بنسب مختلفة تبعا للتوجهات الإستثمارية؛
- **منح التوظيف،** وتعني تقديم منح نقدية كبيرة للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء إستثمارات جديدة والتوسع في الإستثمارات القائمة؛
- إضافة إلى حوافز أخرى منها منح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة كنتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، وربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية إمتيازاً فيما يتعلق بمركزها في السوق، كما قد تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات.³

¹ حاتم عبد الجليل القرنشاوي، تجارب عربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص 5.

² مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية لتحسين مناخ الإستثمار، مجلس الوزراء، مصر، أكتوبر 2004، ص ص 13-14.

³ محمد زيدان، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- دراسة تحليلية للمكاسب والمخاطر-، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، ص ص 120-121. على الموقع:

المطلب الثالث: مؤشرات قياس المناخ الإستثماري

سبق عرض أهم مكونات وجوانب المناخ الإستثماري عرضاً وصفيًا بعيداً عن القياس الكمي الإحصائي الذي يسمح بمعرفة مستوى تحسن المناخ الإستثماري في فترة زمنية محددة ثم تغيراته عبر الزمن (من سنة لأخرى)، بالإضافة إلى إمكانية إجراء المقارنات الدولية، ومن ثم مدى تأثيره في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلد ما أو طرده لها منه. وفيما يلي عرض لبعض المؤشرات المستخدمة من طرف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية في قياس المناخ الاستثماري، وتصنف هذه المؤشرات إلى صنفين؛ الأول يتعلق بالمؤشرات العامة، والثاني يتعلق بمؤشرات المخاطر القطرية.

الفرع الأول: المؤشرات العامة لمناخ الإستثمار

وهي تلك المؤشرات التي تقيس مدى ملائمة الأوضاع الإقتصادية في بلد ما لبيئة الأعمال بغض النظر عن وجود أو عدم وجود أخطار. ومن هذه المؤشرات ما يلي:

أولاً: مؤشر التنافسية العالمي: يصدر مؤشر التنافسية العالمي سنوياً منذ عام 1979 عن المنتدى الإقتصادي العالمي، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الإقتصادية وتوجيه قرارات الإستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية. ويقاس قدرة الاقتصادات العالمية على تحقيق معدلات نمو إقتصادية على المديين المتوسط و الطويل. ويتكون هذا المؤشر من مؤشر النمو للتنافسية ومؤشر الأعمال للتنافسية.¹

- **مؤشر النمو للتنافسية:** وهو مؤشر مركب يعكس تنافس الإقتصاد الكلي و يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية: مؤشر وضع البيئة الإقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية. ويتراوح المؤشر بين واحد (أدنى درجة تنافسية) وسبعة (أعلى درجة تنافسية)، بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية.

- **مؤشر الأعمال للتنافسية:** وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة من خلال تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين: مؤشر عمليات واستراتيجيات الشركة الذي يستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة الوحدة الإقتصادية (الشركة)، والمؤشر الفرعي الثاني لنوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس مسوحات ميدانية.

ثانياً: مؤشر الشفافية: يصدر مؤشر الشفافية سنوياً منذ عام 1995، عن منظمة الشفافية الدولية، التي تُعرف عدم الشفافية على أنه " استغلال المناصب العامة لتحقيق منافع خاصة " ويرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة. ويتكون من عدة مسوحات ميدانية (على الأقل ثلاث مسوحات) تجرى في القطر من قبل طرف ثالث مستقل ومحايدين في

¹ عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008، ص 70.

أوساط عينات مختارة من قطاع الأعمال والمحللين من خلال عدد من الأسئلة حول تجربتهم وتعاملهم مع الإدارات الحكومية المعنية والإجراءات الموضوعية ودرجة معاناتهم في تنفيذها وتمزج آرائهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة.¹

ويتكون هذا المؤشر من عشر درجات حيث تدل الدرجة صفر على مستوى كبير من الفساد و الدرجة العاشرة تدل على مستوى عال من الشفافية. وبين هذين الدرجتين (0 و 10) مستويات متدرجة من الشفافية كلما إرتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من الشفافية، والعكس بالعكس صحيح. وفي سنة 2005 استحدث هذا المؤشر قائمتين الأولى تخص الدول العشر الأكثر شفافية والثانية الدول العشر الأقل شفافية، وقد شمل 159 دولة منها تسع عشرة دولة عربية لم تصنف أي منها في القائمتين المذكورتين.

ثالثاً: مؤشر إمكانات القطر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر: ويقاس قدرة القطر المستقبلية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال 13 مكوناً تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال... الخ. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد (0، 1).²

الفرع الثاني: مؤشرات قياس المخاطر القطرية

تهتم هذه المؤشرات بمدى تعرض الإستثمار لمختلف الأخطار في البلد المضيف له، سواء كانت هذه الأخطار ناتجة عن تصرفات البلد المضيف أو عن غيره، ومنها:³

أولاً: مؤشر المستثمر المؤسسي للتقويم القطري: يتم احتساب المؤشر المكون من مئة نقطة مئوية بالإستناد إلى مسح استقصائية يتم الحصول عليها من كبار رجال الإقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والمؤسسات المالية الكبرى وكلما إرتفع رصيد الدولة من النقاط دلّ ذلك على انخفاض درجة المخاطرة، وتصدر هذا المؤشر مجلة الانستيتيوشنال انفستور (Institutional investor) منذ سنة 1998 مرتين في السنة (مارس وسبتمبر).

ثانياً: مؤشر اليورومني (Euromoney): يتكون هذا المؤشر من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الإقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل.

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، الكويت، ص 71.

² عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 74.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ثالثاً: المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر المؤشر شهرياً عن مجموعة دولية للمخاطر المتعلقة بالإستثمار من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) International Country Risk Group منذ عام 1980 ويغطي المؤشر 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر. وتنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفعت قيمة المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه، ويُقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول(02): درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطرة مرتفعة جداً	[49,5- 00]
درجة مخاطرة مرتفعة	[59,5- 50]
درجة مخاطرة معتدلة	[69,5- 60]
درجة مخاطرة منخفضة	[79,5- 70]
درجة مخاطرة منخفضة جداً	[100- 80]

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية بنسبة 50% ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بنسبة 25% ، ومؤشر تقويم المخاط المالية بنسبة 25%.

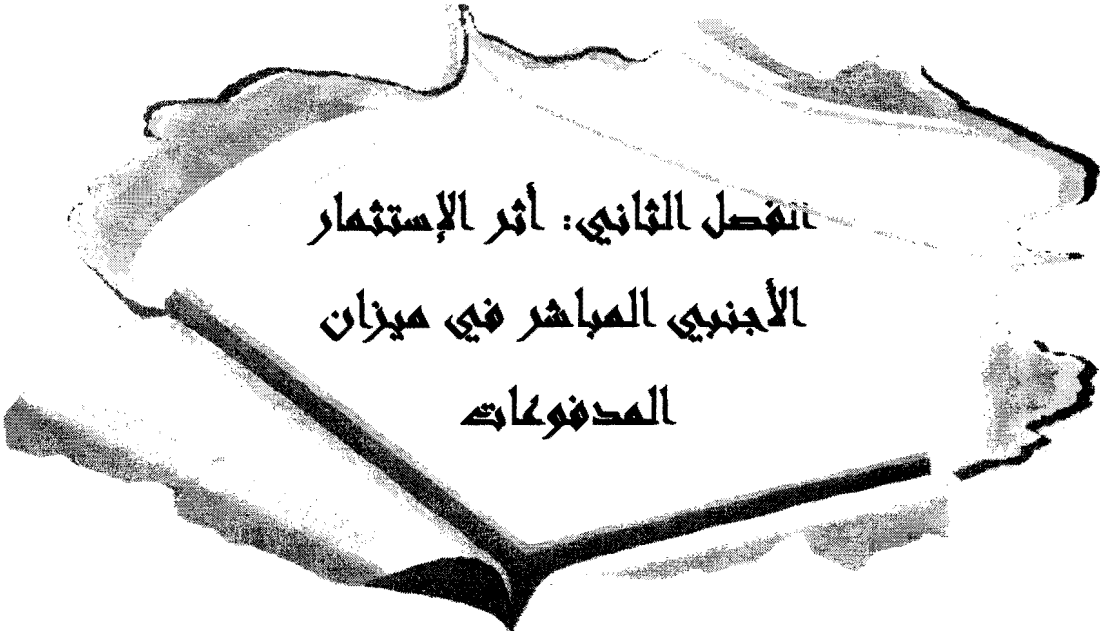
ولا شك أن المؤشرات السابقة لم تبلغ درجة الدقة الكاملة، ولكنها تعتبر مصدراً مهماً للشركات ورجال الأعمال في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوجيه إستثماراتهم، وقد تأكد أن تحسن أداء الدول فيها سيحسن من جاذبيتها للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

خلاصة

يتضح من خلال الدراسة النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر أن هذا الأخير هو ظاهرة إقتصادية جديدة بالدراسة والتفسير، وقد نالت الكثير من الاهتمام لتعريفها من الباحثين، والإقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية، كما أنه يتميز بمجموعة من الخصائص وله أهمية كبيرة سواء للمستثمر الأجنبي أو الدول المضيفة وقد شهد منذ بداية القرن 19 ازدهارًا كبيرًا إلى غاية 1914 أين تراجع فيه الإستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم عاد للنمو والتزايد مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الثمانينات، وشهد تطورات متسارعة جدا بتحول الإستثمارات من إستثمارات أجنبية مباشرة عامة إلى إستثمارات أجنبية مباشرة خاصة، وذلك من خلال الدوافع التي قامت بها الدول المضيفة بغية اجتذابه من جهة، والدوافع التي أدت بالمستثمر الأجنبي للقيام به من جهة أخرى.

ومن المنطقي أن تختلف أشكال الإستثمار الأجنبي نظرًا لاختلاف ظروف المستثمرين الأجانب وتغيرات أوضاعهم وتقلبات بيئة الأعمال الدولية، واختلاف معاملة الدولة المضيفة لهؤلاء المستثمرين حسب درجة الترحيب بهم. كما شكلت خلاصة أعمال العديد من الاقتصاديين في تفسيرهم للإستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة تحديدهم لدوافع قيامه أسس نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.

وقد تأكد أن هذه الإستثمارات أكثر حساسية لكل الظروف المتعلقة بالدول المضيفة، ومن خلال تحليل أهم العوامل المحفزة لحركات رؤوس الأموال الأجنبية، يتبين لنا أن القيام بالإستثمار في الخارج من طرف المستثمر الأجنبي ليس بعملية ارتجالية أو عفوية، وإنما يخضع للعديد من العوامل والمحددات التي تؤثر على كفاءة وقرار الإستثمار، وهنا تظهر أهمية توفير المناخ الملائم بغرض تشجيع الإستثمارات وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدول المضيفة وهذا ما تم دراسته في المبحث الثالث والأخير.



الفصل الثاني: أثر الإستثمار
الأجنبي المباشر في ميزان
المدفوعات

تمهيد

أصبح للإستثمارات الأجنبية المباشرة دور كبير على الصعيد العالمي، إذ تعتبر من أهم مصادر التمويل الدولي، خاصة بالنسبة للدول النامية، وبالأخص منذ بداية التسعينات من القرن العشرين وبالرغم من تباين وجهات النظر حول آثاره على إقتصاديات الدول المضيفة، إلا أن اتجاه مختلف الدول لتحسين مناخها الإستثماري، وتقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب دليل على أنه هذا المصدر من التمويل الذي يشكل أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجية.

ويشكل تقييم آثاره على ميزان المدفوعات جانبا مهما من تقييم آثار هذه الظاهرة على الدول المضيفة، هذا الأثر لا زال محل جدل كبير، فبالنسبة للمؤيدين لها ، فإنهم يبررون ذلك أساسا بدورها في إحداث التوسع في تدفقات التجارة وغزو الأسواق العالمية وبالتالي تحقيق فائض أو تقليل العجز في الميزان التجاري، أما المعارضين لتلك الإستثمارات فإنهم يبررون أثرها السلبي على ميزان المدفوعات نتيجة إعادة تحويل الأرباح في المدى الطويل والتي تكون في العديد من الحالات أكبر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نفسها.

ويسعى هذا الفصل إلى الإلمام بالجوانب النظرية لتأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في ثلاث مباحث، يتطرق المبحث الأول إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بميزان المدفوعات، ويقوم المبحث الثاني أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة، في حين يسعى المبحث الثالث إلى تحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على مختلف أجزاء ميزان المدفوعات نظريا.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

نظرا لأهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بصورها المختلفة، وما يترتب عليها من حقوق والتزامات على مختلف الدول، لذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها، ومن هنا كان عليها أن تعد سجلا محاسبيا وافيا يبين علاقاتها مع العالم الخارجي يعرف بميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف ميزان المدفوعات، وتبيان مختلف مكوناته، وأهميته الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

يمكن ذكر مجموعة من التعاريف لميزان المدفوعات، تتمثل في:

التعريف الأول: "ميزان المدفوعات لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية، جميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة تكون سنة. أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحساب قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه".¹

التعريف الثاني: يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات بأنه "عبارة عن بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم، ما يجري من معاملات اقتصادية بين إقتصاد معين والعالم الخارجي، وذلك خلال فترة زمنية محددة".²

التعريف الثالث: "ميزان المدفوعات هو السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية، التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما، مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة".³

التعريف الرابع: "ميزان المدفوعات هو سجل منظم لجميع العمليات التجارية المالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين في دولة معينة، ولفترة زمنية عادة ما تكون سنة".⁴

انطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن توضيح بعض النقاط، هي:⁵

¹ عبد الرحمان يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 203.

² شريف عمرو، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية "تخصص نقود مالية وبنوك" جامعة سعد دحطب، البلدة، 2005، ص 93.

³ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص 115.

⁴ شريف عمرو، مرجع سبق ذكره، ص 93.

⁵ المرجع السابق، ص 93.

- المقيمين في دولة معينة نقصد بهم كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا إقتصاديا داخل الحدود الإقليمية للدولة لمدة سنة أو أكثر، وذلك بغض النظر عن جنسيتهم، أما غير المقيمين فهم كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطهم خارج الحدود الإقليمية للدولة بما فيهم المواطنين الذين يزاولون نشاطهم في الخارج، والأجانب الذين يمارسون نشاطهم داخل هذه الدولة لمدة تقل عن سنة.

- يعتبر أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي، الطلبة الأجانب وأفراد القوات الأجنبية أنهم مقيمون لبلدهم الأم وليس للبلد الذين يعيشون فيه بصفة مؤقتة.¹

وتبرز أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعكس هيكل وتركيبه الإقتصاد القومي، ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد.²

الفرع الثاني: تركيب ميزان المدفوعات

يقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى جانبين أحدهما مدين والآخر دائن، والجانب المدين يحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى. أما الجانب الدائن فيحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إليه.³ فمثلا الصادرات تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى البلد ومن ثم تقيد في الجانب الدائن بينما الواردات تقيد في الجانب المدين حيث أنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات البلد إلى الخارج.

أما عموديا فلا توجد تقسيمات موحدة لميزان المدفوعات تسير عليها جميع الدول، لذا حاول صندوق النقد الدولي توحيد طريقة إعداد ميزان المدفوعات، فقسمه إلى ما يلي:

أولا: الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية): يعتبر الحساب الجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات ويضم الميزان التجاري، ميزان الخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد.⁴

- الميزان التجاري: ويطلق عليه أيضا اسم ميزان التجارة الخارجية ويشمل صادرات وواردات الدولة من السلع فقط، أي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة (visible Trade).

- ميزان الخدمات: يشمل معاملات الخدمات التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى، مثل: خدمات النقل التأمين، السياحة، خدمات البنوك، عوائد الإستثمارات (التي تتكون من الفوائد وإيرادات الأسهم) أي ما يدخل ضمن التجارة غير المنظورة (invisible trade).

¹ كامل بكري، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص ص 239-240.

² سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 71-72.

³ عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 204.

⁴ محمد إبراهيم الفار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، مصر، 1991، ص 84.

- حساب التحويلات من جانب واحد: وتشمل هذه التحويلات: الهبات، التبرعات، الإعانات التعويضات، وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، وسميت بالتحويلات من جانب واحد لأنه لا يترتب على الدولة المستفيدة جرائها أي التزام بالسداد. وقد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية، وتشمل التحويلات الخاصة الهدايا والهبات والإعانات والتبرعات (العينية والنقدية) المقدمة أو المستلمة من الأفراد والمؤسسات الخاصة (دينية، ثقافية، خيرية)، مثال ذلك: هدايا عيد الميلاد، تحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج، وهبات المؤسسات الخيرية، في حين تشمل التحويلات الحكومية المعاشات والمنح والتعويضات (نقدية أو عينية) المقدمة أو المستلمة من الحكومات، مثال ذلك المنح التي تقدم لبرامج التنمية الاقتصادية، أو إغاثة من الكوارث الطبيعية، أو التعويضات عن خسائر الحروب وما إلى ذلك.¹

وهذه التحويلات تسجل مرتين؛ إذ تقيد في الجانب الدائن لحساب التحويلات من جانب واحد وفي الجانب المدين لحساب السلع أو الخدمات المقدمة، هذا بالنسبة للدولة المستفيدة. أما بالنسبة للدولة المانحة فالعكس أي تسجل في الجانب المدين لحساب التحويلات من جانب واحد، وفي الجانب الدائن لحساب السلع أو الخدمات الممنوحة.

والجدير بالذكر في هذا السياق بأن الحساب الجاري يحتل أهمية كبيرة كمؤشر للتعرف على التغيرات في الطلب على الصادرات والواردات، والتي تؤثر بدورها على حركات أسعار الصرف.²

ثانياً: حساب رأس المال: يضم حساب رأس المال جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال سواء كان أصولاً حقيقية أو مالية من دولة إلى أخرى، ويتضمن حسابين هما: حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل.³

- حساب رأس المال طويل الأجل: ويشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية طويلة الأجل أي المعاملات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة واحدة معبرا عنها بالتدفقات الرأسمالية من البلد إلى الخارج أو العكس، ونجد في هذا الحساب:⁴

- ✓ عمليات الإستثمار الأجنبي في الداخل؛
- ✓ عمليات الإستثمار المباشر في الخارج؛
- ✓ عمليات الإقتراض طويل الأجل؛
- ✓ عمليات الإقتراض طويل الأجل؛
- ✓ شراء عقارات في الخارج أو بيعها؛

¹ كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 251.

² سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

³ Brahim Guendouzi, *Relations Economiques Internationales*, EL Maaarif, Alger, 1998, p: 09 .

⁴ عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 207.

✓ حصة الدولة في المنظمات الدولية، وفي ملكية العلاقات التجارية وبراءات الاختراع.

ويتم تسجيل كل من الإستثمار الوطني للخارج والقروض الوطنية وأقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين، كون يترتب عليها مدفوعات للخارج، بينما يتم تسجيل كل من القروض الأجنبية والإستثمار الأجنبي المباشر وأقساط سداد القروض الوطنية في الجانب الدائن، كون يترتب عليها دخول نقد أجنبي. فعندما يستثمر المقيمون في الخارج فإنه يقال أن البلد يواجه تدفق رؤوس أموال للخارج والعكس عندما يستثمر الأجانب في البلد فإن هذا الأخير يستفيد من تدفق رؤوس أموال للداخل.

- حساب رأس المال قصير الأجل: يتضمن حركة رؤوس الأموال من داخل الدولة نحو الخارج أو العكس والتي تقل عن سنة، وتتم هذه الحركة بصفة تلقائية وذلك لعدة أغراض أهمها ما يلي:¹

✓ الخوف من الظروف الإقتصادية والسياسية غير الملائمة في بلد ما، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال واللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل؛
✓ اختلاف مستويات الفائدة، إذ تتجه الأموال حيث تكون أسعار الفائدة مرتفعة بغرض تحقيق عائد أكبر؛

ثالثا: حساب التسويات الرسمية

يسجل في هذا الحساب صافي التغيرات في الإحتياطيات الدولية الرسمية في أي سنة من السنوات، وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

ويتحدد العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات عن طريق النتيجة النهائية أو الرصيد الصافي للعمليات الجارية والرأسمالية معا، فيكون العجز في ميزان المدفوعات حينما يكون جانب المدين في ميزاني العمليات الجارية والرأسمالية أكبر من مجموع الجانب الدائن فيهما، ويتحقق الفائض في الحالة المعاكسة. وتتم التسوية الحسابية لميزان المدفوعات عن طريق تحركات الإحتياطيات الدولية (الذهب العملات الأجنبية القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة...)، وذلك كما يلي:²

- في حالة العجز: يكون التعديل عن طريق:
 - ✓ تسديد قيمة العجز ذهباً، أو عملات قابلة للتحويل، وبالتالي تخفيض مستوى احتياطياتها من الصرف؛
 - ✓ أو بطلب قرض من بلد دائن، وبالتالي إرتفاع مديونية البلد صاحب العجز؛
 - ✓ أو بالإقتراض من الأسواق المالية الدولية أو من مؤسسة مالية دولية (كصندوق النقد الدولي).
- في حالة الفائض: يكون التعديل عن طريق:

¹ السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص 233-234.

² جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة- دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري-، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير " فرع نفود ومالية"، جامعة الجزائر، 2001، ص 7.

- ✓ زيادة إحتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة؛
- ✓ تقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة، وبالتالي زيادة دائيتها اتجاه العالم الخارجي؛
- ✓ تسديد ديونها السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا لم تظهر البيانات الإحصائية المتوفرة للبلد المعني مجموع الجانب الدائن يساوي مجموع الجانب المدين، فيجب إضافة بند يعادل بينهما على أساس أن الفرق كان نتيجة السهو في القيد أو الخطأ، ويتم ذلك عن طريق بند أو حساب السهو والخطأ.¹

ويمكن توضيح تقسيمات ميزان المدفوعات أكثر من خلال الجدول الموالي.

¹ عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 133.

		<p>أ-2-3- أخرى.</p> <p>ب- حيازة الأصول غير المالية غير المنتجة أو التصرف فيها: الحساب المالي:</p> <p>أ- الإستثمار المباشر (أرباح وفوائد)؛</p> <p>ب- إستثمار المحفظة؛</p> <p>ج- إستثمارات أخرى:</p> <p>ج-1- القروض (طويلة الأجل، قصيرة الأجل)؛</p> <p>ج-2- العملة والودائع؛</p> <p>ج-3- ائتمانات تجارية (حكومات عامة، قطاعات أخرى). الاحتياطات:</p> <p>أ- الذهب النقدي؛</p> <p>ب- حقوق السحب الخاصة؛</p> <p>ج- النقد الأجنبي؛</p> <p>د- مستحقات أخرى.</p>
--	--	--

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

وعمرش شريف مرجع سبق ذكره، ص 99.

الفرع الثالث: الدور الإقتصادي لميزان المدفوعات

تتضح الأهمية الإقتصادية لميزان المدفوعات فيما يلي:

أولاً: الوظائف الإقتصادية لميزان المدفوعات

يؤدي ميزان المدفوعات وفقاً لتعريفه مجموعة من الوظائف الإقتصادية أهمها:

- إظهار الموقف الخارجي للإقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الإقتصاد بصورة فعالة، فعلى سبيل المثال: قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي قد يتسبب ذلك في إحداث تغييرات كبيرة على مستوى الإقتصاد ككل، فإذا ما أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على

- الموقف الخارجي للاقتصاد ، فإننا نحتاج إلى الرجوع إلى ميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية؛¹
- يبين درجة اندماج إقتصاد الدولة المعنية باقتصاديات باقي الدول، إضافة إلى أنه يعطينا المزيد من التفاصيل عن التطور الزمني والتحويلات الهيكلية للمعاملات الإقتصادية الدولية؛
 - يوضح ميزان المدفوعات في دولة معينة ما لها من حقوق ما عليها من التزامات اتجاه الخارج ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية الدولة لباقي الدول؛
 - عدم التوازن أو الإختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لوجود اختلالات إقتصادية قد تكون هيكلية أو ظرفية، تستوجب اتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن.²

ثانيا: المدلول الإقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات ثلاثة أرصدة رئيسية، ولكل منها دلالة إقتصادية تتمثل هذه الأرصدة في الآتي:

- الرصيد التجاري: عبارة عن الفرق بين صادرات وواردات السلع ويعبر عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل، ويبين درجة إرتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها. كما يعبر هذا الرصيد أيضا على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ممثلة في الصادرات ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات.
- رصيد العمليات الجارية: هو الفرق بين القيود الدائنة والمدينة للسلع والخدمات والدخل والتحويلات، ويقاس التغير في صافي وضعية الأصول الأجنبية لإقتصاد ما. ففي حالة تحقيق رصيد موجب، يعني أن البلد له القدرة على التمويل باعتباره استطاع تكوين إدار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما في حالة رصيد سالب فهذا يدل على الإحتياج للتمويل.
- الرصيد الإجمالي: هو مجموع رصيد العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلبا على العملات الأجنبية وعرضا للعملة المحلية، وبالتالي تدهور قيمتها، وبينما تمثل العمليات المسجلة في الجانب الدائن طلبا على العملة المحلية وبالتالي تحسن قيمتها.

المطلب الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

دُكر سابقا أن ميزان المدفوعات للدولة هو سجل إحصائي للعلاقات الإقتصادية على اختلافها بين الدولة والعالم الخارجي، وهنا لا توجد أي حتمية أو ضرورة لكي يتوازن كل حساب من هاته الحسابات على حدة أي لكي تتعادل القيمة الكلية للجانب الدائن مع القيمة الكلية للجانب المدين فيه.

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص ص 279-280.

² Hocine Benissad, *Economie Internationale*, Ed publisud, paris, 1985, p 32.

الفرع الأول: مفهوم توازن ميزان المدفوعات

عند الحديث عن توازن ميزان المدفوعات، يستوجب الفصل بين نوعين من التوازن وهما التوازن المحاسبي والتوازن الإقتصادي.

أولاً: التوازن المحاسبي: إن منهج القيد في ميزان المدفوعات يتم وفق لقاعدة القيد المزدوج، وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفين: أحدهما دائن والآخر مدين، أي تنشأ حقوق لطرف (أي دائنية) ومستحقات على الطرف الآخر (أي مديونية). وهذا ما يجعل ميزان المدفوعات متساويا من الناحية المحاسبية بالضرورة.¹

إلا أن المنطق لا يعني بالضرورة توازن بنوده (حساباته) المختلفة فقد يكون حساب العمليات الجارية أو حساب رأس المال غير متوازن، وهكذا إذا حدث عجز أو فائض في إحدى حسابات ميزان المدفوعات فلا بد أن ينعكس ذلك على حساب آخر من حساباته، فعلى سبيل المثال إذا زادت واردات بلد ما عن صادراته وأدى هذا إلى عجز في الحساب التجاري، فإنه لا بد من سداد هذا العجز بالحصول على قروض أجنبية تعد فائضا في حساب العمليات الرأسمالية.

وإذا حدث وكان مجموع حسابات الجانب الدائن يختلف عن مجموع حسابات الجانب المدين، فإن ذلك يعني أن الدولة استلمت شيئا دون أن تحدث تسوية له أو أن تكون هناك عملية حدثت فعلا ولم تدرج في الحسابات، وهكذا عمليا يحدث هذا الاختلاف عادة ويوضع الفرق تحت حساب السهو والخطأ، وينشأ ذلك نتيجة عدم قدرة المسؤولين على تتبع جميع العمليات التي تحدث في التجارة الخارجية.²

ثانياً: التوازن الإقتصادي: بالرغم من أن ميزان المدفوعات يكون متوازنا دائما من الناحية المحاسبية، فإن التوازن الذي نحكم به فعلا على توازن ميزان المدفوعات عندما نركز النظر على بعض الحسابات فقط فيه لا بد وأن يكون له وصف آخر غير الوصف المحاسبي، وهكذا يوصف هذا التوازن بأنه إقتصادي، وبالتالي فإن التوازن الذي نتحدث عنه في ميزان المدفوعات كل مرة فإننا نقصد به التوازن الإقتصادي.³

وعليه " فالتوازن الإقتصادي " أو الحقيقي لميزان المدفوعات، هو الذي يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات، ويتم بمقارنة القيمة الكلية للجانب الدائن مع القيمة الكلية للجانب المدين الخاصة بكل حساب على حدة، فعند حدوث عدم التوازن بين جانبي الحساب يوصف الميزان بأنه مختل إقتصاديا، وأما إذا حدث العكس يوصف الميزان بأنه متوازن إقتصاديا.⁴

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 257.

² جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³ عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 139.

⁴ فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، مصر، 1971، ص 174.

الفرع الثاني: مفهوم اختلال ميزان المدفوعات

مما سبق ذكره، يمكن القول بأن التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات نادرا ما يحدث، حيث تبقى حالتها العجز والفائض هما الصورتان الأكثر تعبيراً عن حالة أغلب موازين مدفوعات دول العالم. وبالتالي فإن الإختلال في ميزان المدفوعات يقصد به حدوث فائض أو عجز الميزان. أي زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، أو بمعنى آخر زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى على مطلوباتها لتلك الدول (في حالة الفائض في ميزان المدفوعات). أو زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن (في حالة العجز).

وقد يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات، ويترتب على ذلك أن تكون الدولة في موقف دائن لبعض الدول الأجنبية،¹ أي زيادة الطلب على صادراتها، الأمر الذي يؤدي إلى رفع أسعار منتجاتها مما ينتج عنه التضخم إذا لم تقم الدولة بإجراءات مناسبة في هذا المجال، أي حدوث اختلال بين الأجور والأسعار، فتضطرب العلاقات بين فئات المجتمع، كما قد تعاني الدولة من عجز في ميزان مدفوعاتها، ويترتب على ذلك من زيادة مديونيتها للعالم الخارجي، فتعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها الحقيقية، ويترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة وانخفاض الطلب على العملة المحلية، واستمرار هذا الوضع يجعل مركز هذه الدولة ضعيفا في الإقتصاد الدولي، وتتهار سمعتها الإقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن ليس كل عجز مشكلة يجب تفاديها، لأن حدوث العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للدول النامية مثلا يمكنها من تطوير إقتصادياتها في المراحل الأولى من التنمية، حيث تستورد السلع الإستثمارية لتطوير جهازها الإنتاجي.

الفرع الثالث: أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات

هناك عدة أنواع من الإختلالات في ميزان المدفوعات والتي لا تقتصر على العجز فقط، باعتبار أن الفائض كذلك يشكل إختلالات يجب معالجته، وتنقسم الإختلالات إلى قسمين:

أولاً: الإختلال المؤقت: يعتبر العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات بشكل مؤقت شيء عادي ولا يشير مشكلات كبيرة لأنه لا بد وأن يزول في المستقبل القريب، ومن ثم فإن حدوث عجز خفيف أو فائض مؤقت في ميزان المدفوعات هو أمر طبيعي لا يدعو إلى اتخاذ أي إجراء خاص لمكافحته.² وينقسم هذا الإختلال إلى ما يلي:

¹ نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الإقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص 377.

² عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 142.

- الإختلال الموسمي: يقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية، مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية، وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام.¹ ويحدث عادة في البلدان الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها، ويرتبط كذلك بالمدة المأخوذة بعين الاعتبار عند إعداد ميزان المدفوعات، حيث كلما كانت المدة قصيرة كلما زاد احتمال ظهور هذا الإختلال، والعكس صحيح.²
- الإختلال الإتجاهي: ويظهر عادة في الدولة التي تنتقل من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو،³ حيث تزداد قيمة وارداتها في مراحلها الأولى للتنمية، والسبب في ذلك هو زيادة طلبها على السلع الإستثمارية دون زيادة مماثلة في الصادرات، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، وبالتالي تسجيل عجز في ميزان المدفوعات.⁴
- الإختلال الطبيعي (العرضي): يقصد به التقلبات المؤقتة التي يتعرض لها نتيجة عوامل أو ظروف طارئة، كتلك المرتبطة بالكوارث الزراعية أو الطبيعية، أو الحروب. ويزول هذا الإختلال بزوال الطارئ المسبب له، وبذلك فهو لا يحتاج إلى تغيير أساسي في الهيكل الإقتصادي للدولة أو في سياستها الإقتصادية.⁵
- الإختلال الدوري: ويقصد به تناوب فترات الرخاء والكساد التي تميز الإقتصاديات الصناعية وتؤثر على مستوى الدخل والعمالة وتؤثر بالتالي على التجارة الخارجية.⁶ ويحدث عادة في الدول الرأسمالية المتقدمة أساساً ويرتبط بالتقلبات في النشاطات الإقتصادية التي تتعرض لها هذه الدولة دورياً وبشكل مستمر ومما لا شك فيه أن حالة النشاط والإزدهار التي تتضمنها الدورات الإقتصادية يحصل فيها توسع إقتصادي وزيادة إنتاج الدولة، وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير ومن ثم تتفوق الصادرات على الواردات في ميزان المدفوعات،⁷ والعكس في حالة الكساد والإنكماش أين تضعف قدرتها التصديرية، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري، ومن ثم عجز ميزان مدفوعاتها وبالتالي فوجود مثل هذا الفائض أو العجز، أي الإختلال مرتبط بحالة الدورة الإقتصادية ويزول بزوالها. ولذلك فإنه اختلال مؤقت.⁸

¹ طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية: ماهيتها وتخطيطها، منشورات حلب، 1988، ص 190.

³ محمود يونس، إقتصاديات دولية، دار الجامعة، مصر، 2007، ص ص 261-262.

⁴ شريف عمروش، مرجع سبق ذكره، ص 109.

⁵ المرجع السابق، ص 108.

⁶ طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 58.

⁷ عبد الهادي عبد القادر السويدي، التجارة الخارجية، دار الجامعة، مصر، 2007، ص 111.

⁸ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 263.

- الإختلال المتصل بالأسعار: قد يرجع الإختلال في ميزان مدفوعات في إحدى الدول إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية، وتتوقف تلك العلاقة على قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي بالنسبة للعملة الأخرى، وعلى مستوى الأسعار في الدول الأخرى.¹

ثانياً: الإختلال الهيكلي (الدائم): يعد أهم وأعمق أنواع الإختلالات، حيث يستمر وجوده لفترة طويلة وهو ما ينطبق على الدول النامية، ويطلق عليه بالإختلال البنوي أو الهيكلي، أي الإختلال المرتبط بالبنية الإقتصادية أو الهيكل الإقتصادي. ويعود بالأساس إلى ضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي والذي يتسم بارتفاع درجة اعتماده على العالم الخارجي سواء من خلال استيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو من خلال ضعف قدرته على توفير ما يمكن إتاحتها للتصدير من السلع والخدمات ورؤوس الأموال، والذي ينجر عنه تفوق الواردات على الصادرات ومن ثم تسجيل عجز وبشكل مستمر في ميزان المدفوعات.²

وهذا النوع من الإختلال المستمر لا يمكن مواجهته باستخدام الأرصدة الدولية أو الإقتراض من الخارج وذلك لأن طبيعة العجز المستمر سوف تؤدي في النهاية إلى القضاء على الأرصدة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك حدود قصوى للمديونية لا يمكن أن تتخطاها الدول حيث لا تستطيع بعدها أن تحصل على المزيد من الديون لمواجهة الإختلال الجوهري أو المستمر، وفي هذه الحالة يجب على الدول أن تتخذ إجراءات تصحيحية في هيكلها الإقتصادي سواء بتنوع هيكل الإنتاج أو الحد من الاستيراد وذلك باستخدام كافة وسائل السياسة الإقتصادية في مجال التجارة الدولية عن طريق فرض الرسوم الجمركية أو الرقابة على الصرف.³

المطلب الثالث: أسباب ومقاييس اختلال ميزان المدفوعات

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى عرض أهم الأسباب المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات، ومقاييس هذا الإختلال (طرق تقديره).

الفرع الأول: أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات

يمكن استنتاج مجموعة من العوامل أو الأسباب المؤدية إلى الإختلال نذكر منها:⁴

- التغيرات في معدلات الصرف الأجنبي: تعتبر تغيرات سعر الصرف عاملاً هاماً في إحداث الإختلالات المعروفة في موازين المدفوعات للدول المتخلفة، وفي هذه الخصوص يتم التفرقة بين تغيرات

¹ شريف عمروش، مرجع سبق ذكره، ص 109.

² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 263.

³ محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص 201-202.

⁴ شريف عمروش، مرجع سبق ذكره، ص ص 111-112.

أسعار الصرف المرنة أو الحرة من جهة والتغيرات الناشئة عن تقويم العملة بأعلى من قيمتها أو بأقل من قيمتها من جهة أخرى.

والجدير بالذكر أن تقلبات سعر الصرف إرتفاعا أو إنخفاضا من شأنها أن تؤدي إلى اختلالات في ميزان المدفوعات، ففي حالة إرتفاع سعر الصرف (إرتفاع قيمة العملة الوطنية) تصبح المنتجات الوطنية أغلى ثمنا في نظر المستهلك الأجنبي، وتصبح المنتجات الأجنبية أرخص ثمنا في وجهة نظر المستهلك المحلي وتزداد الواردات وتتنخفض الصادرات. والعكس في حالة انخفاض سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية).

- تغيرات مستوى الدخل المحلية والعالمية: من العوامل المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات لبلد ما، نجد التغيرات التي تحدث في الدخل، فزيادة مستويات الدخل التي تعقبها زيادة مستويات دخول الدول الأخرى يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الدولة المعنية، كما أن انخفاض هذه الدول يؤدي إلى نتيجة عكسية.

- تغيرات مستويات الأسعار المحلية والعالمية: ويتجلى أثر الأسعار المحلية على ميزان المدفوعات من خلال حالات التضخم والإنكماش التي يتعرض لها الإقتصاد الوطني والتي من شأنها أن تحدث آثار على كل من الطلب العالمي على الصادرات الوطنية، والطلب الوطني على الواردات الأجنبية. ففي حالة إرتفاع الأسعار محليا فإن المنتجات الوطنية تصبح أسعارها مرتفعة نسبيا من وجهة نظر المستهلك الأجنبي الأمر الذي ينعكس على انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، وفي الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية أقل ثمنا من وجهة نظر المستهلك الوطني، وبالتالي زيادة الواردات، والعكس صحيح.

كما أن إرتفاع الأسعار العالمية لكثير من السلع الغذائية والمنتجات الأولية وعلى الأخص إرتفاع أسعار النفط في السبعينات، قد ساهم بدوره في إرتفاع المنتجات الصناعية المعتمدة على الطاقة البترولية كمدخلات في العملية الإنتاجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما انعكس في حدوث اختلال في موازين مدفوعات كثير من دول العالم خلال حقبتَي السبعينات والثمانينات.¹

الفرع الثاني: مقاييس الإختلال في ميزان المدفوعات

يمكن التمييز بين مقياسين من مقاييس الإختلال هما الميزان الأساسي وميزان التسويات الرسمية.

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، دار المصرية اللبنانية، مصر، 1991، ص 360.

أولاً: الميزان الأساسي: الميزان الأساسي هو المجموع الجبري لصافي الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل، ويفترض أن تكون المعاملات في الحسابات المعنية مستقلة عن وضعية ميزان المدفوعات.

ويقاس الميزان الأساسي درجة الإختلال في ميزان المدفوعات، حيث يتحقق التوازن عندما يتساوى الفائض في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال طويل الأجل إلى الخارج، أو يتساوى العجز في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال طويل الأجل إلى الداخل. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الجدول الآتي.

الجدول (04): نموذج لميزان المدفوعات بطريقة الميزان الأساسي

الرصيد 10^6 دج	البنود
+240	*رصيد ميزان السلع والخدمات
-60	*ميزان التحويلات الأحادية الجانب
-100	*حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل
+80	رصيد الميزان الأساسي
60-	*رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل
20-	*التغير في الاحتياطي المركزي من الذهب والصراف الأجنبي
80-	رصيد البنود الموازية

المصدر: حاتم سامي عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص 375.

ثانياً: ميزان التسويات الرسمية: يشير ميزان التسويات الرسمية إذا كان لدينا إلى زيادة الحسابات الدائنة عن الحسابات المدينة وهذا يعني أن ميزان المدفوعات في حالة فائض، أما إذا كان ميزان التسويات الرسمية دائناً فذلك يدل على عجز في ميزان المدفوعات. وهذا الميزان لا يفرق بين المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل ويضعها سوياً في العناصر ضمن المعاملات التلقائية.

وهناك مجموعة من المعاملات التي لها طبيعة التسوية، مثل مشتريات ومبيعات العملات الأجنبية بواسطة البنك المركزي أو الهيئة المسؤولة، وذلك بغرض الحفاظ على أسعار الصرف الثابتة. وبما أن مبيعات الصرف الأجنبي بواسطة الجهات الرسمية يقلل من الإحتياجات الرسمية في الدولة، كما أن هذه المشتريات تزيد من هذه الإحتياجات فهذا يعني إن لم تتأثر الإحتياجات الرسمية بأي معاملات أخرى خلال الفترة الزمنية المعنية، فإنه يمكن اعتبارها مؤشراً لوضعية ميزان المدفوعات. غير أن رصيد معاملات التسويات الرسمية يواجه مجموعة من الصعوبات كتعويم أسعار الصرف... الخ، ما أدى إلى التخلي عنه.

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن البلدان التي تعاني من اختلالات في ميزان مدفوعاتها وبالأخص العجز في الميزان، عادة ما تلجأ إلى تمويل هذا العجز من خلال عدة مصادر، كاستخدام الأرصدة النقدية والذهب؛ أو الإقتراض من الخارج؛ أو الإستيراد، ولكن لكل مصدر من هذه المصادر آثار على الإقتصاد الوطني فاستخدام المصدر الأول لتمويل العجز سينقص من الإحتياجات الدولية للبلد، الأمر الذي يشل حركة

الإقتصاد مع مرور الوقت لأنه يجبر البلد على خفض إستيراده، وبالتالي تخفيض معدلات الإستثمار وزيادة معدلات البطالة والتضخم. واستخدام المصدر الثاني لا يخلو من الآثار الضارة خاصة إذا كانت هذه القروض غير منتجة وفي هذه الحالة ستكون هذه القروض عبئاً على الإقتصاد بدلاً من أن تكون منفذاً لخروجه من الأزمة. واستخدام البديل الثالث لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات يزيد من المشكلات الإقتصادية سواء على المستوى الداخلي أم على مستوى ميزان المدفوعات، لأنه يؤدي إلى تخفيض معدلات النمو في الداخل ويزيد من معدلات البطالة والتضخم ويخفض من الصادرات، لذلك يبقى الحل الأقل ضرراً في مثل هذه الظروف هو تشجيع الدولة للإستثمار المحلي والأجنبي لزيادة معدلات الإنتاج والعمالة والصادرات وتخفيض معدلات التضخم والإستيراد والمحافظة على الإحتياجات الدولية وعدم اللجوء إلى الإقتراض الأجنبي إلى في حالة الضرورة.

المبحث الثاني: تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر

قبل التفصيل في تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر من الجانب النظري على ميزان المدفوعات، وجب تقييم هذا المصدر المهم من مصادر التمويل الدولي على مختلف أطرافه.

المطلب الأول: مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن تساهم مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق مزايا متعددة وتختلف هذه المزايا في حالة الدولة المضيفة أو المستثمر الأجنبي.

الفرع الأول: مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

تهدف الدول النامية من استقطابها الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق المزايا التالية:

- توفير فرص عمل أكبر، لتخفيض معدلات البطالة المرتفعة، إضافة إلى زيادة مستوى الإنتاجية الأكبر بتطوير أساليب وطرق إنتاج حديثة وبالتالي توفير عملات أجنبية للدول النامية (سواء من خلال إقامة مشروعات إنتاجية لأغراض التصدير أو تحل محل الواردات)¹؛
- تكوين رأس المال: يساعد على تحقيق أهداف النمو الإقتصادي ويضيق الفجوة بين حجم الإستثمارات المرغوبة وحجم المدخرات المحلية وخاصة في الدول ذات الموارد المالية المحدودة كما تؤدي الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة درجة المنافسة مما قد يؤدي إلى تحقيق التطور المستديم للقاعدة الصناعية للدولة حيث تعمل المنافسة على تقديم أساليب ومنتجات وخدمات وأفكار جديدة من شأنها تحسين الأساليب القائمة لأداء الأعمال من جهة ، ومن جهة أخرى تحسن ميزان المدفوعات للدولة المضيفة في

¹ من إعداد الطالبة بالإعتماد على: فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004 ص ص 174-175.

الأجل القصير نتيجة إحلال الإستثمارات الجديدة بدلا من الواردات التي كانت تستوردها قبل القيام بالإستثمارات.¹

ويساند هذا الرأي مجموعة من الإقتصاديين، منهم جوهنسن الذي يرى أن الإستثمارات الأجنبية لها تأثير في خفض أسعار السلع وتحسين جودة المنتجات نتيجة لنقل التقنية المتقدمة؛ كما يرى روبيير أن الإستثمارات الأجنبية تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني وإعادة توزيع الدخل لصالح العمال شأنها في ذلك شأن الإستثمار المحلي، لأن هناك ارتباط وثيق بين حجم الإستثمارات الأجنبية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني.²

الفرع الثاني: مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي

يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر نشاطا للتوسع في أسواق جديدة والانتقال إلى بيئة الأعمال الدولية،³ وبالتالي تتحول الشركات المستثمرة إلى شركات متعددة الجنسية، وهذا ما يتيح لها العديد من المزايا منها:⁴

- المساعدة في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض والمواد الخام اللازمة للشركة الأم؛
- يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة من الدول المضيفة ويسهل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير؛
- عودة رؤوس الأموال على المدى المتوسط أو الطويل على شكل فوائد وأرباح؛
- تخفيف حدة التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأصلي، ونقلها إلى الدولة المضيفة؛
- وجود شريك وطني في المشروع الإستثماري يسهل للشركة الأجنبية حل مشكلة اللغة والعلاقات مع العمال وغيرها من المشاكل المختلفة؛
- تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة.

¹ خير الدين عمرو، التسويق الدولي، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، 1996، ص 4.

² ليليا بن منصور، الشراكة الأوروبيةمتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المنطوري، قسنطينة، 2012، ص 134.

³ سعد غالب ياسين، "الإدارة الدولية، مدخل إستراتيجي"، دار البياروزي العملية، الأردن، 1998، ص 85.

⁴ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، مصر، 1992، ص 369.

المطلب الثاني: عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من المزايا السابقة للإستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه ينطوي على عدد من العيوب، تختلف في حالة المستثمر الأجنبي أو الدولة المضيفة.

الفرع الأول: عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

يرى عدد من الباحثين والكتاب أن المزايا التي تتحقق للدولة المضيفة لمشروعات الإستثمار الأجنبي هي في الغالب تتصل بالأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن هذه المشروعات تؤدي في أغلب الحالات وبالأخص في الدول النامية إلى إعاقة تطورها بسبب العيوب التي تصاحب هذا النوع من التمويل، وتتلخص في:

- عدم مساهمة مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر بدرجة ملموسة في توفير فرص العمل لأنها في الغالب عبارة عن شراء لشركات موجودة (عملية الخوصصة)، وهذه العملية وإن كانت تسهم في زيادة فعالية هذه المؤسسات فإنها تؤدي في الغالب إلى تسريح مؤسسات محلية أخرى تنشط في نفس المجال بفعل المنافسة غير المتكافئة، مما يؤدي إلى تعميق أزمة البطالة؛¹
- الحصول على أرباح مرتفعة يجري تحويل معظمها إلى الخارج وبالتالي تخفيض الموارد المحلية التي يمكن أن تتاح لعمل الإقتصاد وتطوره؛
- لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية نظرا لاعتمادها على عنصر العمل الأجنبي في هذه المجالات، نتيجة عدم توفر عنصر العمل المحلي الذي يمكن أن يقوم بالعمل في هذه المجالات في الغالب؛²
- مبالغة الدول المضيفة في تقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين الأجانب مما ينعكس سلبا في تخفيض إيراداتها العامة وتعمق هذه السلبيات أكثر في كون أن المستثمر الأجنبي يسعى إلى تجسيد أهداف الدولة الأم في كثير من الحالات، كالتخلص من مخلفات الإنتاج في الدول المضيفة مما قد ينجر عنه آثار سلبية على البيئة وتحميل الدول المضيفة تكاليف إقتصادية وإجتماعية كبيرة، وبالإضافة إلى بعض الإعتبارات الإستراتيجية كالسيطرة على مصادر الطاقة لضمان الإمدادات للدول الأم، وبالتالي ممارسة ضغوط سياسية.³
- الأثر السلبي على ميزان المدفوعات: فبالرغم من الأثر الإيجابي الذي يحققه الإستثمار الأجنبي وخاصة المباشر منه على ميزان المدفوعات على المدى القصير والمتمثل في توفير السلع والخدمات وتبادل الخبرات والتكنولوجيا لكن هذا لا ينفى وجود أثر سلبي على ميزان المدفوعات وذلك على المدى البعيد

¹ René deschuter, les investissements directs étrangers, revu: le financement du développement durable, n:60, 2003, p51.

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 176، 179.

³ عميروش محند شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012، ص ص 59-60.

والمتمثل في خروج العملة الصعبة وتحويلها إلى البلد الأم وعدم الاهتمام بالأولويات التي تطمح إلى تحقيقها الدول المستقبلية له المجسدة في الإنتاج والاستهلاك.

الفرع الثاني: عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي

تتلخص عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي فيما يلي:¹

- قد يسعى الطرف المضيف في الإستثمار المشترك إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع، مما يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتناقض مع أهداف المستثمر الأجنبي في الاستقرار؛
- في حالة الإستثمار المشترك ويكون الطرف الوطني هو الحكومة يمكن أن تضع شروط صارمة على التوظيف، والتصدير، وتحويل الأرباح؛
- انخفاض القدرات المالية والفنية للمستثمر الوطني، قد تؤثر سلباً على فعالية المشاريع المشتركة؛
- تنطوي الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي على عدد من الأخطار غير التجارية كالتأميم، والمصادرة، والتصفية الجبرية والتدمير الناجمة عن عدم الإستقرار السياسي أو الإجتماعي والحروب الأهلية.

وتؤكد هذه المخاطر في كون مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر تتطلب وقتاً طويلاً لتغطية التكاليف وتحقيق الأرباح، لذلك فالمستثمر الأجنبي عرضة لكل التغيرات المفاجئة التي قد تحدث في مناخ الإستثمار في الدول المضيفة سواء الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، القانونية، والتنظيمية.

المطلب الثالث: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن القول أن هذا النوع من الإستثمارات سيظل محور الجدل بين الباحثين والكتاب، فالبعض يؤيده وله حجته والبعض الآخر يعارضه وله مبرراته، ومن واقع الجدل الدائر حول فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر في خدمة أغراض التنمية الشاملة في الدول المضيفة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، إلا أنه من الخطأ تعميم أي رأي سواء كان مؤيداً أو معارضاً حول إمكانية إسهام الإستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية وخدمة أهداف الدول النامية وفيما يلي تقييم بعض هذه الآثار على بعض المتغيرات في الدول المضيفة.

الفرع الأول: الأثر على تفاقم المديونية الخارجية

أوضحت بعض الدراسات أن حجم رؤوس الأموال التي تغادر الدول النامية بسبب عملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إليها في شكل إستثمار أجنبي مباشر الأمر الذي يؤدي إلى تزايد حاجة الدول النامية للتمويل فتضطر لمزيد من الإقتراض وبالتالي ترتفع مديونيتها، وكون أن أثر تحويل الأرباح على تفاقم المديونية قد لا يظهر إلا بعد فترة، حيث تساهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تدفق

¹ عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2003، ص ص 486-490.

رؤوس الأموال للدول النامية المضيفة لها، ومع مرور الوقت يلاحظ التدفق العكسي للموارد المالية، مما يدفع بالدول النامية إلى الاقتراض، وتبرز العلاقة محل البحث من خلال أثر تحويل الأرباح على موازين مدفوعات كل من الدول المتقدمة والدول النامية، حيث يتولد فائض في الأولى وعجز في الثانية، وقد شهدت فترة الستينات زيادة صادرات دول أمريكا اللاتينية للسوق الأمريكية بمعدل 19% في حين زادت مدفوعاتها في خدمة الإستثمارات الأمريكية المباشرة بنسبة 39%، هذه الإستثمارات لم تعمل حتى لتتساوى معدلات صادرات الدول النامية لها مع معدلات المدفوعات التي تؤذيها هذه الدول لها.¹

الفرع الثاني: الأثر على مستوى العمالة

تعتبر البطالة من ضمن التحديات التي تواجه حكومات الدول النامية لذلك تسعى جاهدة إلى توظيف الإستثمار لخلق فرص عمل جديدة ومتزايدة. ويمكن ترجمة تلك الآثار إلى ما يلي:

هناك رأي يؤيد التأثير الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل، إذ يرى أن الشركات المحلية قد لا تدرك فرص الإستثمار المتاحة، وحتى إذا أدركتها فإنها قد تكون غير قادرة على استغلالها بسبب عدم امتلاكها الموارد المالية والفنية اللازمة لجعل الإستثمار ناجحاً في حين أن الشركات متعددة الجنسية تكون أكثر معرفة بالفنون الإنتاجية والتسويقية، وبالتالي تكون ذات قدرة أفضل في التمييز وتنفيذ المشروعات الإنتاجية في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة،² ويتأكد ذلك في الأنشطة الكثيفة العمالة ذات التوجه التصديري في الدول النامية وبالدرجة الأولى في الصناعات التحويلية.³

وهناك من يرى عكس ذلك، فقد تتسحب الشركات المحلية من السوق نتيجة عدم قدرتها على المنافسة مما يعني فقدان مناصب عمل، ومن الأمثلة الواقعية ذلك ما حدث في البرازيل بين سنتي 1970 و 1975 إذ خرج من السوق ما يزيد عن 300 شركة وطنية تعمل في مجال صناعة الأغذية نتيجة المنافسة التي فرضتها الشركات الأجنبية، كما اختفى من السوق أيضاً عدد من المشروعات الصغيرة وتحولت إلى مجرد منافذ لتوزيع منتجات الشركات الأجنبية يضاف إلى ذلك الأثر السلبي الناجم عن المنافسة غير المتكافئة كما أن مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر قد تتطلب مساهمتها في التشغيل عمالة ماهرة وبالتالي تكون مساهمتها ضعيفة أو عندما تعتمد على أساليب الإنتاج المتطورة، خاصة وأن أساليب الإنتاج للدول المتقدمة وشركاتها في تجديد دائم.

¹ عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

² جون هدرسون، مارك هيندر، مرجع سبق ذكره، ص ص 724-725.

³ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة منشورات الأونكتاد حول القضايا التي تناولها اتفاقيات الإستثمارات الدولية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 1999، ص 64.

وتبقى العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والعمالة معقدة وتحليلها صعب في ظل تباين الآراء السابقة، لكن هناك أثر إيجابيا في العديد من الدول المضيفة، ونقطة الخلاف تكمن في حجم مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف في الدول النامية.¹

الفرع الثالث: الأثر على الوضع التكنولوجي

تعرف التكنولوجيا بأنها مجموعة المهارات والمعارف اللازمة لصنع منتج معين، وبالتالي امتلاك الآلية اللازمة لإنتاجه. وهناك من يرى بأن استيراد التكنولوجيا بواسطة الإستثمار الأجنبي المباشر له آثار إيجابية تأخذ ثلاثة أشكال تشمل البحوث والتطوير والمعرف الجديدة، حيث أن أنشطة البحوث والتطوير التي تصاحب الإستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى خلق منافسة داخل الدول المضيفة، مما ينتج عنه تشجيع الشركات الوطنية على زيادة أنشطة البحوث والتطوير الخاصة بها. ويترتب على ذلك تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة من ناحية، وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، وبالتالي تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.²

وفي نفس السياق تجدر الإشارة إلى أن الدول النامية ورغبة منها في تحقيق تنميتها الاقتصادية والإجتماعية، وسعيها منها للنهوض بركب التقدم التكنولوجي اتجهت الكثير منها إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية وجذب الشركات عابرة القارات التي تجلب معها المعرفة الفنية والتكنولوجية كأحد وسائل بلوغ الهدف المشار إليه.³

أما الرأي الثاني، فيؤكد أن عملية استيراد التكنولوجيا تخضع إلى استراتيجيات الشركات الأجنبية التي ترغب في استمرار تدعيم مركزها الإحتكاري، فعامل التكنولوجيا هو سر تفوقها وتنافسيتها لذا من غير المعقول أن تقدمه لشركات الدول المضيفة، بل وتتخذ إجراءات تحول دون استفادتها من هذا العامل كتحويل التكنولوجيا المتطورة التي لا تتناسب مع العديد من الدول المضيفة التي تتميز بغياب الخبرات والمعارف والكفاءات التي تستوعبها، أو تركيز نشاطات البحث والتطوير في مقرات الشركات الأم في الدول المتقدمة.⁴

¹ عميروش محند شلفوم، مرجع سبق ذكره، ص 62.

² Mouhamed mansour kadah, **foreign direct investment and international technology transfer to Egypt**, working paper 0317, p 1.

³ نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعية، مصر، 2007، ص 447.

⁴ Franck moulin, **une analyse dynamique du role de l'IDE dans les restructurations industrielles dans les pays d'europe C et O**, revue d'études comparatives East West, 1997, p13.

المبحث الثالث: دراسة نظرية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات

يمكن تصنيف أثر الإستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين هما:

- أثر ايجابي: عندما يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق فائض أو يخفض العجز في ميزان المدفوعات؛
- أثر سلبي: عندما يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تسجيل عجز في ميزان المدفوعات أو يخفض من فائضه.

وللحكم على أثره في ميزان المدفوعات لابد من دراسة شاملة لأثره في كل مكوناته.

المطلب الأول: أثر الإستثمار الأجنبي في الحساب الجاري

يظهر أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الحساب الجاري كالاتي:

الفرع الأول: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري

يمكن أن يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي أو سلبي على الميزان التجاري، وذلك حسب الحالات التالية:

عند توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر وفق إستراتيجية الإنتاج الموجه للتصدير فإن ذلك ينعكس إيجاباً في زيادة صادرات الدول المضيفة، مما سيترك أثراً إيجابياً على الميزان التجاري، وكدليل على ذلك نجد ارتفاع مساهمة صادرات الإستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي صادرات كندا والسويد وذلك في 1994 إلى 45.5% و 19.7% على الترتيب، وفي النمسا والولايات المتحدة الأمريكية في 1996 إلى 24.7% و 22.4% على الترتيب، كذلك قدرت في سنغافورة سنة 1996 بـ 60.6% وماليزيا عام 1994 بـ 51% والصين بـ 36.1%. ويتضح ذلك أكثر من خلال الجدول رقم (05).

الجدول رقم(05): مساهمة مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في صادرات بعض دول العالم بالمليون دولار

الدول	كندا	النمسا	السويد	فرنسا	و م أ	الصين	المكسيك	تايبان	ماليزيا	سنغافورة
السنوات	1994	1996	1994	1992	1996	1997	1993	1995	1994	1996
صادرات المستثمرين الأجانب (1)	83603	23061	14253	50283	136588	74900	11174	22957	28874	44511
إجمالي الصادرات (2)	183707	93401	72279	224833	611800	207251	61477	85743	56590	73465
(2)/(1) %	45.5	24.7	19.7	22.4	22.3	36.1	18.2	26.8	51	60.6

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 1999، ص 410.

دعمت مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر صادرات العديد من الدول كما اتضح في الجدول السابق رقم (05)، لكن قد تلجأ هذه المشاريع إلى استيراد بعض مستلزمات الإنتاج من الخارج خصوصاً من الدولة الأم لتدعيم صادراتها، لذلك فإن الأثر الصافي لها في هذه الحالة على الميزان التجاري للدول المضيفة يتمثل في فرق صادراتها عن وارداتها، ويظهر جلياً من الجدول رقم(06) أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المتقدمة أثرت سلباً على ميزانها التجاري، أما في الدول النامية فقد أثرت سلباً على الميزان التجاري للصين والمكسيك، في حين لعبت دوراً إيجابياً في تدعيم الميزان التجاري لماليزيا، وتايوان.

الجدول(06): صادرات ووردات المستثمرين الأجانب في عدد من الدول المتقدمة والنامية بالمليون دولار

الدول	السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الرصيد
النمسا	1996	23061	27059	3998-
اليابان	1995	23917	42383	18466-
و م أ	1996	136588	252588	116402-
الصين	1997	74900	77721	2821-
البرازيل	1997	21745	19371	2374
ماليزيا	1994	28874	17584	11290

المكسيك	1993	11174	18081	6907-
---------	------	-------	-------	-------

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 1999، ص 411.

- ومن الآثار المهمة التي يمارسها الإستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للدول المضيفة مقدار مساهمته في تخفيض إجمالي وارداتها من خلال تمويله لأسواقها المحلية بالسلع والخدمات، وفي 2005 قدرت مبيعات الشركات الأجنبية المستثمرة في أسواق البلدان المضيفة، ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، وهونغ كونغ بـ 1755.9، 805، 31.7، و266.8 مليار دولار على التوالي نتيجة ارتفاع دخل الفرد فيها، وتصل في الهند وسلوفينيا إلى 41.2، و14.9 مليار دولار على التوالي.

- زيادة دخل الدولة المضيفة بسبب وجود الشركات الأجنبية إذا انعكس في زيادة الطلب على الواردات وبالتالي ينعكس سلبا على رصيد ميزانها التجاري.

وبهذا فإن صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري للدول المضيفة هو محصلة الآثار السابقة، ولا شك في أن هذا الأثر لا يخضع فقط لإستراتيجية المستثمر الأجنبي بل يعتمد كذلك على مدى قدرة الدول المضيفة على توفير مستلزمات الإنتاج بتكلفة منخفضة (للحد من استيرادها من الخارج)، ومدى اتساع حجم أسواقها وارتفاع دخل الفرد فيها لتكون حافزا على تمويل أسواقها المحلية ومدى قدرتها على توظيف الدخل المتأتي من هذه المشاريع لتدعيم صادراتها والتقليل من الإستيراد.

الفرع الثاني: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في حساب الخدمات

أولاً: حساب الخدمات والمداخيل: تحتاج الشركات الأجنبية إلى مجموعة من الخدمات كالنقل، الخدمات المصرفية، والتأمين ، فإذا ما اعتمدت على خدمات محلية، فإن ذلك يسجل أثرا منعدما على حساب الخدمات والمداخيل، أما إذا اعتمدت على مصادر خارجية فإن هذا يترتب عليه أثرا سلبيا على حساب الخدمات والمداخيل للدولة المضيفة.

كما أن تحويل الأرباح ومدفوعات خدمة التكنولوجيا يترك أثرا سلبيا على حساب الخدمات والمداخيل للدول المضيفة، وفي هذا الإطار، فقد قدرت إجمالي إستثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية لفترة (1950-1967) بـ 7473 مليون دولار، في حين بلغت الأرباح المحولة منها، خلال الفترة نفسها، ما مقداره 16079 مليون دولار، وأيضا استقطبت الدول النامية نحو 6 مليار دولار كإستثمارات مباشرة أسفرت عن أرباح بلغت نحو 13 مليار دولار، أعيد إستثمار منها 2 مليار دولار فقط، والباقي تم تحويله إلى الدول الأم (المتقدمة)، كما بلغت تكلفة استيراد التكنولوجيا عن طريق مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في 16 دولة شملتها الدراسة في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية بـ 5% من إجمالي صادراتها، هذه الإحصائيات تؤكد ارتفاع الأعباء التي تتحملها الدول النامية جراء ارتفاع حجم الأرباح المحولة ومدفوعات خدمة التكنولوجيا

مما ينعكس سلباً على موازين الخدمات والمداخيل، وهذا ما يشكل استنزافاً لرأس مالها، ويزداد الأمر سوءاً إذا تم تمويل هذه المشاريع من مدخراتها المحلية.

ثانياً: حساب التحويلات: في حالة اعتماد الشركات الأجنبية على العمالة الأجنبية، وقامت هذه الأخيرة بتحويل مدفوعات من الدخل للخارج، فإن ذلك يترك أثراً سلبياً على حساب صافي التحويلات للدولة المضيفة ويزداد هذا الأثر سوءاً في حالة ضعف مهارات وخبرات العمالة في الدول المضيفة (خاصة النامية)، مما لا يسمح بإشراكها في مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى ارتفاع نفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية، والرواتب والأجور الممنوحة للعمالة الأجنبية ككل.

المطلب الثاني: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في حساب رأس المال

يبرز أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في حساب رأس المال للدول المضيفة بقيمة التدفقات الواردة إليها منه، ويمدى قدرتها على الحفاظ عليها موجبة ومتزايدة، باستقطاب تدفقات جديدة، أو بنجاحها في إقناع المستثمرين الأجانب بإعادة إستثمار الأرباح الناجمة عن الإستثمارات السابقة، وهذا من شأنه تدعيم رصيد حساب رأس المال فيها، ويظهر من الجدول رقم (07) أن أغلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي عبارة عن إستثمارات جديدة ما بين (58 و 70%)، والباقي عبارة عن قروض بين الفروع، أو أرباح أعيد إستثمارها هذه الأخيرة سجلت نسبة وسطية ضعيفة قدرت بـ 22,2% خلال الفترة (1995 إلى 2004)، وبالرغم من ارتفاعها بدءاً من عام 2003، إلا أنها كانت على حساب القروض بين الفروع مما يؤكد مرة أخرى على أن أغلب الأرباح المحققة في الدول المضيفة يتم تحويلها إلى الخارج (الأرباح إذا أعيد استثمارها تعتبر استثماراً مباشراً جديداً يدعم رصيد حساب رأس المال، أما إذا تم تحويلها إلى الخارج فإنها تمارس أثراً سلبياً على حساب الخدمات والمداخيل).

الجدول رقم(07): تطور نسب مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1995-2004).

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
استثمارات جديدة %	70	60	58	63	68	61	65	72	71	67
قروض بين الفروع %	13	23	23	30	24	30	32	18	9	0
أرباح أعيد استثمارها %	17	13	19	9	8	9	3	10	20	33

المصدر: الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، 2005، ص 11.

ومما لاشك فيه أن الظروف التي تميز الدولة المضيفة ممثلة بمدى وجود المناطق الحرة، والسياسة الضريبية والجمركية، ومعدلات التضخم... الخ، ففي حالة عدم فعالية متطلبات الإستثمار المختلفة، فإن ذلك

سيؤدي إلى خروج الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي التأثير سلبا على حساب رأس المال، كما أن هذه البيئة تشجع على تحويل الأرباح إلى الخارج، مما ينعكس سلبا على حساب الخدمات والمداخيل.

وتشكل مجمل النقاط سابقة الذكر مجتمعة خلاصة تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات لأي دولة.

المطلب الثالث: الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات

يشير الناقدون والمعارضون للإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن الآثار السلبية لتلك الإستثمارات على ميزان المدفوعات للدول المضيفة قد تكون إيجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدول من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، كما تُمكن الدولة المضيفة من إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وبالتالي زيادة حصيلة صادراتها، إلا أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات في المديين المتوسط والطويل نظرا لعدد من الأسباب:¹

- زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات؛
- هناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها؛
- هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو في كل الدول، حيث كثيرا ما يحظر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلى أسواق معينة وفقا لما يسمى بالشروط التقييدية.

¹ محمد زيدان ، مرجع سبق ذكره، ص ص 133 - 134.

خلاصة

انطلاقاً مما تم عرضه في هذا الفصل فيما يخص تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات بالدول المضيفة له، يمكن استخلاص أن استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتواءم والظروف الإقتصادية السائدة في البلد المضيف، يعمل على المساهمة بدرجة كبيرة في تحسين ميزانها التجاري وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات، إلا أننا نجد في مقابل ذلك من يرى بأن للإستثمار الأجنبي تأثير سلبي على ميزان المدفوعات والذي يكون على المدى المتوسط والطويل الأجل، حيث يعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري في البداية، لكن النقطة المهمة التي لا يجب الإغفال عنها، هو الهدف من وراء الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث إذا كان الهدف هو خدمة السوق المحلية للدولة المضيفة عن طريق إنتاج نفس السلع والخدمات بدلاً من استيرادها من الشركة الأم (الإستثمار الباحث عن الأسواق)، فتأثير هذا النوع من الإستثمار سيكون سلبياً على الميزان التجاري، خصوصاً إذا كانت الشركة الأجنبية تعتمد على مواد خام ومنتجات وسيطة تلبا من الخارج وليس محلياً، مما ينتج عنه زيادة الواردات وبالتالي عجز في الميزان التجاري، كما أن الإستثمار في قطاع الخدمات كالفندقة مثلاً ليس له أي تأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف لعدم وجود التبادل التجاري...الخ.

وفي الأخير يمكن القول أن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري وعلى ميزان المدفوعات ككل، يعتمد اعتماداً رئيسياً على نوع الإستثمار الأجنبي المباشر والدوافع من وراء الإستثمار في البلد المضيف.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين
الجزائر وتونس

تمهيد

شهدت اقتصادات الدول العربية العديد من التطورات الهائلة خلال السنوات الأخيرة، نتيجة تبني العديد منها الإصلاحات الهيكلية، وحظي موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر بأهمية بالغة في مختلف تلك الإصلاحات، باعتباره عاملا مهما لعملية التنمية الإقتصادية، فاتخذت العديد من الإجراءات بهدف توفير مناخ إستثماري ملائم لاستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتعتبر الجزائر وتونس من الدول العربية التي انفتحت على اقتصاد السوق، نتيجة تبني الوصفات الإصلاحية لمؤسسات بريتون وودز، فأولت عناية كبيرة لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، للمساهمة في تحقيق التنمية، فسعت إلى توفير مناخ إستثماري ملائم، من مختلف الجوانب الإقتصادية، التشريعية التنظيمية، والسياسية، بهدف إقناع المستثمرين الأجانب.

ويسعى هذا الفصل إلى تقييم سياسات تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر وتونس، وتقييم جاذبيتها للإستثمار الأجنبي المباشر، وتأثيره في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: تقييم سياسات تحسين المناخ الإستثماري في الجزائر وتونس
 قامت الكثير من الدول النامية خلال العقود الثلاثة الأخيرة بالعديد من الإصلاحات، بهدف الاندماج الإيجابي في الإقتصاد العالمي، وقد سعت الجزائر وتونس لتحقيق ذلك، بتبني سياسات لتوفير مناخ إستثماري تنافسي يمكنها من جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
المطلب الأول: سياسات تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر وتونس
 تمتد هذه السياسات إلى مختلف الجوانب الإقتصادية، التشريعية، التنظيمية وإلى الحوافز والضمانات.
الفرع الأول: الجانب الإقتصادي

على العموم فإن الإصلاحات الإقتصادية في تونس بدأت مبكرا وبطريقة واسعة النطاق لضبط الأوضاع الإقتصادية الكلية في إطار برامج يدعمها صندوق النقد الدولي، حيث عقدت تونس اتفاق الإستعداد الائتماني سنة 1986 و تلاه اتفاق تعديل هيكلية لمدة أربع سنوات، أما الجزائر فقد كانت متأخرة بالنسبة لجاترتها، حيث انطلقت الإصلاحات بصفة فعلية وسريعة في 1994.¹
 وقد كانت هناك محاولات سابقة في الجزائر، حيث كان أول اقتراب من صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، حيث تعهدت الحكومة الجزائرية آنذاك بالانخراط في اقتصاد السوق وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية، والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار، بما في ذلك تعديل سياسة سعر الصرف.²

ونظرا لتحسن الوضعية من خلال عقد الاتفاق السابق فقد تلاه عقد اتفاق ثاني مع صندوق النقد والبنك الدولي في 30 جوان 1991 ويمتد إلى غاية مارس 1992، ومن بين أهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر هي:³

- مواصلة تحرير الأسعار؛
 - تحرير التجارة الخارجية؛
 - التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة؛
 - موافقة بنك الجزائر على تنظيم سوق نقدي لتفادي لجوء البنوك التجارية لإعادة الخصم.
- ولقد كان لمجمل هذه الإصلاحات آثار على اقتصاديات كلا البلدين، تمثلت أساسا أنه في بداية التسعينيات من القرن الماضي كانت النتائج الإقتصادية بالنسبة لتونس جد مرضية، حيث بدأت تعرف طريقها إلى النمو، وحققت تحسنا في التوازنات الإقتصادية الكلية، إذ انخفض معدل التضخم فيها مقارنة بمستواه في الثمانينيات، ومعدلات النمو خلال فترة تطبيق هذه البرامج كانت إيجابية في المتوسط بحوالي

¹ حسن صالح ياسر، الليبرالية، الخصوصية، برامج التكيف الهيكلي بين أوام الخطاب الأيديولوجي وحقائق إنتاج التبعية، مجلة علوم إنسانية، جامعة منتوري، العدد 121، 1999، ص 76.

² ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 145.

³ فاتح جاري، عرض و تقييم الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، 05-09 ديسمبر 2006، جامعة بومرداس، 2006، ص ص 8-9.

4.1% حيث استطاعت تونس تسجيل انخفاض في العجز في الميزانية والعجز في الحساب الجاري، ولكن النتيجة كانت أقل بالنسبة لعجز حساب العمليات الجارية، هذا الأخير الذي انخفض بحوالي النصف في سنوات 1990-1993 مقارنة بالمستوى الذي بلغه في الثمانينيات من القرن الماضي، وهذا رغم تخفيض معدل الصرف في الفترة 1990 و1992 والإنخفاض الكبير في الإيرادات السياحية بسبب حرب الخليج (1990-1991).²

أما بالنسبة للجزائر والتي تبلورت جهود الإصلاحات سنة 1989 وتسارعت سنة 1995 فبعد المرحلة الركود، استطاعت الإصلاحات تحقيق استقرار التوازنات الكلية وعودة النمو الإيجابي حيث تراوح معدل النمو بين 3% و5% خلال السنوات (1995-1998)، بالإضافة إلى تحسن الوضع المالي، حيث سجلت الميزانية العامة فائضا خلال السنوات (1995-1997)، وهذا راجع إلى انخفاض نفقات التجهيز وزيادة الإيرادات الجبائية وخاصة البترولية.³ كما تقلص العجز الكلي للميزانية العامة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، كما انخفض عجز الميزانية من 8.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994 ويعود هذا التحسن في أوضاع الميزانية إلى تخفيض النفقات وزيادة إيرادات الميزانية.⁴

ورغم الإصلاحات المتبعة من طرف الدولتين وتقيدهم بوصفات صندوق النقد والبنك الدولي إلا أنها لم تعطي النتائج والحلول المنتظرة، نتيجة عجز جهاز العرض على الاستجابة بفعل استمرار تواضع النمو وارتفاع معدلات البطالة، وكان على هذه الدول مواصلة الإصلاحات و رفع التحدي.

فبالنسبة لتونس فقد واصلت إصلاحاتها مع التركيز على دعم المبادرة الخاصة والوصول إلى تحقيق نسب نمو تسمح بإحداث العديد من فرص التشغيل، والنهوض بمستوى عيش المواطن، وقد مكنت هذه الإصلاحات التي شملت تقريبا كل المجالات ولا سيما الإطار التشريعي، الجبائية والأسعار، التجارة الخارجية، الاستثمار، نظم الحوافز، النظام البنكي والمال، وغيرها، من تغيير المشهد الإقتصادي للبلاد وتحقيق مكاسب مشرفة على المستويين الكمي والنوعي، وقد أكدت أهم النتائج المسجلة خلال المخطط التاسع (1997-2001)، والمخطط العاشر (2002-2006)، والمخطط الحادي عشر للتنمية الإقتصادية والإجتماعية (2007-2011) قدرة الإقتصاد التونسي على التأقلم مع المقتضيات الجديدة ومجابهة التحديات المنتظرة في المرحلة القادمة، خاصة بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيعها منذ 1995 على اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي.⁵ وابتداءا من 01 جانفي 2008، تجسد

¹ فاتح جاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

² ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

³ شهرة مدني، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة تيارت، الجزائر، فيفري 2005، ص 07.

⁴ ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 147.

⁵ الجمهورية التونسية، الوزارة الأولى، على الموقع: www.privatisation.gov.tn/www/ar/directdoc.asp?docid=229، تم الاطلاع

عليه: يوم 14 ماي 2014 على الساعة 12:28.

انفتاح تونس على الإقتصاديات الأجنبية (إلغاء الحواجز الجمركية)، ويواجه الإقتصاد التونسي رهانا أساسيا يتمثل في تأهيل شامل لمختلف قطاعاته مستعينا في ذلك على معدل نمو سنوي قوي بـ 4% طوال العشر السنوات الماضية.¹

أما الجزائر فاعتمدت ما يسمى ببرامج الإنعاش الإقتصادي للفترات (2001-2004) و(2005-2009) و(2010-2014). حيث تهتم الفترة الأولى ببرنامج إنفاق إستثماري يجسد إرادة الدولة ومساهمتها في تفعيل العديد من النشاطات الإنتاجية، وتقوية البنية التحتية، الإدارية والصناعية إلى جانب تطوير المستوى المعيشي للمواطن وكذا التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وكانت من أهم نتائجه تفعيل استثمارات القطاع الخاص حيث ساهم في خلق 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 وكذلك تقدم كبير في المفاوضات الجزائرية من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإمضاءها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.²

أما الفترة الثانية فقد كان البرنامج مخصصا لدعم النمو، يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستدام مولد للرفاه الإجتماعي، وكان من أهم نتائجه تفعيل الإستثمارات الأجنبية ودخول اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ (سبتمبر 2005) أما بالنسبة للبرنامج الثالث فيندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني ويشمل على برامج استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، خاصة قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بالإضافة إلى انطلاق مشاريع جديدة أخرى، ويولي هذا البرنامج أهمية للتنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية لمواصلة مسار التنمية.³

الفرع الثاني: الإطار التشريعي للإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تبيان سياسات تحسين الجوانب التشريعية للإستثمار الأجنبي المباشر في كلا البلدين في:

أولا: المقارنة على أساس الإعفاءات الضريبية: ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): مقارنة الإعفاءات الضريبية بين الجزائر وتونس

الضرائب والرسوم	الجزائر حسب الأمر 06-08 الصادر سنة 2006 ⁴	تونس حسب قانون الإستثمار الصادر في 1993 ⁵
الرسم على القيمة المضافة	_ حسب النظام العام يتم إعفاء السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.	_ حوافز تشجيعية مشتركة: الإعفاء إلى حدود 10% على الواردات أو الحيازة المحلية لتجهيزات الإنتاج حسب القوائم، ما عدا السيارات السياحية.
	_ حسب النظام الإستثنائي يتم إعفاء السلع والخدمات	

¹ ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 148.

² تقرير بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، جوان 2003، ص 3.

³ وكالة الأنباء الجزائرية، مستخرج بلاغ مجلس الوزراء، المنعقد بتاريخ: 24 ماي 2010، ص 01.

⁴ الأمر 06-08، المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر 01-03 لسنة 2001، قانون الإستثمار، 2007.

⁵ قانون 93-120، المؤرخ في 27 ديسمبر 1993، المتعلق بإصدار مجلة تشجيع الإستثمارات.

<p>_ حوافز خاصة حسب القطاعات ذات الأولوية التخفيض إلى معدل 10% أو الإلغاء الكلي حسب كون التجهيزات مستوردة أو محصل عليها محليا</p>	<p>التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار مهما كانت مستوردة أو مشتتية من السوق المحلي</p>	
<p>المقارنة</p>	<p>يتميز القانون الجزائري بالإعفاء الكلي دون تمييز، بينما نجد أن القانون التونسي لا يقدم الإعفاء الكامل، ولكنه يعطي الأولوية حسب القطاعات الاقتصادية.</p>	
<p>الإعفاء أو التعويض لحقوق التسجيل على عقود تحويل الملكية، خاصة في القطاع الفلاحي والسياحي. منح مزايا في شكل فرض رسم ثابت على عقود التسجيل الخاصة بالشركات أو التحويلات العقارية</p>	<p>الإعفاء من دفع حقوق التسجيل على جميع العمليات ذات العلاقة بالإستثمار (نظام عام أو إستثنائي) تطبيق رسم ثابت على التسجيل بمعدل منخفض يقدر بـ 2% على العقود التأسيسية أو رفع رأس المال، حسب النظام الإستثنائي.</p>	<p>حقوق التسجيل</p>
<p>المقارنة</p>	<p>يقدم القانون الجزائري مزايا أكثر للمستثمرين مقارنة بالتشريع التونسي مع تطبيق نسبة جد منخفضة تصل إلى 2% على العقود التأسيسية أو رفع رأس المال.</p>	
<p>الإعفاء من دفع الضرائب الخاصة بأرباح الشركات وبالدخل حسب طبيعة النشاط حيث يمكن أن تصل إلى 100% بالنسبة للأرباح المحققة نتيجة عمليات التصدير لفترة تصل إلى 10 سنوات وبتخفيض 50% فيما بعد.</p>	<p>بعد التأكد من البداية الفعلية لاستغلال المشروع(النظام الإستثنائي) يستفيد المستثمر من إعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من دفع الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي و على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي و الرسم على النشاطات المهنية.</p>	<p>الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل</p>
<p>المقارنة</p>	<p>يمنح القانون الجزائري أطول مدة إعفاء كلي تصل إلى 10 سنوات دون تمييز بين قطاعات النشاط، بينما يركز التشريع التونسي على إعطاء مزايا خاصة لصالح المؤسسات المصدرة، بينما يفقد القانون الجزائري لهذا العنصر على الرغم من الدعوات الرسمية لتشجيع التصدير.</p>	
<p>تخفيض أو تنزيل مشترك لمجموع القيم المعاد استثمارها في حدود 35% من الأرباح الصافية. منح تنزيلات خاصة حسب قطاعات النشاط.</p>	<p>ينص القانون العام على تخفيض بـ 15% على أرباح الشركات حسب بعض الشروط بدلا من 30%</p>	<p>إعادة الاستثمار</p>
<p>المقارنة</p>	<p>يقدم قانون الإستثمار الجزائري ميزة إضافية لتشجيع الشركات على إعادة إستثمار أرباح الشركات تتمثل في تخفيض معدل الضريبة بـ 15% بينما يمنح القانون التونسي تخفيض للضرائب على الأرباح المعاد استثمارها، مع التركيز على منح الأولوية لقطاعات معينة.</p>	
<p>الإعفاء من عدة رسوم أخرى خاصة بالنسبة للمؤسسات المقيمة في المناطق المراد تنميتها والاتجاه العام هو الحد من الإعفاء في الرسوم المحلية بهدف عدم الإضرار بميزانيات الجماعات المحلية.</p>	<p>الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية لفترة 10 سنوات</p>	<p>الرسوم والضرائب على العقار المحلي</p>
<p>المقارنة</p>	<p>يقدم القانون الجزائري الإعفاء الأهم مقارنة بما هو معمول به في تونس إذ تصل مدة الإعفاء في الجزائر إلى 10 سنوات دون أية شروط وتنتهج تونس مبدأ الإعفاءات الخاصة حسب مناطق تواجد المؤسسات.</p>	

Source : Unctad, world investment Report 2003, 2008, disponible sur le site www.unctad.org. et CNUCED, examen de la politique de l'investissement en algérie, Genève 2004, p : 106-110.

ثانيا: المقارنة على أساس الإعفاءات الجمركية: ويمكن تلخيص ذلك في الجدول الآتي:

الجدول رقم (09): مقارنة الإعفاءات الجمركية بين الجزائر وتونس

الضرائب والرسوم	الجزائر حسب قانون لسنة 2006	تونس حسب قانون الإستثمار الصادر سنة 1993
الرسوم الجمركية	تطبيق الرسم المخفض فيما يتعلق بالحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة المستعملة مباشرة في تحقيق الإستثمار	الحوافز المشتركة يتم تخفيض المعدل إلى 10% الحوافز الخاصة حسب قطاعات النشاط يمكن أن تصل إلى الإعفاء أو التعويض بمعدل 10% وإلى غاية تطبيق نظام المناطق الحرة بالنسبة للشركات المصدرة هذه الإعفاءات تخص السلع والتجهيزات الضرورية لإنجاز الإستثمارات.
المقارنة	بعد تعديل معدلات الرسوم الجمركية، يمكن أن نقول أن هناك تقاربا في معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على الواردات من السلع التجهيزية المستعملة مباشرة في الإستثمار ، ولكن تعتبر معدلات الرسوم الجمركية المطبقة في الجزائر أعلى نسبيا من الرسوم المطبقة في تونس، كما ينص القانون التونسي على إمكانية الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية في المناطق الحرة و التي تخص الإستثمارات الموجهة للتصدير، يمكننا أن نشير في هذه النقطة إلى أن تونس عضو في منظمة التجارة العالمية بينما ما تزال الجزائر في مرحلة التفاوض من أجل الانضمام مستقبلا	

Source : Unctad, world investment Report 2003, 2008, disponible sur le site www.unctad.org. et CNUCED, examen de la politique de l'investissement en algérie, Genève 2004, p : 106-110.

ثالثا: المقارنة على أساس الحوافز المالية: ويمكن تلخيص ذلك في الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): مقارنة الحوافز المالية لكل من الجزائر وتونس

الضرائب والرسوم	الجزائر حسب قانون 2006	تونس حسب قانون الإستثمار الصادر سنة 1993
الحوافز المالية الخاصة بتكفل الدولة بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الإستثمار -الإجراءات المحاسبية	تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بنفقات أشغال الهياكل القاعدية الضرورية لإنجاز الإستثمار. منح مزايا إضافية ليست تلقائية مع إمكانية ترحيل الخسائر وتمديد حساب الإهلاك.	تقدم الدولة علاوات حسب طبيعة الإستثمارات من أجل تمويل المشروع من حيث نفقات الدراسات ونفقات الهياكل القاعدية. إتباع أسلوب الإهلاك التنازلي في حساب أقساط الإهلاك.
المقارنة	يستفيد المستثمرون في الجزائر من تكفل الدولة التام بتهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بالهياكل القاعدية الضرورية للإستثمار من توصيل الكهرباء والماء تعبيد الطرق، وهو نفس الإجراء تقريبا الموجود في تونس التي تذكر إمكانية مساهمة الدولة في مصاريف تكوين العاملين أو التكفل بمصاريف إعداد الدراسات، لكن نلاحظ أن المشكلة في الجزائر تتمثل في عدم قيام السلطات المحلية في كثير من الأحيان بتهيئة المناطق المخصصة للإستثمار، الذي من شأنه تعطيل تحقق الإستثمارات.	

Source : Unctad, world investment Report 2003, 2008, disponible sur le site www.unctad.org. et CNUCED, examen de la politique de l'investissement en algérie, Genève 2004, p : 106-110.

من خلال المقارنة بين تشريعات الإستثمار في البلدين يتبين لنا بأن تشريع الإستثمار في الجزائر يتميز ببعض الخصوصيات يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

- لا يفرض التشريع الجزائري شروط أو واجبات معينة على المستثمر الأجنبي حتى يستفيد من الإمتيازات مثل اشتراط القيام بالتصدير أو توفير مناصب عمل محلية وتكوين العاملين المحليين وتحويل التكنولوجيا، ولكنه يعدّ المستثمر بامتيازات كبيرة في حالة كون استثماره يمثل قيمة إضافية للإقتصاد الوطني، ثم يتم منح المزايا عن طريق التفاوض المباشر بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار؛

- يعتبر معدل الضريبة على أرباح الشركات المحدد بـ 30 % والذي تم تخفيضه إلى 25 % فقط بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 متماشيا مع الإتجاه العام لدول المنطقة (30% في تونس) غير أن نظام الإعفاءات في تونس يختلف باختلاف القطاعات الإقتصادية.

وعليه فالبرغم من النصوص التشريعية التي ما فتئت الجزائر تضعها وتسنها محاولة منها لاستقطاب رأس المال الأجنبي، إلا أن نصيب الجزائر لا يزال ضعيفا ومتواضعا مقارنة بجارتها تونس، إذ تحقق الجزائر نسبة متواضعة من الوعود الإستثمارية المسجلة بالنظر للعوائق الكبيرة التي يواجهها أصحاب رؤوس الأموال الأجنبي، الذين يضطرون للتوجه إلى وجهات أخرى، بالنظر إلى المنافسة الكبيرة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في المنطقة.

والمحصلة هي بقاء الجزائر عاجزة عن إقناع المستثمرين الأجنبي بسبب التعقيدات التي تعترض مسار الإستثمار، وطول مدة تجسيد هذه المشاريع، وتسوية الإجراءات الخاصة بتأسيس المؤسسات. وهو ما دفع العديد من المستثمرين الأجنبي إلى تحويل وجهتهم، بعد أن حاول مرارا دخول السوق الجزائرية التي تعاني نقصا كبيرا في العديد من المجالات، كما تعاني من سيادة البيروقراطية وثقل الإجراءات الإدارية ومركزية القرارات، والضبابية في تحديد مجال الصلاحيات، ومشكل العقار وطبيعة ملكية الأراضي التي لم تحل بعد رغم قرار إنشاء وكالة ضبط وطنية للعقار.

أما بالنسبة لتونس، فما فتئت أن استقطبت العديد من المشاريع الإستثمارية وهذا راجع إلى انتهاجها سياسة فعالة في توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر، ولأنها كانت السبابة في هذا المجال مقارنة بالجزائر التي بقيت في مؤخرة الترتيب، الذي يرجع للعديد من الأسباب وخاصة العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر تاركة سوق الإستثمار لتونس والدول الأخرى.

الفرع الثالث: الإطار التنظيمي

توجد عدة هيئات مكلفة بمتابعة وتسيير ملف الإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وتونس، تتمثل في:

أولاً: أجهزة تطوير الإستثمار الأجنبي في الجزائر: وتتمثل في:

- وزارة المساهمة وترقية الإستثمار: تتكفل هذه الوزارة بترقية الإستثمار وبعمليات الخوصصة، ولا تتوفر هذه الوزارة على هيكل خاص بمتابعة عمليات الإستثمار الأجنبي، مع ملاحظة وجود تداخل في الصلاحيات بين مهامها ومهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، خاصة في مجال الترقية.¹
- المجلس الوطني للإستثمار: يعتبر هذا المجلس بمثابة الهيئة العليا المشرفة على وضع وتحديد إستراتيجية تطوير الإستثمار، ويقترح كافة التدابير التحفيزية للإستثمار، ويفصل في الإتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية للإستثمار والمستثمر في ظل النظام الإستثنائي، وفي المزايا الممنوحة للمستثمرين ويقوم المجلس بتحديد المناطق التي يمكن أن تستفيد من مزايا النظام الإستثنائي.²
- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: الوكالة عبارة عن هيئة عمومية حلت محل الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الإستثمار.³ تم إنشاء هذه الوكالة بمقتضى الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، عملاً بأحكام المادة 6 (تنشأ وكالة وطنية لتطوير الإستثمار تدعى في صلب النص "الوكالة").⁴ وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتكون تحت وصاية رئيس الحكومة، أما متابعة نشاط الوكالة فهو تحت وصاية الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات. ومن مهام الوكالة (ANDI) في مجال الإستثمار، أنها تتولى في ميدان الإستثمارات وبالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية على الخصوص أساساً ضمان ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- الشباك الوحيد اللامركزي: ينشأ شباك وحيد ضمن الوكالة، يضم الإدارات والهيئات المعنية بالإستثمار، يؤهل قانوناً لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الإستثمارات، موضوع التصريح المذكور في المادة 04 من الأمر 01-03، حيث تنص المادة 04 على: "تتجزأ الإستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الإستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها".⁵
- صندوق دعم الإستثمار: من أجل دعم الإستثمار تم إنشاء صندوق لدعم الإستثمار قصد التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للإستثمارات، ولا سيما منها النفقات المتعلقة بأشغال المنشآت

¹ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 126.

² المرسوم رقم 01-281، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67، المؤرخة في 19 أكتوبر 1994، ص 12.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في 19 جويلية 2006، ص 17.

⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في 22 أوت 2001، ص 8.

الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار، مثل تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء وتعبيد الطرقات.¹

ثانيا: أجهزة تطوير الإستثمار الأجنبي في تونس: اعتمدت تونس خلال السنوات العشرة الأخيرة، عددا من الإجراءات والتدابير بغرض تحفيز الإستثمار، منها إنشاء الإطار التنظيمي للإستثمار، والذي يتضمن الأجهزة التالية:

- وكالة النهوض للإستثمار الخارجي: هي هيئة عمومية أنشأت في 1995 تحت وصاية وزارة التطوير والشراكة الدولية.² وقد كلفت بإعطاء الدعم اللازم للمستثمرين الأجانب وترقية الإستثمار الخارجي في تونس وتحتوي على مكاتب في الخارج تشكل شبكة من المعلومات، الاتصال، التشاور، المساعدة لدعم وخدمة مصلحة المستثمر الأجنبي.

- وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية: هي مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية، تعمل على تطوير الإستثمار الخاص والإنتاج في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما.³ توجه أنشطة الوكالة وخدماتها المجانية إلى الفلاحين والصيادين والناشطين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما وكل المستثمرين التونسيين والأجانب، كمنح الإمتيازات المالية والجبائية الواردة بمجلة تشجيع الإستثمارات لأصحاب المشاريع الفلاحية، ومشاريع الصيد البحري، والخدمات المتعلقة بهما، والتحويل الأولي المندمج لمنتجات الفلاحة والصيد البحري.⁴

- وكالة النهوض بالصناعة: وكالة النهوض بالصناعة هي مؤسسة عمومية مكلفة بتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالنهوض بالقطاع الصناعي بصفتها مساندة للمؤسسات والباعثين، وتوفر خدمات ومنتجات عن طريق مراكزها الخمس للتدخل، وإداراتها الجهوية الأربعة والعشرين المتواجدة بكافة الولايات (مركز تبسيط الإجراءات والتصرف في الامتيازات - مركز المساندة لبعث المؤسسات - مركز الدراسات والاستشراف - مركز مساندة الصناعات الصغرى و المتوسطة - مركز التوثيق والمعلومة الصناعية -24 إدارة جهوية تغطي كافة الولايات).⁵

- الشباك الموحد لوكالة النهوض بالصناعة: يمثل الشباك الموحد لوكالة النهوض بالصناعة مركزا للخدمات الإدارية والقانونية، يضم في فضاء واحد مختلف الإدارات المعنية بإسداء الخدمات الخاصة

¹ ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 129.

² وكالة النهوض للإستثمار الخارجي، على الموقع:

<http://www.investissement.tn/fr/index.php>, consulté le 10/05/2014, à 10 :02.

³ وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، على الموقع:

http://www.apia.com.tn/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=49&Itemid=68, consulté le 10/05/2014, à 10 :26.

⁴ المرجع السابق.

⁵ وكالة النهوض بالصناعة، على الموقع:

<http://www.tunisieindustrie.nat.tn>, consulté le 10/05/2014, à 10 :40.

بتكوين ملفات الشركات، ومن خدمات الشباك الموحد لوكالة النهوض بالصناعة: تسليم شهادات إيداع التصاريح بالإستثمار.

ويخلص الجدول الموالي مقارنة بين الإطار التنظيمي للإستثمار في كلا البلدين بالتفصيل.

الجدول رقم (11): مقارنة الهيئات المكلفة بالإستثمار الأجنبي في كل من الجزائر وتونس

الهيئات	الجزائر حسب قانون 2006	تونس حسب قانون 1993
الهيئات	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) -المجلس الوطني للإستثمار (CNI)	-وكالة ترقية الإستثمارات الخارجية (FIPA) -وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية -وكالة النهوض بالصناعة
الطبيعة القانونية	مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي	مؤسسات عمومية ذات صبغة غير إدارية تعمل على تطوير الاستثمار
أنوع الشباك اللامركزي	الشباك الوحيد اللامركزي	الشباك الموحد حسب قطاع النشاط
المناطق الحرة	صفر	اثان
وظائف أساسية للهيئة	إبراز التسهيلات والحوافز وتقديم المساعدة والمتابعة وترقية الإستثمار	تسهيلات، مساعدات وترقية

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ما سبق من معلومات.

من خلال ما سبق وبمقارنة الدولتين فيما يتعلق بدور مختلف الأجهزة الخاصة بتنظيم الإستثمار يمكن استخلاص بعض الملاحظات والتي تتمثل في كون كلا الدولتين تحتوي على عدة هيئات مخصصة لذلك، غير أنه في الجزائر نلاحظ بعض التداخل في مهام بعض الهيئات، وكذلك عدم تحديد بوضوح الجهة الوصية على أعمال الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، كما أنه يوجد نزاع في الصلاحيات بين المجلس الوطني للإستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والذي يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين فعملية الإستثمار تقتضي وجود مركز وحيد لاتخاذ القرار، كما أن تحديد الجهة الوصية على الوكالة تسهل مهمة الاحتجاج على قراراتها من طرف المستثمر، حيث أنه في حالة رغبة المستثمر في الطعن فهو يجد نفسه أمام جهات كثيرة يمكن أن يتقدم بالطعن أمامها، حيث يمكنه تقديم الطعن أمام رئيس الحكومة أو الوزارة أو القضاء، وهذا عكس ما نلمحه في الهيئات التونسية فكل هيئة متخصصة في مجال معين إما الإستثمار الخارجي، أو الفلاحي، أو الصناعي، مما يسهل في إجراءات الإستثمار، كما أن وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي التونسي تتفوق على نظيرتها الجزائرية من حيث الخدمات التي توفرها للمستثمرين، وتفتحها على شريحة واسعة من المستثمرين الأجانب، وبالتالي فقد تم تسجيل تأخر واضح فيما يخص ترويج الإستثمار عن طريق هذه الهيئات بالنسبة للجزائر مقارنة بنظيرتها تونس.

المطلب الثاني: تصنيف الجزائر وتونس في بعض المؤشرات لقياس جاذبية مناخ الإستثمار هناك مجموعة من المؤشرات التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الإستثمار في الدول، وسيتم التطرق لبعض من هذه المؤشرات، التي يسترشد بمدلولاتها رجال الأعمال وصانعي القرار، وهي تعكس إلى حد كبير مستوى تحسن مناخ الإستثمار في الدول.

الفرع الأول: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد ترصد الأونكتاد مؤشرين مهمين لمقارنة أوضاع الإستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، المؤشر الأول هو مؤشر أداء البلد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس الوضع القائم من حيث حصته الفعلية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة البلد من الناتج الإجمالي للعالم،¹ ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية، والمؤشر الثاني وهو مؤشر إمكانيات البلد لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس قدرة البلد المستقبلية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.²

أولاً: مؤشر الإمكانيات: يتناول المؤشر أربعة محددات اقتصادية رئيسية لجاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر، وهي: جاذبية السوق، توافر اليد العاملة الرخيصة، المهارات، جودة الموارد الطبيعية، توافر البنى التحتية للإستثمار الأجنبي المباشر،³ والتي تم تفصيلها في الشكل التالي:

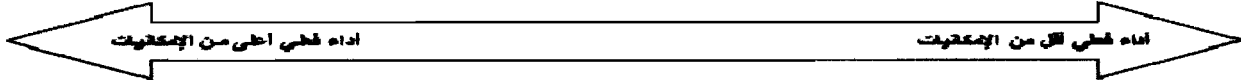
¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير الإستثمار في الدول العربية، 2006، ص 52.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير الإستثمار في الدول العربية، 2002، ص 119.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، جهات الترويج للإستثمار في الدول العربية "واقع وتحديات"، 2012، ص 16.

الشكل رقم (02): وضع الجزائر وتونس في مؤشر جذب الإستثمار بالمقارنة مع مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الإستثمار لعام 2011

مؤشر إمكانيات للدولة في جذب الإستثمار				
المستويات	المستوى الرابع: إمكانيات منخفضة جداً	المستوى الثالث: إمكانيات منخفضة	المستوى الثاني: إمكانيات مرتفعة	المستوى الأول: إمكانيات مرتفعة جداً
المستوى الأول: جذب فعلي مرتفع جداً	تشاد، ليبيا، مدغشقر، النيجر	ألبانيا، جزر البهاما، الكونغو، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، الأردن، لبنان، لكسمبرغ، مغربها، موزمبيق، زامبيا	بلقاريا، عقد، ليرقندا، إسرائيل، نيجيريا، أفرويج، بنما، تركمستان، أوروغواي	أستراليا، روسيا، البوسنة، بلجيكا، البرازيل، تشلي، الصين، كولومبيا، هونغ كونغ، كازاخستان، ماليزيا، بيرو، بولندا، روميا، اسبانيا، سنغافورة، سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، فيتنام
المستوى الثاني: جذب فعلي مرتفع	أرمينيا، كمبوديا، غينيا، نيكاراغوا، سانت فنسنت، جزر غرينادين، جزر سلوفاكيا	كوستا ريكا، جورجيا، هندوراس، قبرص، كازاخستان، ليبيا، جزر المالديف، ماليزيا، ناميبيا، سنغال، السودان، تنزانيا	بروناي، كرواتيا، جمهورية الدومينيكا، مصر، إستونيا، العراق، البرتغال، قطر، صربيا، تونس، أوزبكستان	البحرين، كندا، جمهورية التشيك، فرنسا، ألمانيا، البحرين، الهند، إندونيسيا، المكسيك، هولندا، روسيا، إسبانيا، تايلاند، تركيا، الإمارات، الولايات المتحدة الأمريكية
المستوى الثالث: جذب فعلي منخفض	أنتيغوا وباربودا، بارو، الرأس الأخضر، أفريقيا الوسطى، جيبوتي، دومينيكا، فيجي، غرينادا، غواتيمالا، مالي، مالدو، موريشيوس، فنزويلا	بربادوس، بوتسوانا، لكسمبرغ، جمهورية لاو، مقدونيا، موريشيوس، مولدوفا، ميانمار، أوغندا، زيمبابوي	الجزائر، أندريجان، بوليفيا، الفيتنام، المغرب، غواتيمالا، إسبانيا، جيانغ، لاوس، المصرب، سلطنة عمان، باكستان، موريتيا، ترينيداد وتوباغو	الأرجنتين، فنلندا، إيران، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، جنوب أفريقيا، السويد
المستوى الرابع: جذب فعلي منخفض جداً	أفغانستان، بنين، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، جزر القمر، كوت ديفوار، إريتريا، غامبيا، غينيا، بيساو، هايتي، كيريباتي، ليسوتو، ملاوي، موريتانيا، نيبال، رواندا، سنغال، سيراليون، سورينام، سوازيلاند، توغو، تونس	أفغانيا، بنغلاديش، الموزمبيق، إثيوبيا، كوت ديفوار، غينيا الجديدة، باراغواي، السنغال، طاجيكستان، إثيوبيا	البحرين، الإكوادور، اليونان، الكويت، ليرقانيا، نيوزيلندا، القطيف، سلوفاكيا، سلوفاكيا، صربيا	قطر، زيمبابوي



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، جهات الترويج للإستثمار في الدول العربية 'واقع وتحديات'، 2012 ص 16.

بما أن دراستنا تركز على المقارنة بين الجزائر وتونس، فإننا نلاحظ وعلى صعيد مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الإستثمار، أنهما حلتا في التصنيف الثاني بإمكانيات مرتفعة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانياً: مؤشر جذب الإستثمار الأجنبي المباشر: على صعيد مؤشر جذب الإستثمار (حجم الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) من خلال الشكل رقم (02). نلاحظ أن تونس حلت في التصنيف الثاني بجذب فعلي مرتفع، بينما حلت الجزائر في التصنيف الثالث بجذب فعلي منخفض أي أن تونس تفوقت على الجزائر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.¹

وبناء على تقاطع هذين المؤشرين، يمكن المقارنة بين أداء الدولة وإمكانياتها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال مصفوفة الأداء والإمكانات. حيث يمكن تصنيف الدول بحسب تدرج الألوان من الأخضر المعبر عن أداء فعلي للدولة في جذب الإستثمار أعلى من إمكانيات الدولة في جذب

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، جهات الترويج للإستثمار في الدول العربية 'واقع وتحديات'، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الإستثمار، حيث نجد أن تونس حلت في المرتبة الخامسة بجذب مرتفع مع إمكانات مرتفعة، بينما جاءت الجزائر في المرتبة الثامنة بجذب منخفض مع إمكانات مرتفعة.

وعليه فإن الجزائر وتونس لهما إمكانات مرتفعة، ولكن بأداء مختلف، وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2005 رتبت الجزائر في المرتبة 61 في مؤشر الإمكانات والمرتبة 113 في مؤشر الأداء، ورتبت تونس في المرتبة 65 في مؤشر الإمكانات والمرتبة 81 في مؤشر الأداء.¹

الفرع الثاني: مؤشر سهولة أداء الأعمال

ويمكن تحديد ترتيب الجزائر وتونس في مؤشر سهولة أداء الأعمال، من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (12): الوضع العالمي لتونس والجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2005-2011).

الدول	الترتيب العالمي						
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تونس	58	80	88	73	69	58	55
الجزائر	123	116	125	132	136	136	136

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص 139. وليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 184-185.

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن هناك تفاوت كبير بين الجزائر وتونس خاصة على الصعيد العالمي، وتبقى تونس في صدارة الترتيب مقارنة بالجزائر في السنوات المختارة، وتحسن كبير في الترتيب، حيث قفزت من الرتبة 58 عالميا سنة 2005 لتصل إلى الرتبة 55 عالميا سنة 2011 أي بتغير إيجابي، وتبقى الجزائر في مؤخرة المجموعة بترتيب 136 سنة 2011. ويرجع السبب في ذلك إلى أن تونس تعتبر إحدى أكثر الدول تنفيذا للإصلاحات، حيث أنه في سنة 2009، خفضت تونس من متطلبات الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس مشروع جديد...الخ. أما بالنسبة للجزائر ودائما وفق تقرير بيئة أداء الأعمال لسنة 2011/2009 فلم تقم بأية إصلاحات تذكر لتحسين بيئة أعمالها.

¹ ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

الجدول رقم (13): وضعية تونس والجزائر في المؤشرات الفرعية العشر للمؤشر المركب لسهولة أداء الأعمال 2011

الترتيب عالميا 183 دولة											ترتيب رانيا
الدولة	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	إغلاق المشروع	
تونس	48	106	108	64	89	74	58	30	78	37	
الجزائر	150	113	122	165	138	74	168	124	127	51	1.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، 2011، ص 02.

يتضح من الجدول السابق أن وضع الجزائر جاء متأخرا في أغلب المؤشرات الفرعية، وتعتبر تونس عموما أحسن من الجزائر ترتيبا في هذه المؤشرات، وهذا ما جعلها تحتل مرتبة متقدمة في المؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال" خلال مختلف السنوات، ولاشك أن الترتيب السابق للجزائر في المؤشرات الفرعية يعكس مدى ثقل الإجراءات في تسجيل الممتلكات، الحصول على تراخيص البناء، وتنفيذ العقود، وبدء النشاط، مقارنة بتونس، ما يطرح تساؤلات حول جدوى إنشاء الإطار التنظيمي السابق ذكره لأنه لم يخفف من المدة اللازمة لبدء النشاط، والحصول على التراخيص...، وبالتالي فهي هيئات شكلية، ويبقى المستثمر الأجنبي والمحلي يتخبط في عراقيل إدارية وبيروقراطية كبيرة.

الفرع الثالث: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:¹

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50% من المؤشر المركب)؛

- مؤشر تقييم المخاطر الإقتصادية (يشكل 25%)؛

- ومؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25%).

وسيتم تقييم كل من تونس والجزائر في هذا المؤشر من خلال الجدول الآتي:

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2009، ص 170.

الجدول رقم (14): وضع تونس والجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة (2007-2010)

الدولة	المؤشر المركب للمخاطر القطرية لـ 114 دولة			
	2010/12	2009/12	2008/12	2007/12
تونس	72.8	71.0	72.3	73.5
الجزائر	72.0	70.8	76.8	77.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- . المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2008، ص 238 .
- . المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2009، ص 265 .
- . المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2010، ص 261 .

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن كل من الجزائر وتونس تنتمي إلى مجموعة الدول ذات درجة مخاطرة منخفضة حيث تراوحت قيمة المؤشر بين 72.0 إلى 76.8 وذلك خلال السنوات المدروسة.

الفرع الرابع: المؤشر المركب لمناخ الإستثمار ومؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار

تعتبر مختلف المؤشرات السابقة الذكر مؤشرات دولية، بينما يمثل المؤشر المركب لمناخ الإستثمار ومؤشر ضمان جاذبية الإستثمار من المؤشرات الإقليمية، التي قامت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بالكويت منذ عام 1996 بتأسيس مؤشر يقيس التحسن أو التراجع في المناخ الإستثماري، وذلك من أجل قياس أداء الإقتصادات العربية ومعرفة مناخ الإستثمار فيها.

أولاً: المؤشر المركب لمناخ الإستثمار: ويشمل المؤشر المركب مؤشرات فرعية، هي:¹

- مؤشر سياسة التوازن الداخلي: ويقاس درجة العجز أو الفائض في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

- مؤشر سياسة التوازن الخارجي: ويقاس درجة العجز أو الفائض في ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

- مؤشر السياسة النقدية: يستخدم لقياس درجة تطور السياسة النقدية (يعبر عن معدل التضخم).

وتقييم المؤشر المركب يمكن تلخيصه في الجدول الآتي:

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2009، ص 18

الجدول رقم (15): دليل المؤشر المركب لمناخ الإستثمار¹

أقل من 1	من 1 إلى 2	من 2 إلى 3
عدم تحسن في مناخ الإستثمار	تحسن في مناخ الإستثمار	تحسن كبير في مناخ الإستثمار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2010، ص 235.

وسنحاول معرفة موقع كل من الجزائر وتونس في المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16): وضع تونس والجزائر في المؤشر المركب لمناخ الاستثمار خلال الفترة (2010-2007)

الدولة	المؤشر المركب لمناخ الإستثمار ²				متوسط المؤشر المركب خلال الفترة 2010/2007
	2010	2009	2008	2007	
الجزائر	2	-1	2	2.33	1.33
تونس	-0.66	0.33	0	0.33	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واتئمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية للسنوات: 2007، 2008، 2009، 2010.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن متوسط المؤشر الذي عبارة عن حساب متوسط متوسطات السنوات المدروسة من (2007-2010) نجده مساوية إلى (1.33) في الجزائر مما يعني تحسن في المناخ، أما بالنسبة لتونس فهو (0) مما يعني عدم تحسن في مناخ الإستثمار، ويرجع الفضل في تفوق الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر إلى تحسن مؤشرات الإقتصاد الكلي واستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، ويوضح الجدول الموالي ذلك.

الجدول رقم (17): وضع تونس والجزائر في المؤشرات الفرعية للمؤشر المركب لمناخ الإستثمار خلال الفترة (2010-2007)

السنوات	المؤشرات	الجزائر	تونس
2007	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	3	0
	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	3	-2
	درجة مؤشر السياسة النقدية	0	0
2008	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	3	0
	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	3	0
	درجة مؤشر السياسة النقدية	0	0
2009	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	-3	-1
	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	0	1

¹ يسمى هذا المؤشر أيضا بالمؤشر المركب لمكونات السياسات الإقتصادية لمناخ الإستثمار.

² المؤشر المركب حسابيا هو متوسط المؤشرات الفرعية الثلاثة.

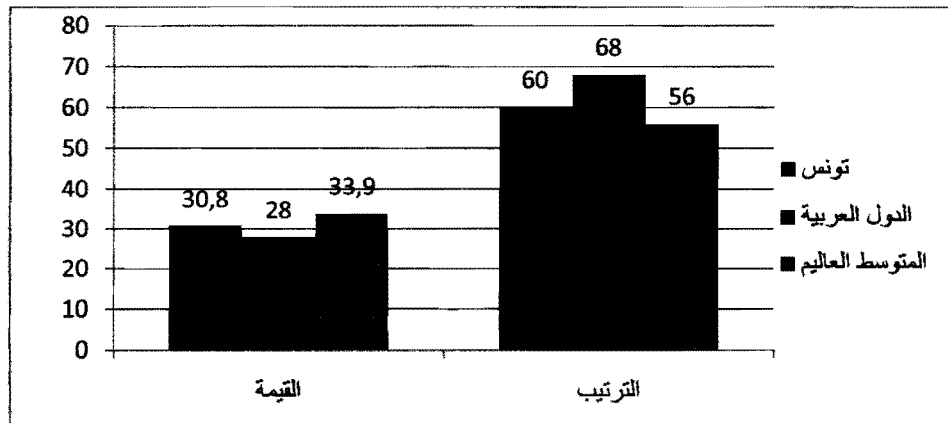
	0	1	درجة مؤشر السياسة النقدية
2010	3	1	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي
	3	0	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي
	1	0	درجة مؤشر السياسة النقدية

المصدر: من الطالبة بالإعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية للسنوات: 2007، 2008، 2009، 2010.

ثانيا: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار: ينظر المؤشر للجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الإستثمارية والفرص الإقتصادية المجدية في مجالات متعددة (ملتقيات ومؤتمرات مهنية وتجارية وثقافية) واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين.¹

ويتكون المؤشر من 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 10 مكونات أساسية نذكر منها: مؤشر الإستقرار الإقتصادي، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، مؤشر البنى التحتية، مؤشر بيئة أداء الأعمال، ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي... الخ.² وفيما يلي يتضح أداء كل من تونس والجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار لسنة 2013

الشكل رقم (03): الترتيب وقيمة المؤشر العام لجاذبية الإستثمار بالنسبة لتونس

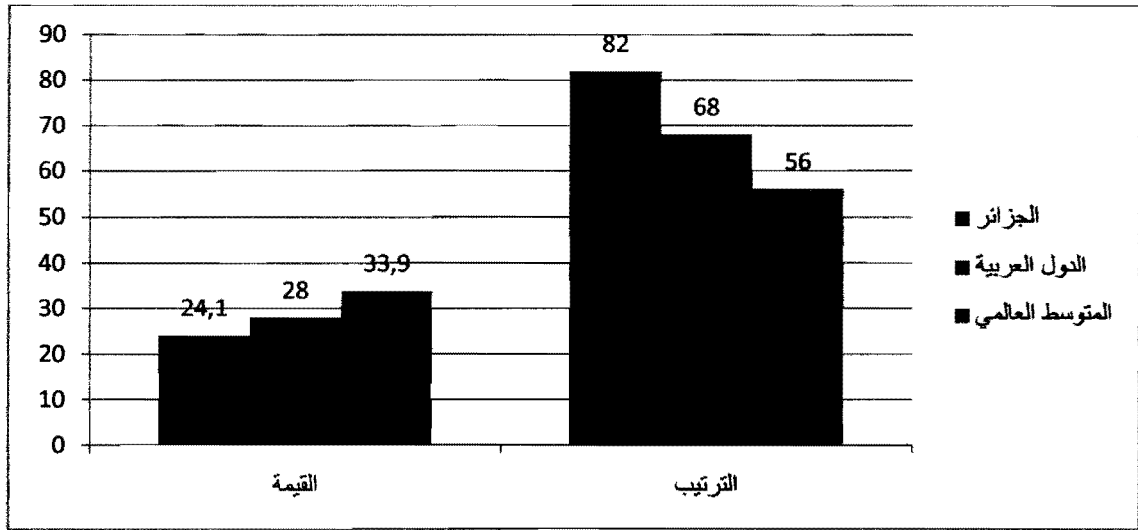


المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية" مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار 2012-2013"، الكويت، 2013، ص 97.

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، 2013، الكويت، ص 14

² المرجع السابق، ص 18.

الشكل الرقم (04): الترتيب وقيمة المؤشر العام لجاذبية الإستثمار بالنسبة للجزائر.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 98.

يتضح جليا ومن ملاحظتنا للشكلين السابقين وبوجه عام أن أداء تونس في هذا المؤشر كان أفضل بكثير منه في الجزائر، حيث احتلت المرتبة 60 بقيمة 30,8، بينما الجزائر احتلت المرتبة 82 بقيمة 24,1، وعليه يتضح من خلال هذا المؤشر أن تونس أكثر جاذبية من الجزائر، وعلى مستوى الدول العربية والمتوسط العالمي فإن الأداء كان ضعيف لكل منهما.

المطلب الثالث: معوقات الإستثمار في الجزائر وتونس

بالرغم من أن المؤشرات السابقة تعكس إلى حد كبير واقع مناخ الإستثمار في كلا البلدين، إلا أن سيتم السعي لتبيان معوقات أخرى تواجه المستثمر في الجزائر وتونس.

الفرع الأول: معوقات الإستثمار في الجزائر

على الرغم من الجهود التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الإستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الإستثمار، وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الإستثمار، يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفق الإستثمارات الأجنبية إليها. ويمكن ذكر أهم المعوقات كما يلي:

أولاً: المعوقات الإدارية والتنظيمية: يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية أهمها:¹

- عدم وضوح أحكام بعض النصوص القانونية وتطبيقها بصفة انتقائية ومتباينة من جهة إدارية إلى أخرى؛

- غياب هيئة وطنية مكلفة بإدارة ومتابعة وتنظيم الإستثمارات الأجنبية فقط؛

¹ ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص 149.

- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالإستثمار وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوصية؛

- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـ 14 إجراء، يستغرق 24 يوما وتُكلف 21.5% من دخل الفرد مقارنة، بتونس والتي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما ولا تُكلف سوى 9.3% من دخل الفرد.

ثانيا: الفساد الإداري: يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الإستثمار، كما أنها تؤدي إلى تشويه صورة البلد وإبطاء معدل التنمية، واختلاس المال العام، وعادة ما ينتشر الفساد بسبب نقشي البيروقراطية وغياب المساءلة، لتمتع كبار المسؤولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم من المتابعات. وتصنف الجزائر ضمن أكثر البلدان الإفريقية فسادا، حيث جاءت في المرتبة التاسعة من بين 21 بلدا إفريقيا، كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعترض نمو الشركات حسب المنتدى الإقتصادي العالمي 2007 إضافة إلى نقشي ظاهرة القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة، ويبلغ حجم الإقتصاد غير الرسمي 34.1% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999-2000) وذلك حسب تقديرات البنك الدولي.¹

ثالثا: مشكلة التمويل: تعتبر العوائق المالية من أهم المشكلات التي تعاني منها المؤسسات القائمة والمشروعات الجديدة، كما أن عدم فعالية المؤسسات البنكية وعدم تطوره وسيطرة القطاع العام بشكل يعيق في توفير التمويل والقروض البنكية.² وقد أظهرت عمليات سبر الآراء التي تمت مع رؤساء المؤسسات بأن المؤسسات الحديثة النشأة لها صعوبات أكبر للحصول على القروض مقارنة بالمؤسسات القديمة، وتتلخص القيود التي تعيق تأهيل القطاع البنكي فيما يلي:³

- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر؛
- رداءة نظام المعلوماتية البنكية وبطء أنظمة المدفوعات؛
- طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها، وقد تكون الإجابة بالرفض في كثير من الحالات؛
- شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها، والتي عادة ما تكون في شكل رهن رسمي لعقارات مبنية أو غير مبنية.

رابعا: ارتباط أداء الإقتصاد الوطني بالنفط: بالرغم من تحسن مؤشرات التوازن الإقتصادي الكلي للجزائر إلا أننا نلاحظ استمرار تبعية الإقتصاد الوطني للنفط، وبالتالي إمكانية إنهاؤها في المستقبل في حالة

¹ ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص 152.

² أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 69.

³ ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

تراجع مستمر ولأجل متوسط لأسعار النفط، وهذه الحالة لا تتلاءم ورغبة المستثمرين الأجانب في الإستقرار وتجسيد مشاريع لأجل طويلة.

الفرع الثاني: معوقات الإستثمار في تونس

على الرغم من احتلال تونس مكانة متقدمة في المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الإستثمار، مقارنة الجزائر، إلا أن بيئة الأعمال ما تزال تعاني من بعض الضعف، والتأخر في العديد من المجالات، ويمكن تلخيص معوقات الإستثمار في تونس فيما يلي:

أولاً: ضيق السوق المحلي: أدى ضيق السوق المحلي التونسي (لصغر عدد السكان وتواضع نصيب الفرد من الدخل) إلى عزوف أكبر الشركات الأجنبية عن الإستثمار في هذا البلد، ذلك أن هذا العنصر يعتبر من المحددات الرئيسية للإستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: مشكلة التمويل: حيث تعتبر من أهم العوائق التي تعترض نمو الشركات التونسية كما ورد في تقرير التنافسية للدول العربية، كما يعاني قطاع البنوك من مشكلة الديون، وقد أوصى صندوق النقد الدولي بضرورة تحصيل هذه الديون.

ثالثاً: تركيز الإستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الموجهة للتصدير وتحديدًا في قطاع النسيج والملابس: ويتميز هذا القطاع بالضعف في مجموعة من النقاط نذكر منها:

- لا يتوفر لتونس أنواع من الخيط الطبيعي أو الصناعي، إذ أن أغلب الشركات العاملة في هذا القطاع تقوم باستيراد المواد الأولية من السوق الخارجي، وقد أشار إلى هذه المشكلة نتائج التحقيق الميداني الذي أجري عام 2002 على 50 مؤسسة أجنبية عاملة في تونس، وأثبت أن 14% فقط من هذه المؤسسات تعتمد في مشترياتها على السوق المحلي؛

- يتميز قطاع النسيج باعتماده على كثافة العمل، وانخفاض كثافة رأس المال، وبالتالي فإن نسبة المحتوى التكنولوجي عادة ما تكون ضئيلة، مما يجعل مساهمته في نقل التكنولوجيا محدودة؛

- قطاع النسيج التونسي قطاع تصديري فهو يتعرض حتماً إلى تذبذبات الأسعار في السوق الدولية.

رابعاً: ضعف مستوى الإستقرار السياسي: تأثرت تونس سلباً بالأحداث السياسية الأخيرة، نتيجة المظاهرات، والإضطرابات التي أصابتها، وهو ما انعكس سلباً في تأثر مناخها الإستثماري سلباً، وتضرر اقتصادها خاصة بفعل تراجع الإستثمارات الأجنبية (كما سيتأكد لاحقاً)، وتراجع عائدات السياحة.

المبحث الثاني: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر وتونس
قبل تحليل تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في كلا الدولتين، يستوجب الأمر
تحليل تطورات هاتين المتغيرين.

المطلب الأول: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس
سيحاول هذا العنصر تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة إلى الجزائر وتونس.
الفرع الأول: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتونس خلال الفترة
(1990-2012)

تميزت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتونس بالتذبذب وعدم الإستقرار من سنة
إلى أخرى، و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الآتي:
الجدول رقم (18): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتونس بالمليون دولار خلال الفترة
(1990-2012)

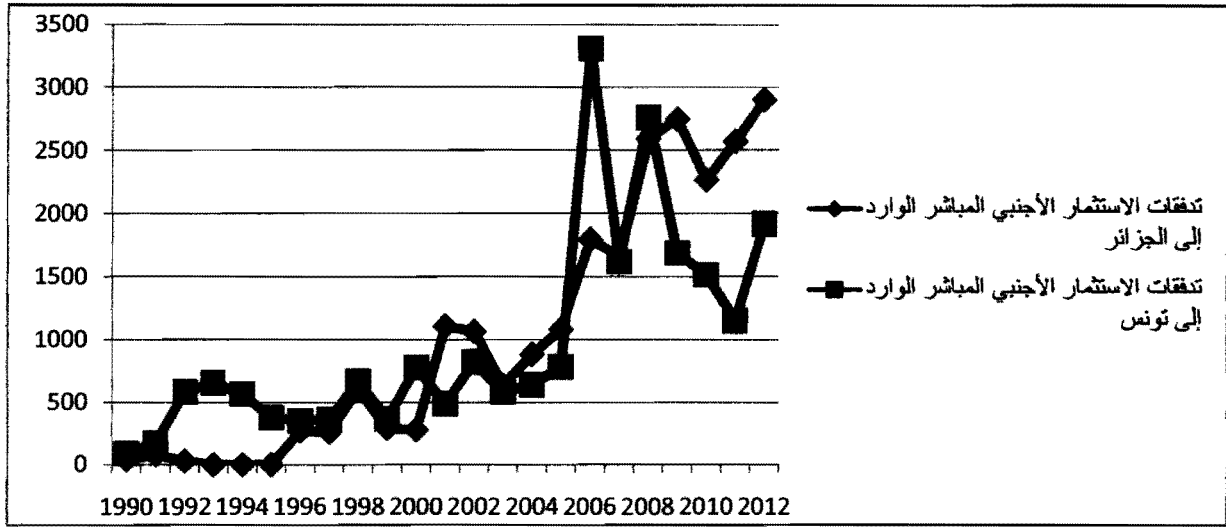
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجزائر	40	80	30	270	260	607	292
تونس	89	173	584	656	566	378	351	365	668	368
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	280	1108	1065	634	882	1081	1795	1662	2593	2746
تونس	779	487	821	584	639	783	3308	1616	2759	1688
السنة	2010	2011	2012							
الجزائر	2264	2571	1484							
تونس	1513	1148	1918							

المصدر: الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2012، على الموقع:

www.unctad.org, consulté le 18/05/2014, à 14:23.

ويمكن توضيح الجدول أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2012)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18).

من خلال بيانات الجدول السابق، والمتعلقة بتطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2012)، يتضح أنها كانت متباينة من دولة إلى أخرى، وذلك راجع لاختلاف الظروف الإقتصادية ومناخ الإستثمار فيها. كذلك كانت متواضعة جدا، وبالأخص في بداية فترة الدراسة، حيث عرف تطور الإستثمار الأجنبي المباشر ثلاث فترات رئيسية هي:

الفترة الأولى (1990-1995): تميزت هذه الفترة بتسجيل تدفقات وبشكل محتشم في تونس، لكن في الجزائر فغياب شبه كامل للإستثمار الأجنبي المباشر والسبب في ذلك الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الجوانب (الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية) والتي عرفت بالعشرية السوداء حيث شهدت تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمة الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات على إعادة جدولة المديونية الخارجية، كما أن تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الإستقرار السياسي كان له أثر سلبي على قنوم الإستثمار الأجنبي المباشر، ففي ظل عدم الإستقرار الإقتصادي وارتفاع درجة المخاطرة، فلا يمكن انتظار قنوم الإستثمار الأجنبي حتى ولو تم تقديم أفضل الحوافز (فليس دائما القانون الجيد يكفي لجذب الإستثمار الأجنبي).

الفترة الثانية (1996-2000): تميزت هذه الفترة بعودة الإستثمار الأجنبي للجزائر وتراوحت قيمته بين 260 و607 مليون دولار، غير أن أغلبها موجه إلى قطاع المحروقات حيث بقيت غير جذابة للإستثمار الأجنبي في بقية القطاعات، كما أنها بقيت بعيدة عن مستويات الإستثمار الذي استقبلته الدولة المجاورة الذي حتى وإن أكثر منه في الجزائر، لكن لم يرتفع بزيادة ملحوظة وبقيت في نفس المستوى أي في حدود 360 مليون مع ارتفاع طفيف إلى 668 مليون دولار في 1998.

الفترة الثالثة (2001-2012): تميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تجاوز عتبة المليار دولار في الجزائر خلال معظم سنوات هذه الفترة ما عدا سنتين 2003 و2004، أما بالنسبة لتونس فلم تتجاوز العتبة إلا من سنة 2006 فما فوق، ويرجع سبب الإنتعاش إلى عمليات الخصخصة التي قامت بها كل من الجزائر وتونس (في الجزائر خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية، أما في تونس تم بيع مصنعين للإسمنت إلى شركات برتغالية وإيطالية)، إضافة إلى الإستثمار الكبير في قطاع المحروقات. أما في سنوات الأزمة المالية نلاحظ تأثر بشكل متفاوت إذ أن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لم يتأثر بدرجة كبيرة وإنما كان بتغير طفيف وذلك كون أغلب الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في قطاع المحروقات، الذي عرف أكبر صفقة موقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية (سوناطراك) وشركة بريتش بتروليوم لتطوير حقل ضخ للغاز في منطقة عين صالح بلغت قيمتها حوالي 3 مليار دولار في سنة 2002 الذي جعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى أمام تونس. أما بالنسبة لتونس فقد كان التغير كبير حيث انخفض حجم الإستثمار من 3308 مليون دولار في 2006 إلى 1616 مليون في 2007 كون أن الإستثمار في تونس من دول وشركات متعددة الجنسية تأثرت تأثر كبير بالأزمة المالية، كما يلاحظ الإنخفاض الكبير في التدفقات الواردة إلى تونس في ظل الأزمة السياسية الأخيرة، إذ تراجعت من 1513 مليون دينار في عام 2010 إلى 1148 مليون دولار في عام 2011، ثم انتعشت في عام 2012 مع بداية استعادة الإستقرار السياسي.

الفرع الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2012)

تتميز تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر وتونس بالتواضع الكبير، لعدم امتلاك الدولتين لشركات كبيرة تنشط في الخارج، مع ارتفاع هذه التدفقات في الجزائر مقارنة بتونس، وترجع أغلب التدفقات الصادرة للجزائر إلى إستثمارات شركة سوناطراك أساسا، كما يتضح من الجدول الموالي.

الجدول رقم (19): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر وتونس بالمليون دولار خلال الفترة (1990-2012)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجزائر	5	0	0	0	0	0	0	0	1	8
تونس	0	4	5	2	8	3	2	9	2	3
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	14	9	99	11	254	-20	35	295	318	215

77	42	20	33	12	4	5	6	6	1	تونس
										السنة
										2012
										2011
										2010
										الجزائر
										2012
										2011
										2010
										تونس
										2012
										2011
										2010

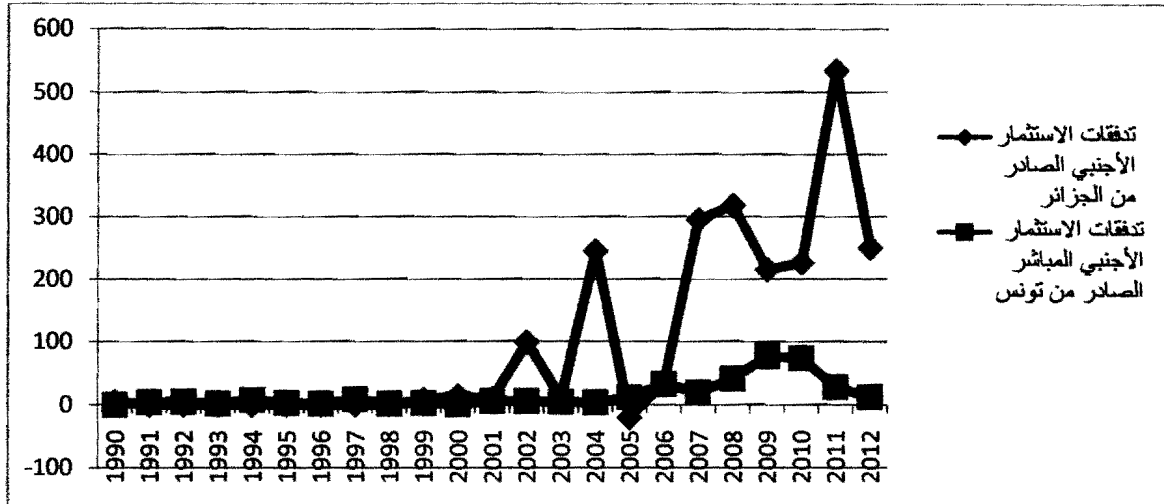
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :

www.unctad.org , consulté le 18/05/2014, à 14:23 .

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2013، ص 98،97.

ويمكن توضيح معطيات الجدول السابق أكثر من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (06): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2012)

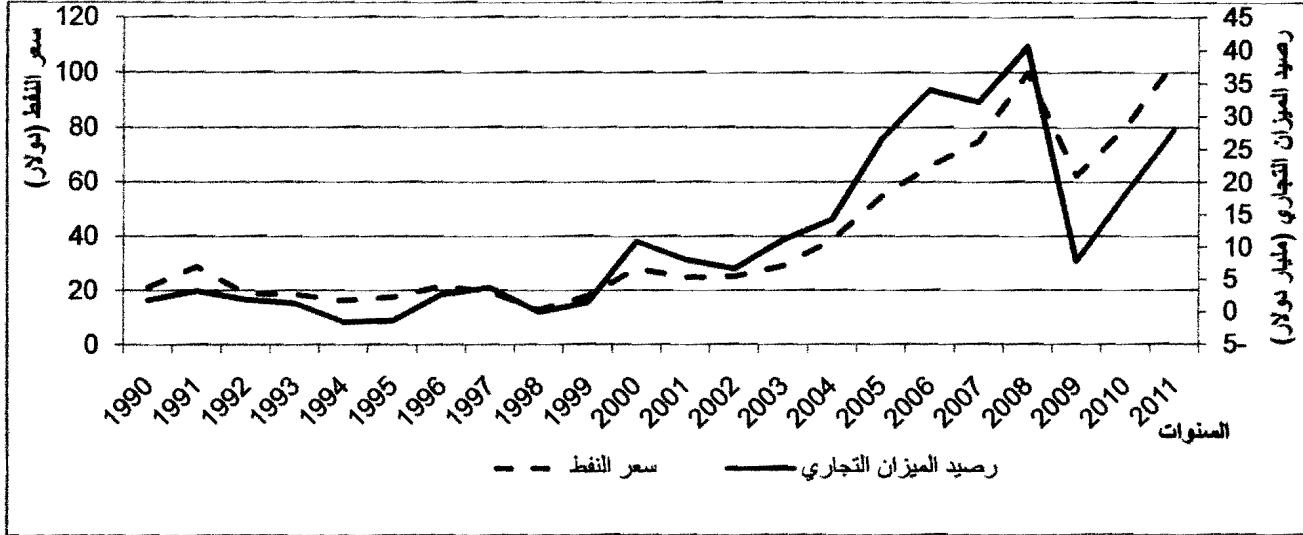


المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (19).

من خلال معطيات الجدول ومن ملاحظتنا للشكل السابق، يتضح لنا أن تدفقات الإستثمار الأجنبي الصادر من كلا الدولتين كان متواضعا جدا في سنوات بداية الدراسة، حيث تميزت الفترة (1990-1999) بالنسبة الجزائر بغياب شبه تام للتدفقات الصادرة، أما بالنسبة لتونس فالتدفقات الصادرة منها خلال نفس الفترة أفضل مقارنة بما هي عليه في الجزائر، وذلك إلى غاية 2000 أين انقلبت فيها الموازين، حيث ارتفعت تدفقات الإستثمار الصادرة من الجزائر، وبالأخص في السنوات الأخيرة وبمقارنتها مع تونس، نجد أن التدفقات الصادرة من الجزائر أكبر والسبب إنتعاش استثمارات شركة سوناطراك كما تم التأكيد على ذلك سابقا، وبالرغم من ذلك فإن كلا الدولتين تمتازان بموقع ضعيف جدا في الإستثمار في الخارج مقارنة بالعديد من الدول الناشئة.

العلم أن هذا الأمر لا يمكن أن يمارس تأثيرًا إيجابيًا على رصيد الميزان التجاري إلا إذا اقترن بزيادة أسعار الطاقة، وهذا ما عمق من ارتباط رصيد الميزان التجاري بأسعار النفط، كما يبين ذلك الشكل رقم (07).

الشكل رقم (07): تطور رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط في الجزائر للفترة (1990-2011)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie (2006, 2007 et 2012).

ولاشك أن الحالة السابقة تعكس مجموعة من الاختلالات، تتمثل في عدم قدرة الجزائر على استقطاب استثمارات أجنبية في قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة لتمويل السوق المحلية (تخفيض تكلفة الواردات) أو لتتبع هيكل الصادرات، إضافة لعدم قدرتها على استثمار الدخل المتأتي من صادرات المحروقات في تنويع هيكل إنتاجها على الأقل لتخفيض تكلفة الواردات المرتفعة، لتغطية متطلبات السوق المحلية من السلع والخدمات، ولتوفير مستلزمات الإنتاج للمشاريع الأجنبية ولخطط التنمية المحلية، ولا يُغني الجزائر امتلاكها للثروات الطبيعية من ضرورة تحويل اقتصادها من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يقوم على خلق قيمة مضافة، باستغلال الحالة المالية الحالية المريحة، وبإشراك رأس المال الأجنبي في مشاريع استثمارية في قطاعات الفلاحة والصناعة عن طريق تحسين مناخ الاستثمار، وهذا من شأنه تقليص الإستيراد، وتنويع هيكل الصادرات.¹ عكس تونس التي استفادت من الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير السلع والخدمات للسوق المحلية، وبالتالي تخفيض الواردات، وعلى تدعيم قدرات الإنتاج المحلية، بطلب معدات وبيع وسيطية من السوق المحلي. ويؤكد هذا الوضع ما مر سابقا في تدعيم التدفقات الواردة لتونس أكثر من الجزائر للقدرات الإنتاجية المحلية لارتفاع مساهمتها في تراكم رأس المال الثابت.

¹ شلغوم عميروش، الجزائر: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، الطبعة الأولى، كتاب جماعي صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 64، لبنان، سبتمبر 2013، ص446.

الفرع الثالث: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

بهدف معرفة الأهمية النسبية للتدفقات الواردة إلى تونس والجزائر، سيتم تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولبلوغ ذلك يتم الإستعانة بالجدول التالي:
الجدول رقم (20): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011-1990)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الجزائر	0.06	0.17	0.06	0.00	0.00	0.00	0.58	0.54	1.26
تونس	0.65	1.20	3.41	4.07	3.28	1.90	1.62	1.75	3.06
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	0.60	0.51	2.01	1.87	0.93	1.03	1.05	1.53	1.23
تونس	1.06	3.63	2.20	3.55	2.13	2.05	2.43	9.62	4.15
السنة	2008	2009	2010	2011					
الجزائر	1.51	1.99	1.43	1.38					
تونس	6.16	3.88	3.42	2.47					

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

www.unctad.org, consulté le 06/05/2014, à 10:03.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جدا بالنسبة لكلا البلدين، إن لم نقل تكاد تنعدم في أغلب سنوات الدراسة على وجه الخصوص بالنسبة للجزائر حيث كانت خلال الفترة (1990-2000) في حدود الصفر، لكن من (2001-2012) فارتفعت نوعا ما مقارنة بالفترة السابقة ولكن ليس بشكل كبير، أما بالنسبة لتونس فهي كانت أفضل مقارنة بالجزائر حيث استطاعت الوصول إلى 9.62% في سنة 2006، كما أن معظم السنوات وفي أسوأ الحالات لم تصل إلى المستوى الذي وصلت إليه الجزائر. وعليه يمكن القول أن الإستثمار الأجنبي المباشر يمثل نسبة منخفضة جدا من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للجزائر، لكن بالنسبة لتونس فهو يمثل نسبة معتبرة وأفضل إذا ما قورنت بما هو عليه في الجزائر، وبالتالي فإن الإستثمار الوارد إلى تونس يمثل إضافة أكثر أهمية لإقتصادها مقارنة بالجزائر.

الفرع الرابع: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال

يمكن تحليل تطور التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تراكم رأس المال الثابت في كلا البلدين بالإعتماد على الجدول الآتي:

الجدول رقم (21): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت خلال للفترة (1990-2010)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الجزائر	0.25	0.68	0.24	0.24	0.00	0.00	2.31	2.35	4.89
تونس	2.80	5.23	13.11	15.13	12.68	8.21	7.32	7.43	12.84
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	2.46	2.47	8.86	7.64	3.88	4.30	4.68	6.63	4.71
تونس	6.58	14.42	8.71	14.32	9.28	9.26	11.31	42.61	18.02
السنة	2008	2009	2010						
الجزائر	5.46	5.23	4.37						
تونس	26.03	15.93	13.82						

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

www.unctad.org, consulté le 06/05/2014, à 10 :03.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يتبين أن تونس تتفوق على الجزائر في استفادتها من تدعيم الإستثمار الأجنبي المباشر لطاقت الإنتاج المحلية في كل سنوات الدراسة باستثناء 2001، وقد بلغت هذه المساهمة أعلى نسبة لها في تونس في عام 2006 بـ 42.61%، أما بالنسبة للجزائر، فقد بلغت أعلى نسبة لها في عام 2001 بنحو 8.86%، وهو ما يعكس ارتفاع استفادة تونس من التدفقات الواردة مقارنة بالجزائر في تدعيم قدرات الإنتاج المحلية.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات في تونس والجزائر

سيتم دراسة وضعية ميزان مدفوعات كل من الجزائر وتونس والمقارنة بينهما من خلال دراسة كل من رصيد الميزان التجاري، الصادرات والواردات وهيكل الصادرات، رصيد الحساب الجاري، رصيد حساب رأس المال، والرصيد الكلي لميزان المدفوعات.

الفرع الأول: رصيد الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري

سنحاول معرفة رصيد الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري في الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2014).

أولاً: تطور الميزان التجاري: يمكن ملاحظة حجم الصادرات والواردات في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2014) بالإعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (22): حجم الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري في الجزائر وتونس بالمليون دولار خلال الفترة (1990-2014)

حجم الصادرات											
1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنة	
5873.3	5725	5559	-	-	-	-	-	-	-	تونس	
12320	10140	13820	13220	10260	8890	10410	11510	12900	13400	الجزائر	
حجم الواردات											
3022.8	7876	7515.0	-	-	-	-	-	-	-	تونس	
8960	8630	8130	9090	10100	9150	7990	8300	9600	11500	الجزائر	
حجم الصادرات											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة	
14419	19184	15148	11689	10632	9679	8027	6857	6628	5860	تونس	
45190	78590	60590	54740	46330	32200	24460	18710	19090	21650	الجزائر	
حجم الواردات											
18117	23194	18024	14202	12595	12110	10297	8981	8997	8093	تونس	
37400	37990	26350	20680	19860	17950	13320	12010	9480	9350	الجزائر	
حجم الصادرات											
2014	2013	2012	2011		2010		السنة				
25000	27300	22100	17822		16417		تونس				
70200	73400	75100	72880		57090		الجزائر				
حجم الواردات											
28800	23200	26200	22621.1		20987.9		تونس				
59700	58700	61600	44940		388900		الجزائر				
رصيد الميزان التجاري											
1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنة		
-2151	-1956	-	-	-	-	-	-	-	تونس		

الجزائر	1900-	3300	2000	2420	0-260	1600	4130	5690	1150
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تونس	-	-	-	-	-	-2430.4	-1963	-2513	-2876
	2149.3	2253.89	2369.78	2123.47	2269.89				
الجزائر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
تونس	-4010	-3699	-4570.9	-4798.9	-4100	-4100	-3800		
الجزائر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
	41240	7570	19700	27094	13500	14700	10500		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: -- صندوق النقد العربي AMF، "إحصائيات ميزان مدفوعات الدول العربية" 1997-2007، مرجع سبق ذكره، بالنسبة للجزائر: ص ص 42-43، بالنسبة لتونس: ص ص 38-39.
- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية "2009-2000"، العدد 31، 2011، ص ص 22-23.

- صندوق النقد العربي، تقرير الإقتصاد العربي الموحد 2012، ص ص 423-424.
- بنك الجزائر، إحصائيات حول ميزان المدفوعات "1992-2011"، 2012، ص ص 86-88.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية "2012-2013"، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-98.

يتأكد جليا من الجدول السابق أن رصيد الميزان التجاري للجزائر ارتبط أساسا بتطورات أسعار النفط لأن أغلب الصادرات الجزائرية هي نفطية، وهو ما يؤكد جمود هيكل الصادرات، والدليل هو العجز المسجل في بعض سنوات التسعينات والتي تزامنت مع تراجع أسعار النفط، وتراجع الفائض في أعوام 1998، 2002 و 2009 جراء انخفاض أسعار النفط، ويتميز الإقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة بارتفاع فاتورة الإستيراد وهو ما انعكس سلبا في انخفاض الفائض بالرغم من ارتفاع عائدات الصادرات النفطية أساسا. وتختلف حالة تونس عن الجزائر، إذ نلاحظ أن ميزانها التجاري سجل عجزا خلال الفترة (1996-2014)، مع التأكيد على أن هناك سنوات ارتفع فيها هذا العجز نتيجة الجفاف الذي أضر بالإنتاج المحلي من الأغذية والمواد الزراعية، وبالتالي قلص من طاقة التصدير، وزاد من الحاجة للإستيراد، كما تتأثر الصادرات التونسية بصادرات المنسوجات والجلود والسلع الميكانيكية والكهربائية، وقد تعمق العجز التجاري في تونس أكثر خلال السنوات الأخيرة (2008-2014) والسبب في ذلك يعود إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة التي أثرت سلبا على الإقتصاد التونسي.

ثانيا: رصيد الحساب الجاري: يمكن تحليل رصيد الحساب الجاري من خلال الجدول التالي:
الجدول رقم (23): رصيد الحساب الجاري في الجزائر وتونس بالمليون دولار خلال الفترة (1990-2014)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
تونس	-476.0	-469.0	-966.0	-1263.0	-610.0
الجزائر	1420.0	2400	130.0	80.0	-1048
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
تونس	-774.0	-478.0	-593.0	-675.0	-450.7
الجزائر	2240.0	1250.0	3450.0	-910.0	20.0
السنة	2000	2001	2002	2003	2004
تونس	-821.0	-841.0	-746.0	-730.0	-551.0
الجزائر	8930.0	8850.0	5550.0	10190.0	13130.0
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
تونس	-299.0	-620.0	-917.0	-1711.0	1234.0
الجزائر	23450.0	31150.0	30450.0	35180.0	400.0
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
تونس	-2102.7	-3385	-3700	-3600	-3400
الجزائر	12150	19700	12300	12800	9600

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على: - صندوق النقد العربي AMF، "إحصائيات ميزان مدفوعات الدول العربية" 1997-2007، مرجع سبق ذكره، بالنسبة للجزائر: ص ص 42-43، بالنسبة لتونس: ص ص 38-39.
- صندوق النقد العربي AMF، نشرة الإحصاءات الإقتصادية للدول العربية "2000-2009"، مرجع سبق ذكره، ص 24.

- صندوق النقد العربي AMF، تقرير الإقتصاد العربي الموحد 2012، مرجع سبق ذكره، ص 426.
- بنك الجزائر، إحصائيات حول ميزان المدفوعات "1992-2011"، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-88.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية "2012-2013"، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-98.

يتضح جليا من خلال الجدول السابق أن الحساب الجاري لتونس سجل عجزا خلال الفترة (1990-2014)، ويرجع السبب أساسا إلى أهمية العجز في الميزان التجاري كما تأكد سابقا، أما في حالة الجزائر، فإن رصيد الحساب الجاري سجل في أغلب السنوات فائض، مع ضرورة التأكيد على التطابق الكبير بينه وبين رصيد الميزان الجاري، إذ نلاحظ بأن سنوات 1998، 2002 و2009 تراجع الفائض في الحساب الجاري، بشكل كبير نتيجة تراجع فائض الميزان التجاري، وهو ما يعكس الوزن الكبير للصادرات النفطية في الحساب الجاري للجزائر.

الفرع الثاني: تطور رصيد حساب رأس المال

ويمكن ملاحظة رصيد حساب رأس المال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (24): رصيد حساب رأس المال في الجزائر وتونس بالمليون دولار خلال الفترة (1990-2011)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
تونس	-	-	-	-	-
الجزائر	-1000	-2090	-1070	-810	-2540
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
تونس	-	-	954.0	490.0	1135.7
الجزائر	-409.0	-3340.0	-2290.0	-380.0	-2400.0
السنة	2000	2001	2002	2003	2004
تونس	649	1111	921	1161.0	1547.0
الجزائر	-1360.0	-870.0	-710.0	-1370.0	-1870.0
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
تونس	1264.0	2740.0	1643.0	3264.0	2805.0
الجزائر	-4240.0	-11220.0	-990.0	2540.0	3460.0
السنة	2010	2011			
تونس	1837.8	1602.7			
الجزائر	3180.0	360.0			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: - صندوق النقد العربي AMF، "إحصائيات ميزان مدفوعات الدول العربية 1997-2007"، مرجع سبق ذكره، بالنسبة للجزائر: ص ص 42-43، بالنسبة لتونس: ص ص 38-39.

- صندوق النقد العربي AMF، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية "2000-2009"، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- صندوق النقد العربي AMF، تقرير الإقتصاد العربي الموحد 2012، مرجع سبق ذكره، ص 426.

- بنك الجزائر، إحصائيات حول ميزان المدفوعات "1992-2011"، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-88.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حساب رأس المال سجل عجزا في الجزائر (1990-2006) بسبب ارتفاع خدمة الدين الخارجي، وازدادت حدة هذا العجز في 2006 بسبب قيام الدولة الجزائرية بالتسديد المسبق لديونها، وهذا ما تأكد فيما بعد من خلال بداية التحسن الذي شهده الحساب في السنوات الأخيرة. أما بالنسبة لتونس فإنه يتضح أن حساب رأس المال سجل فائضا خلال الفترة (1996-2011) بفعل التدفقات الهامة للاستثمارات الأجنبية إليها، مع انخفاضه في فترة الاضطرابات السياسية الأخيرة نتيجة تراجع تدفق الإستثمارات.

الفرع الثالث: تطور رصيد ميزان المدفوعات

يتضح تطور رصيد ميزان المدفوعات بالنسبة للجزائر وتونس من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (25): رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر وتونس بالمليون دولار خلال الفترة (1990-2013).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
تونس	-	-	-	-	-	-	-	337	-187
الجزائر	-200	500	230	-140	-430	-620	-210	300	-1700
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تونس	689.6	-242.8	260.7	150.2	431	996	965	2120	9550
الجزائر	-2400	9020	7720	4840	8220	1126	19210	19930	29550
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013			
تونس	1667.6	1633.5	-1910	-1698.3	1013	1419			
الجزائر	36990	3860	15320	20060	10052	1078			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- صندوق النقد العربي AMF، "إحصائيات ميزان مدفوعات الدول العربية 1997-2007"، مرجع سبق ذكره، بالنسبة للجزائر: ص ص 42-43، بالنسبة لتونس: ص ص 38-39.
- صندوق النقد العربي AMF، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية "2000-2009"، مرجع سبق ذكره، ص 25.
- صندوق النقد العربي AMF، تقرير الإقتصاد العربي الموحد 2012، مرجع سبق ذكره، ص 426.
- بنك الجزائر، إحصائيات حول ميزان المدفوعات "1992-2011"، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-88.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية "2012-2013"، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-98.

يعكس الجدول السابق المبين لتطور رصيد ميزان المدفوعات التحليل السابق المقدم في تطور رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال في كلا البلدين، إذ يتأكد أن رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر يتأثر أساسا بأسعار النفط وبخدمة المديونية، ففي عشرية التسعينات، في ظل تواضع إيرادات الصادرات

النفطية وارتفاع خدمة الدين سجل عجزا في أغلب السنوات، مع تواضع الفائض في السنوات الأخرى، ومع بداية الألفية الثالثة، فالملاحظ هو ارتفاع الفائض المسجل، لكن بقيت قيمة الفائض تعكس تطورات أسعار النفط، وخدمة الديون إلى غاية نهاية 2006، وبدءاً من 2007، فإن الفائض يعكس أساسا تطورات أسعار النفط. أما بالنسبة لتونس، فإن ميزان المدفوعات سجل فائضا في أغلب السنوات بفعل ارتفاع الفائض المسجل في حساب رأس المال على حساب العجز المسجل في الحساب الجاري، بفعل التطورات السابقة الذكر.

المبحث الثالث: تحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في البلدين

لتحليل الأثر، يجب تقديره على كل مكونات ميزان المدفوعات، كما يلي:

المطلب الأول: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الحساب الجاري

يتضح أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الميزان الجاري الجزائري والتونسي من خلال ما يلي:

الفرع الأول: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري للجزائر وتونس

من الآثار التي يمارسها الإستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري للدول المضيفة مساهمته في تخفيض إجمالي وارداتها من خلال تمويله لأسواقها المحلية بالسلع والخدمات، أو زيادة حصة صادراتها من السلع والخدمات. ويمكن تحليل الأثر كما يلي:

- بالنسبة للجزائر، نلاحظ الدور الهامشي للإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل السوق المحلية بالسلع والخدمات المختلفة، لضعف قيمة مبيعاتها في السوق الجزائرية، إذ قدرت خلال الفترة (1996-2008) بـ 0.348 مليار دولار. أما في تونس، فقد قدرت مبيعات المستثمرين الأجانب في أسواقها المحلية خلال نفس الفترة بـ 5.53 مليار دولار.¹ ما يعكس استفادة أكبر لتونس مقارنة بالجزائر في الاعتماد على الإستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض تكلفة الواردات، وهذا ما يعكس التوجه القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في كلا البلدين.

- لا يعتمد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في مستلزمات إنتاجه على السوق المحلية (0 دولار كمشتريات خلال الفترة (1996-2008)) لعدم توفرها أو لارتفاع أسعارها، في الوقت الذي يصل في تونس خلال نفس الفترة إلى نحو 3.94 مليار دولار.² وهذا سينعكس سلبا على الميزان التجاري للجزائر نتيجة استيرادها من الخارج (أساسا من الدول الأم)، وإيجابا على تخفيض تكلفة الواردات في تونس.

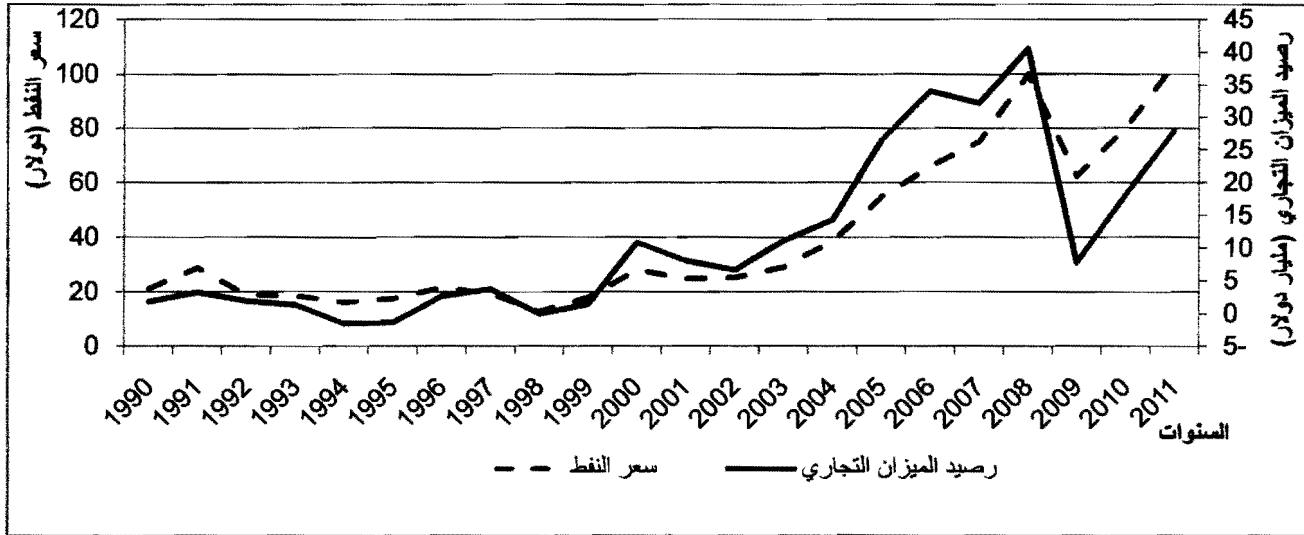
- فيما يخص، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة قدرات التصدير، فإن البيانات غير متوفرة لحالة تونس، أما الجزائر، ففي ظل تركز الاستثمارات في قطاع النفط، فإن الأثر الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الميزان التجاري ارتبط أساسا بزيادة طاقة إنتاج وتصدير الغاز والنفط، مع

¹ Unctad, world investment report(2008); world investment report(2005).

² Unctad, world investment report(2008); world investment report(2005) .

العلم أن هذا الأمر لا يمكن أن يمارس تأثيرًا إيجابيًا على رصيد الميزان التجاري إلا إذا اقترن بزيادة أسعار الطاقة، وهذا ما عمق من ارتباط رصيد الميزان التجاري بأسعار النفط، كما يبين ذلك الشكل رقم (07).

الشكل رقم (07): تطور رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط في الجزائر للفترة (1990-2011)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie (2006, 2007 et 2012).

ولاشك أن الحالة السابقة تعكس مجموعة من الاختلالات، تتمثل في عدم قدرة الجزائر على استقطاب استثمارات أجنبية في قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة لتمويل السوق المحلية (تخفيض تكلفة الواردات) أو لتتبع هيكل الصادرات، إضافة لعدم قدرتها على استثمار الدخل المتأتي من صادرات المحروقات في تنويع هيكل إنتاجها على الأقل لتخفيض تكلفة الواردات المرتفعة، لتغطية متطلبات السوق المحلية من السلع والخدمات، ولتوفير مستلزمات الإنتاج للمشاريع الأجنبية ولخطط التنمية المحلية، ولا يُغني الجزائر امتلاكها للثروات الطبيعية من ضرورة تحويل اقتصادها من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يقوم على خلق قيمة مضافة، باستغلال الحالة المالية الحالية المريحة، وبإشراك رأس المال الأجنبي في مشاريع استثمارية في قطاعات الفلاحة والصناعة عن طريق تحسين مناخ الاستثمار، وهذا من شأنه تقليص الإستيراد، وتنويع هيكل الصادرات.¹ عكس تونس التي استفادت من الإستثمار الأجنبي المباشر في توفير السلع والخدمات للسوق المحلية، وبالتالي تخفيض الواردات، وعلى تدعيم قدرات الإنتاج المحلية، بطلب معدات و سلع وسيطية من السوق المحلي. ويؤكد هذا الوضع ما مر سابقا في تدعيم التدفقات الواردة لتونس أكثر من الجزائر للقدرات الإنتاجية المحلية لارتفاع مساهمتها في تراكم رأس المال الثابت.

¹ شلغوم عميروش، الجزائر: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، الطبعة الأولى، كتاب جماعي صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 64، لبنان، سبتمبر 2013، ص 446.

الفرع الثاني: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في حساب الخدمات والمداخيل

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (26) أن حساب الخدمات والمداخيل في تونس سجل فائضا خلال الفترة (2000-2010)، وعجز في 2011 نتيجة انخفاض عائدات السياحة، بفعل حالة الاضطراب السياسي، وبالنسبة للجزائر فقد سجل هذا الحساب عجزا، وهنا في ظل غياب البيانات لا يمكن الجزم بمصدر مختلف الخدمات التي تحصل عليها المستثمرون الأجانب في كلا البلدين (النقل والتأمين، الخدمات المالية..) إن كانت ذات مصدر داخلي أو خارجي.

الجدول رقم (26): تطور صافي ميزان الخدمات والمداخيل بالنسبة لتونس والجزائر بالمليون دولار خلال الفترة (2000-2011).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	-2710	-1690	-2230	-2700	-3600	-5080	-4520	-5920
تونس	695.1	638.1	346	368	503	325	450	340
السنة	2008	2009	2010	2011				
الجزائر	-8930	-10020	-8710	-10830				
تونس	376.4	514.3	535	-485				

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: - صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية "2009-2000"، مرجع سبق ذكره، ص ص 175، 177.

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سبق ذكره، ص 424.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن التأثير السلبي للإستثمار الأجنبي المباشر في حساب الخدمات للجزائر بالنسبة لكل السنوات بسبب غياب الخدمات التي تقدمها الجزائر (صادرات خدماتية¹)، على عكس تونس التي لم تسجل عجز في ميزان الخدمات سوى في السنة الأخيرة بسبب اضطرابات داخلية.

كما يتضح من الجدول رقم (27) مستوى التحويلات الهامة للأرباح إلى الخارج، حيث يتضح أن تحويلات أرباح المستثمرين الأجانب في الجزائر إلى الخارج قد بلغت خلال الفترة (2002-2011) نحو 45.65 مليار دولار، إلا أن التدفقات الواردة خلال نفس الفترة لم تتجاوز 17.3 مليار دولار، وهذا ما يشكل استنزافاً للمدخرات المحلية، وتحويلا عكسيا لها، مما يطرح حقيقة إشكالية استفادة الجزائر من هذه التدفقات، ولا تتوفر البيانات في حالة تونس لتقدير الأثر.

¹ أمين صيد، سياسة الصرف كآلية لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، 2007، ص 165.

الجدول رقم (27): قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب في الجزائر إلى الخارج بالمليون دولار خلال الفترة (2010-2002)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الأرباح المحولة	1600	2200	3120	4740	5290	5400	6300	5900	4200

Source:- banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie, 2007, p210.

- Banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie, 2012, p69.

ومن خلال الجدول نستنتج أن ضعف مناخ الإستثمار في الجزائر لم ينعكس فقط في ضعف استقطابها للإستثمارات الأجنبية المباشرة وتمركز أغلبها في قطاع المحروقات، بل أدى كذلك إلى تحويلات هامة للأرباح إلى الخارج، وذلك بسبب مختلف العراقيل التي يتميز مناخ الإستثمار في الجزائر والتي حالت دون إعادة استثمارها، وهذا ما انعكس سلبا في ضعف تأثير التدفقات الواردة على رصيد حساب رأس المال من جهة (فلو بقية الأرباح في الداخل من خلال إعادة استثمارها لكانت ستمارس أثر أكثر أهمية على حساب رأس المال)، وفي التأثير السلبي لها على حساب الخدمات والمداخيل من جهة أخرى.

الفرع الثالث: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في حساب التحويلات

يمارس الإستثمار الأجنبي المباشر تأثيره في حساب التحويلات من خلال نسبة أجور العمالة الأجنبية في هذه المشاريع المحولة إلى الخارج، وعلى مستوى الجزائر وتونس، فإن صافي التحويلات كانت موجبة كما يظهر من الجدول رقم (28)، وفي ظل غياب البيانات فإن ذلك لا يعني غياب تحويل المداخيل، لكن مرد ذلك إلى الوزن الهام لتحويلات المهاجرين الجزائريين والتونسيين في الخارج.

الجدول رقم (28): تطور صافي التحويلات في الجزائر وتونس بالمليون دولار خلال الفترة (1990 - 2010)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الجزائر	323	1290	1390	1140	1400	1120	880	1060	1060
تونس	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	790	790	670	1070	1750	2460	2060	2610	2220
تونس	-	825	892	1031	1171	1377	1312	1443	1619

السنة	2011	2010	2009	2008
الجزائر	2590	2250	2240	2230
تونس	1898	1933	1951	1922

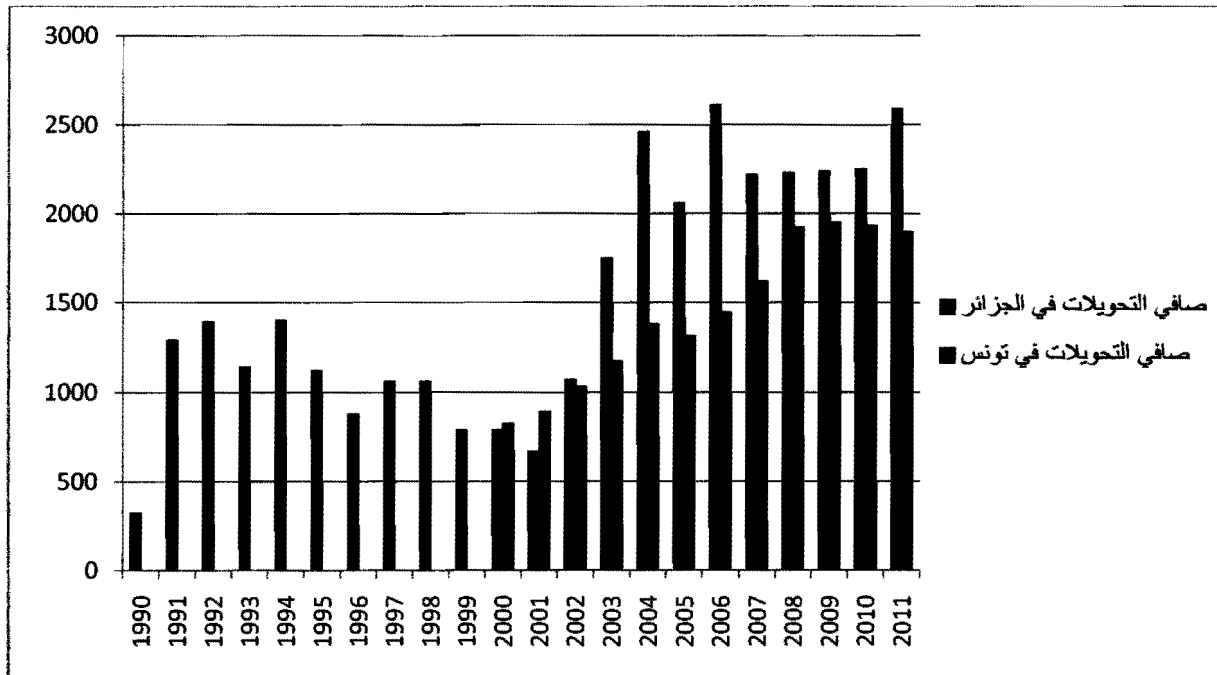
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: - صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2009-2000، مرجع سبق ذكره، ص 175.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سبق ذكره، ص 425.

- banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie, 2006, p 72.
- banque d'Algérie, rapport économique et monétaire de l'Algérie, 2012, p 69.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): تطور صافي التحويلات في الجزائر وتونس بالمليون دولار خلال الفترة (1990-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (28).

من خلال الجدول والشكل السابقين، يتضح أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر وتونس لا تمثل إضافة مهمة للإقتصاد، لضعف مساهمتها في التشغيل، والنمو الإقتصادي، وتتبع الصادرات والنقل من الواردات، إضافة إلى تأثيرها السلبي على حساب الخدمات والمداخيل بفعل تحويل الأرباح، ولا شك أن ذلك لا يعود فقط وخاصة في الجزائر إلى سياسات المستثمرين الأجانب (الإستثمار الأجنبي المباشر) بل يعود إلى ضعف فعالية جهود تحسين مناخ الإستثمار، والتي حالت دون إعادة إستثمار الأرباح وإشراك العامل الجزائري في هذه المشاريع لضعف فعالية سوق العمل، وأعاقت استقطاب

القطاعات الاقتصادية غير المحروقات لهذه التدفقات، وبالتالي أعاقت مساهمته في تدعيم وتنشيط القدرات الإنتاجية المحلية، أما التحويلات بالنسبة لتونس فإن التزايد مستمر من سنة للأخرى، ولكن يبقى أضعف بكثير مقارنة بالجزائر التي استطاعت أن تتجاوز 2 مليار في سنتي 2005 و2011، لكن تونس فلم يكن ذلك ولا في أي سنة، حيث أن أكبر قيمة وصلت لها كانت في 2009 بـ 1951 مليون دولار. وهذا ما يؤكد مرة أخرى أن طبيعة وحجم الآثار التي يمارسها الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة تخضع إلى حد كبير إلى سياسات هذه الأخيرة.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في حساب العمليات الرأسمالية

صحيح أن تأثير ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر في حساب رأس المال تتوقف إلى حد كبير على قدرة الدول المضيفة على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة (الواردة) وتعظيمها من خلال تهيئة المناخ الإستثماري الملائم وتحسينه باستمرار للإبقاء على تدفقاته موجبة ومتزايدة. لكن كذلك يتوقف هذا الأثر في حجمه وطبيعته على مقدار التدفقات الصادرة من الإستثمار الأجنبي المباشر من الدول المضيفة إلى العالم الخارجي، والفرق بين التدفقات الواردة والصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر هي التي تحدد مقدار وطبيعة أثر هذه الظاهرة في حساب رأس المال، وتعرف بالإستثمار الأجنبي المباشر الصافي. ويبين الجدول رقم (29) تطوراتها في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2012).

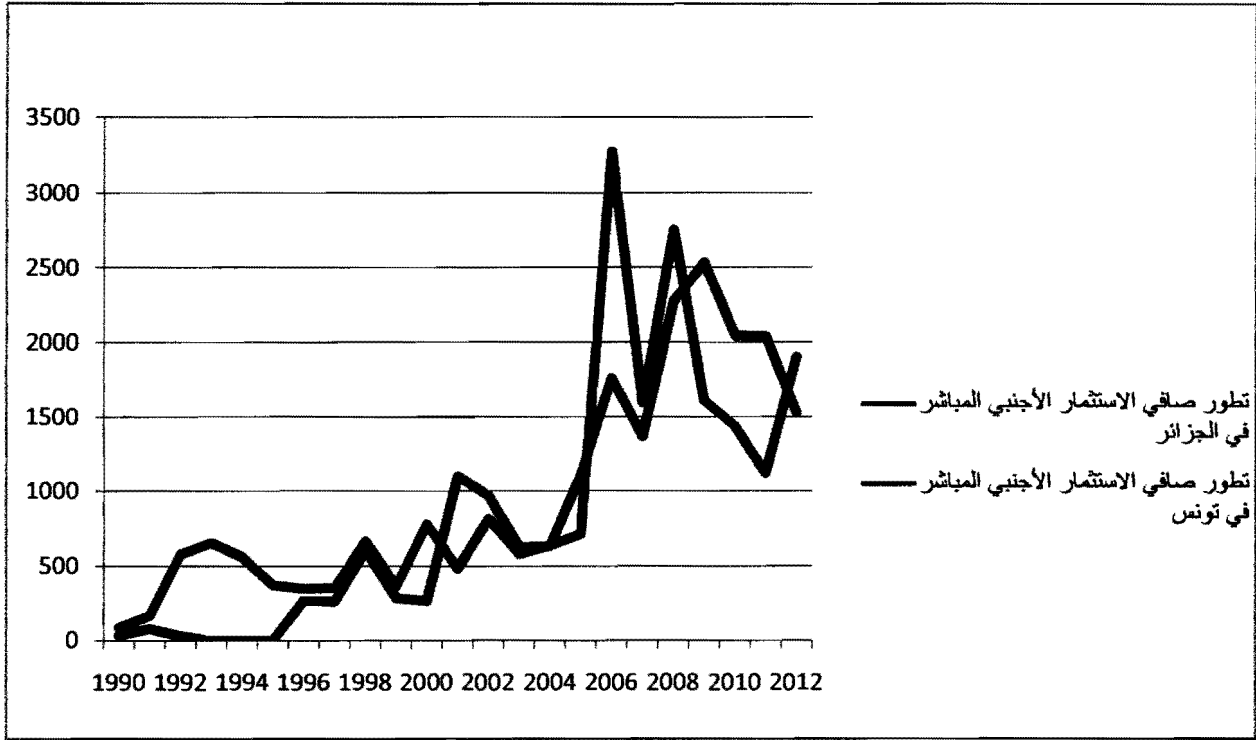
الجدول رقم (29): تطور صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس بالمليون دولار خلال الفترة (1990-2012)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الجزائر	35	80	30	0	0	0	270	260	606
تونس	89	169	579	654	558	372	349	356	666
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	284	266	1099	966	623	628	1101	1760	1367
تونس	365	778	481	815	579	635	771	3275	1596
السنة	2008	2009	2010	2011	2012				
الجزائر	2275	2531	2044	2037	1525				
تونس	2753	1611	1438	1120	1905				

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدولين رقم (18 و19).

ويمكن توضيح معطيات الجدول السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم (09): تطور صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس بالمليون دولار خلال الفترة (1990-2012)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (29).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إمتاز بالضعف خلال المنتصف الأول من التسعينات، عكس تونس، ويرجع السبب إلى ضعف (وانعدام) حجم التدفقات الواردة كما تأكد سابقا، إن لم نقول معدومة مقارنة بتونس التي كانت التدفقات الواردة إليها خلال تلك الفترة أكبر وذلك ما لاحظناه من خلال ما سبق، وذلك في جميع سنوات الدراسة. لكن مع مرور الوقت عرف تحسن بوتيرة متزايدة ومستمرة وسبب في ذلك يعود إلى نجاح الجزائر في التخلص من شبح المديونية التي عانت منه لفترة طويلة من الزمن. ونفس الشيء لاحظناه على صافي التدفقات بالنسبة لتونس والتي كانت زيادتها مرتفعة بشكل أكبر ويعود السبب في ذلك إلى تحسن قطاع السياحة الذي تعتمد عليه تونس بشكل كبير إلى جانب قطاع الصناعات المعملية.

خلاصة

توصل الفصل التطبيقي والذي تناول أثر ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات كل من تونس والجزائر، إلى أن هذه الظاهرة لها تأثير متفاوت بين البلدين، إذ يكون تأثير إيجابي في ميزان المدفوعات الجزائري في حالة ارتفاع أسعار النفط حيث يحقق حينها لفوائض مالية معتبرة وهذا ما لمسناه في السنوات التي قامت فيها بالتخلص من شبح المديونية الخارجية والأعباء المترتبة عليها نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ولكن يحدث التأثير العكسي أي السلبي عند انخفاض أسعار النفط، ويعني ذلك أن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الجزائري مرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط. وبالموازنة نجد أيضا الشقيقة تونس يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعاتها حسب حالة قطاع السياحة، بحيث يحقق فائضا عند زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، وتجدر الإشارة إلى أن التدفقات الواردة إليها مقارنة بالجزائر أكبر خلال فترة الدراسة، وذلك انتعاش القطاع المعتمدة عليه.

وعليه يمكن القول بأن الإعتماد على قطاع واحد من أجل تحقيق التأثير الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات لن يكون بدرجة عالية من الإستقرار، وعلى كل من الجزائر وتونس فتح مجالات أخرى للإستثمار الأجنبي المباشر للإستفادة أكثر منه، وكذا لحماية اقتصادها من الصدمات الخارجية التي تحدث على المستوى العالمي.



الخاتمة العامة

شكل الإستثمار الأجنبي المباشر مجالا خصبا لكثير من الأبحاث و الدراسات التي حاولت دراسة وتحليل مختلف جوانبه، وجاءت هذه الدراسة لتحليل تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2012)، وقد تناولت الدراسة في الفصلين الأول والثاني مختلف جوانب الإستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، وعلاقة التأثير التي تعتبر محورا مهما لتقدير استفادة الدول المضيفة منها، مع تقييمها في كل من الجزائر وتونس، بعد تحليل مختلف جوانب المناخ الإستثماري وتطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وبنود ميزان المدفوعات، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات، تتلخص في:

1- النتائج:

وعلى ضوء ما تم ذكره أنفا نستخلص النتائج التالية:

- يبرهن اشتداد المنافسة الدولية من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة مخزونه وتدفقاته الواردة والصادرة، على أنه مصدر أساسي للتمويل الدولي، ساهم في زيادة درجة الارتباط والاندماج العالمي.
- تتوقف التأثيرات الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة على مدى توفر بيئة متكاملة وجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وتونس خلال السنوات الأخيرة ما تزال غير كافية، ولم تحقق الأهداف الأساسية من ورائها في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا تزال حصتها منه ضئيلة، وبالتالي توفير مناصب الشغل والحصول على المعرفة والتكنولوجيا والوصول للأسواق العالمية، كما أن هناك بطء كبير في تطبيق هذه الإصلاحات وبالأخص برامج الخصخصة وإصلاح المنظومة المالية والمصرفية، إضافة إلى عدم ترقية التسيير الراشد للمؤسسات، وعدم إعطاء صورة واضحة عن الواقع الإقتصادي وعدم توفر المعلومات وغياب التنسيق بين الهيئات المختلفة (خاصة الإقتصاد الجزائري)، وسيادة البيروقراطية والمخاطر التي برزت في نمو السوق الموازية والفساد وصعوبة الحصول على العقار، يعزى هذا الإخفاق في استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى وجود جملة من العراقيل والمعوقات التي تشترك فيها الدولتين ولعل أهمها ما تم ذكره سلفا، بالرغم من ذلك فقد استطاعت تونس بالرغم من مقوماتها المحدودة في التقدم في تحسين مناخها الإستثماري مقارنة بالجزائر، وقد تأكد ذلك جليا في تفوق أدائها في العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية، وفي ارتفاع التدفقات الواردة إليها مقارنة بالجزائر، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- أثر الإستثمار الأجنبي المباشر سلبا على الحساب الجاري في الجزائر، بفعل ضعف اعتماد الإستثمار الأجنبي المباشر على السوق المحلية في الحصول مستلزمات الإنتاج، وتوفير السلع والخدمات للسوق المحلية، وبالتالي ضعف مساهمته في تخفيض الواردات، كما أن مساهمته في التصدير تمثلت أساسا في زيادة طاقة إنتاج وتصدير النفط والغاز، إضافة إلى إعادة تحويل الأرباح بمبالغ هائلة فاقت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر. أما في حالة تونس فنلاحظ أنها استفادت أفضل من الجزائر، نتيجة ارتفاع مشتريات المستثمرين الأجانب من السوق المحلية، وعرضهم من السلع والخدمات التي بيعت في السوق

التونسية، ما يساهم في تخفيض تكلفة الواردات، ولم تتوفر بيانات حول الأرباح المعاد تحويلها إلى الخارج أو مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التصدير، للحكم على الأثر النهائي لها على الحساب الجاري؛

- في ظل ارتفاع التدفقات الواردة عن الصادرة في الجزائر وتونس، فإن الأثر الصافي للإستثمار الأجنبي المباشر في حساب رأس المال كان موجبا في كلا البلدين، مع تفوق تونس عن الجزائر، ولا يرجع السبب إلى ارتفاع كبير في قيمة التدفقات الواردة، وإنما إلى ضعف قيمة التدفقات الصادرة في كلا البلدين وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

2- التوصيات:

بعد دراسة وتحليل موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره في ميزان المدفوعات الجزائري والتونسي، وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها والمذكورة أعلاه، يمكن تقديم جملة من المقترحات هي: مفيدة في هذا المجال، نلخصها في النقاط التالية

- تهيئة البيئة التشريعية والقانونية الملائمة، وذلك بالعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للإستثمار مع تبسيط الإجراءات والعمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة، بالشكل الذي ينسجم مع التطورات الإقتصادية والتكنولوجية على الصعيد العالمي؛

- توجيه الحوافز الضريبية في الجزائر نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية وتترك آثارا إيجابية على النمو والتصدير والتشغيل كما هو موجود في حالة تونس؛

- ضرورة توفير الإستقرار السياسي و الأمني، ومحيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة؛

- ينبغي تجنب سياسة الباب المفتوح على مصراعيه للإستثمارات الأجنبية المباشرة أو المغلق، بل يستحسن التمييز بين النشاطات الإقتصادية التي تحتاج إلى المستثمرين الأجانب ومن ثم العمل على جذبهم بعد توفير المناخ المناسب لذلك، والنشاطات التي لا تتطلب تدخل الأجانب؛

- العمل على إنشاء كتل إقتصادية مغاربي فعلي بديلا عن اتحاد المغرب العربي، بحيث يؤدي إلى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة، وتسهيل انتقالها فيما بينها؛

- تنمية العنصر البشري الوطني وتوعيته و الإرتقاء بمستوى مهاراته، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، و تنمية مهارات الترويج لفرص الإستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، وذلك تجنباً للآثار السلبية المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر في الأمد المتوسط والطويل بسبب تحويل الأرباح وعدم إعادة استثمارها؛

- فك ارتباط الإقتصاد الجزائري بالنفط بتسيير عقلائي لإيرادات النفط، واستمرار سياسات الإصلاح الإقتصادي في تونس، لضمان استقرار اقتصادي كلي في كلا البلدين.

قائمة المراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. إبراهيم محمد الفار ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، مصر، 1991.
2. أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
3. السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع مصر، 2008.
4. أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية- دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر-، الدار الجامعية، مصر، 2005.
5. جون هدرسون ومارك هذندر، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987.
6. جيل برتان، الإستثمار الدولي، الطبعة الأولى، ترجمة علي مقلد زيغود، مكتبة الفكر الجامعي منشورات عويدات، لبنان، 1982.
7. زينب عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعية، 2004.
8. حسن علي خربوش وآخرون، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الأردن، 1996.
9. كامل بكري، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2002.
10. كمال عليوش قريوع ، قانون الإستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
11. محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية: ماهيتها وتخطيطها، منشورات حلب، 1988.
12. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
13. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية) مصر 2003.
14. محمد علي عوض الحرازي، الدور الإقتصادي للمناطق الحرة في جذب الإستثمارات، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007.
15. محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2008.
16. محمود يونس، إقتصاديات دولية، دار الجامعة، مصر، 2007.
17. ميثم صاحب عجام، علي محمود سعود، فح المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2006.
18. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعية، مصر، 2007.
19. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الإقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.

20. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1991.
21. سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن، 2011.
22. سعد غالب ياسين، "الإدارة الدولية، مدخل إستراتيجي"، دار اليازوري العملية، الأردن، 1998.
23. عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998.
24. عبد الهادي عبد القادر السويفي، التجارة الخارجية ، دار الجامعية، مصر، 2007.
25. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي" تحليل كمي " مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2002.
26. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
27. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2003.
28. عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الإستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، مصر، 1992.
29. عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003.
30. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.
31. عبد العزيز عبد الله عبد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس، لبنان، 2005.
32. عبد الرحمان يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
33. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن، 2007.
34. عميروش محند شلغوم ، الجزائر: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، الطبعة الأولى، كتاب جماعي صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 64، لبنان، سبتمبر 2013.
35. عميروش محند شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012.
36. عرفان نقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.
37. فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، مصر، 1971.

38. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن، 2001.
39. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
40. فريد النجار، الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
41. رمزي زكي، الإحتياجات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي للنشر، مصر، 1994.
42. خير الدين عمرو ، التسويق الدولي، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، 1996 .
- 2- الرسائل الجامعية**
43. أمين صيد، سياسة الصرف كآلية لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، 2007.
44. جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة- دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري- رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير " فرع نقود ومالية"، جامعة الجزائر، 2001.
45. حسين سلمان ، الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية " فرع الإقتصادي الكمي"، جامعة الجزائر، 2004.
46. ليليا بن منصور، الشراكة الأورومتوسطية ودورها في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.
47. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
48. سهام بجاوية، الإستثمارات العربية البينية ومساهماتها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير- تخصص نقود ومالية-، جامعة الجزائر، 2005.
49. عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005) رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية" تخصص النقود والمالية"، جامعة الجزائر، 2008.
50. عمار زودة، محددات القرار الإستثمار الأجنبي، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير" الإدارة المالية"، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
51. فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير" التقنيات الكمية المطبقة في التسيير"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

52. فارس فضيل، أهمية الإستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية - دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والسعودية- ، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية " فرع التحليل الإقتصادي"، جامعة الجزائر 2004.

53. شريف عمروش، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية "تخصص نقود مالية وبنوك" جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

3- التقارير، المنشورات، المؤتمرات والملتقيات

54. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات " اتفاقية الإستثمارات الدولية"- التعريف والمدى-"، منشورات المؤسسة، الكويت، 2002

55. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير الإستثمار في الدول العربية، 2002.

56. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية 2005 ، الكويت، 2005.

57. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير الإستثمار في الدول العربية، 2006.

58. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2009.

59. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2010.

60. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، 2011.

61. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، جهات الترويج للإستثمار في الدول العربية "واقع وتحديات" 2012.

62. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، 2013.

63. بلقاسم زايري، محمد زيدان، مداخلة بعنوان "الحكم الراشد ونوعية المؤسسات، هل هي المحددات الحقيقية للإستثمار الأجنبي؟"، الملتقى العلمي الدولي: الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي، جامعة بومرداس، 22-23 أكتوبر 2007.

64. بنك الجزائر، إحصائيات حول ميزان المدفوعات "1992-2011"، 2012، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz.

65. بنك الجزائر، وضعية الإقتصاد العالمي وتطور الإقتصاد الكلي في الجزائر، 21 أكتوبر 2013.

66. وكالة الأنباء الجزائرية، مستخرج بلاغ مجلس الوزراء، المنعقد بتاريخ: 24 ماي 2010.

67. حاتم عبد الجليل القرنشاوي، تجارب عربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، مؤتمر الإستثمار والتمويل، مصر، 2006.

68. حمود الزبيدي، الإستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة، الملتقى الدولي الأول حول " العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية"، جامعة سكيكدة، 13-14 ماي 2001.

69. حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، الكويت، ديسمبر، 2005.
70. حربي محمد موسى عريقات، مناخ الإستثمار في الوطن العربي- الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية-، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية، قسم العلوم المالية المصرفية، جامعة بترا الخاصة، 2007.
71. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة منشورات الأونكتاد حول القضايا التي تتناولها اتفاقيات الإستثمارات الدولية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 1999.
72. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الإستثمار العالمي، 1999.
73. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الإستثمار العالمي 2005.
74. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الإستثمار العالمي 2012، على الموقع: www.unctad.org.
75. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الإستثمار العالمي 2013.
76. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الإستثمار العالمي لعام 2013 "سلاسل القيمة العالمية: الإستثمار والتجارة من أجل التنمية"، 2013.
77. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية لتحسين مناخ الإستثمار، مجلس الوزراء، مصر أكتوبر 2004.
78. عبد الكريم أحمد عاطف، مناخ الإستثمار وأهميته في جذب الإستثمارات، مركز الدراسات والبحوث اليمني، الجمهورية اليمنية.
79. عبد المجيد أونيس وعبد الرحمان بن عنتر، مداخلة بعنوان: "الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره التنموي في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي حول الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي، جامعة بومرداس، 22-23 أكتوبر 2007.
80. فاتح جاري، عرض و تقييم الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي حول الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، 05-09 ديسمبر 2006 ، جامعة بومرداس، 2006.
81. صندوق النقد العربي AMF، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية "2000-2009"، العدد 31، 2011.
82. صندوق النقد العربي AMF، تقرير الإقتصاد العربي الموحد، 2012، على الموقع: www.amf.org

83. رابح زايري، هواري بلحسن ، مداخلة بعنوان "تحليل المحيط الإقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أبريل 2006.

84. تقرير بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، جوان 2003

4- المجالات والدوريات

85. حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر " تعاريف وقضايا"-، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد 33، 2004.

86. حسن صالح ياسر، الليبيرالية، الخصوصية، برامج التكيف الهيكلي بين أوهام الخطاب الأيديولوجي وحقائق إنتاج التبعية"، مجلة علوم إنسانية، جامعة منتوري، العدد 121، 1999.

87. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، أبحاث اقتصادية، العدد 03، جوان 2008.

88. محمد زيدان، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- دراسة تحليلية للمكاسب والمخاطر-، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، على الموقع: zidmoha@yahoo.fr

89. منور أوسرير، عليان ندير، حوافز الإستثمار الخاص المباشر، ديوان المطبوعات الجامعية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 02 ماي 2005.

90. عميروش محند شلغوم، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2011)-، مجلة المستقبل العربي، على الموقع: chelghoum.amirouche88@yahoo.com

91. شهرة مدني، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة تيارت الجزائر، فيفري 2005.

5- الانترنت

92. الجمهورية التونسية، الوزارة الأولى، على الموقع: www.privatisation.gov.tn/www/ar/directdoc.asp?docid=229.

93. وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، على الموقع:

http://www.apia.com.tn/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=49&item.id=68

94. وكالة النهوض بالصناعة، على الموقع: <http://www.tunisieindustrie.nat.tn>
95. وكالة النهوض للاستثمار الخارجي، على الموقع: <http://www.investissement.tn/fr/index.php>
96. فرحات حرشاني، مناخ وسياسة الاستثمار "مثال الدول العربية"، نقل عن الموقع الالكتروني: horchani.ferhat@gmail.com

6- القوانين والمراسيم

97. الأمر 06-08، المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر 01-03 لسنة 2001، قانون الاستثمار، 2007.
98. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67، المؤرخة في 19 أكتوبر 1994.
99. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في 19 جويلية 2006.
100. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في 22 أوت 2001.
101. المرسوم رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- ouvrages

102. Bonin Bernad , *l'entreprise multinationale et l'état*, étude vivante, paris, 1984.
103. Brahim Guendouzi, *Relations Economiques Internationales*, EL Maaarif, Alger, 1998.
104. Hocine Benissad, *Economie Internationale*, Ed publisud, paris, 19985.
105. Raymond-Bernard, *économique financière internationale*, puf, paris, 1971.

2- conférences et rapports et autres publications

106. Banque d'Algérie, *l'évolution économique et monétaire de l'Algérie*, rapports de 2001 à 2010.
107. banque d'Algérie, *rapport économique et monétaire de l'Algérie*, 2007.
108. Banque d'Algérie, *rapport économique et monétaire de l'Algérie*, 2008.
109. Banque d'Algérie, *rapport économique et monétaire de l'Algérie*, 2012,
110. Manuel de F.M.I. 4^{EMEDITION}, 1977.
111. Unctad, *world investment Report 2003*, in: www.unctad.org.
112. Unctad, *world investment report 2005*.
113. Unctad, *world investment report 2008*.
114. Unctad, *examen de la politique de l'investissement en Algérie*, Nations unies, Genève Mars 2004.

3- Périodiques

115. Franck moulin, **une analyse dynamique du role de l'IDE dans les restructions industerielles dans les pays d'europa Cet O**, revue d'études comparatives East West, 1997.
116. Mouhamed mansour kadah, **foreign direct investment and international technology transfer to Egypt**, working paper 0317.
117. René deschuter, **les investissements directs étrangers**, revu: le financement du développement durable, n:60, 2003.